جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

السياسة الخارجية الجزائرية في عهد بوتفليقة 1999-2018
تجاه دول الجوار المغاربي أنموذجا

إعداد الطالبة:

كريمة عطوات

إشراف الأستاذ:

أ: عبد الوهاب كافي

أعضاء لجنة المناقشة

(الرتبة العلمية) اسم ولقب الأستاذ	الصفة
د/ نور الدين حشود	رئيسا
أ/ عبد الوهاب كافي	مشرفا ومقررا
د/ عصام بن الشيخ	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم:2018/06/13

السنة الجامعية: 2018/2017م

شكـــــر وعرفـــان

الحمد لله الذي به تتم الصالحات القائل في كتابه العزيز" ولا تنسوا الفضل بينكم " الآية 237 من سورة البقرة، والصلاة والسلام على نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وبعد

ارفع أسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساندني في انجاز هذه المذكرة واخص بهم الذكر أستاذي العزيز "**كافي عبد الوهاب**" الذي سندي ووجهني بأفكاره البناءة ونصائحه الدقيقة فشكر الله سعيك يا أستاذ وجعلك الله منارة من منارات العلم الخالدة.

وشكري الموصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم مناقشة هذا العمل، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء هيئة التدريس والموظفين في جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

والشكر موصول كذلك إلى جميع زملائي في العمل الذين لم يبخلوا علي بالمساعدة رغم كل مسؤولياتهم وعلى رأسهم السيدة مديرة المعهد الوطني للتكوين العالي شبه الطبي بورقلة.

الإهـــــــــــداء

إلى من علماني صفات التربية وكمال الأخلاق قبل العلم

"والدي الكريمين"

إلى جميع الأرواح الطاهرة الشريفة التي غادرتنا وبقيت مكانتها محفوظة في قلوبنا

إلى كـل عـائلة "**عطـوات**"

إلى جميع الأصدقاء والأحبة

اهدي هذا العمل المتواضع

كريـمة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول المغاربية، خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة والتي قاربت عقدين من الزمن، وبالتالي معرفة الثابت والمتغير في هذه السياسة خلال هذه الفترة التي عرفت مجموعة من التغيرات الداخلية والخارجية، حيث شهدت دول الجوار المغاربي مجموعة من الأحداث المتباينة نتج عنها تهديدات كبيرة للأمن الوطني الجزائري، وبالتالي كان لها تأثير كبير على السياسة الخارجية الجزائرية. وهنا تطرح على النظام الجزائري العديد من التحديات، كما تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة حول محددات السياسة الخارجية التي تؤثر على توجهها المغاربي.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر، السياسة الخارجية، الرئيس بوتفليقة، دول الجوار المغاربي.

Abstract:

This study aims at addressing the trends of the Algerian foreign policy towards the Maghreb countries during the term of President Bouteflika, which was close to two decades, and thus the knowledge of the fixed and variable in this policy during this period, which has known a range of internal and external changes. Have resulted in significant threats to Algerian national security and thus have had a major impact on Algerian foreign policy. Here, the Algerian system presents many challenges. The study also raises a number of questions about the determinants of foreign policy that affect its Maghreb orientation.

Key words: Algeria, foreign policy, President Bouteflika, neighboring Maghreb countries.

مقدمـــة

إن الأصل في السياسة الخارجية للدول هو الثبات والتغير لن يحدث إلا بحدوث تغير في بنية وطبيعة النظام الدولي والبيئة الإقليمية، فالدول تتجه تلقائيا إلى تغيير توجهات ومرتكزات سياساتها الخارجية كنوع من التكيف الطبيعي مع تلك التحولات. حيث يعتبر التغيير والتأثر الموقفي في السياسة الخارجية من السمات الجوهرية التي تميزها عن باقي السياسات التي تتبعها الدولة، وهذا لتأثر النظام السياسي الدائم بالبيئة الخارجية. و تلعب موازين القوى الإقليمية والدولية دورا هاما في تصميم ووضع سياسات تتأقلم مع الوضع القائم بالتناسب مع قدرات النظام السياسي، وحتى عوامل قوته و تأثيره الإقليمي والدولي.

إن السياسة الخارجية للجزائر أصبحت تجلب اهتمام الكثير من الدبلوماسيين الباحثين والأكاديميين، وذلك باعتبار الجزائر من الدول المحورية في القارة الإفريقية حيث تعمل كوسيط لحل النزاعات التي تثور بين الدول المحيطة بها، معتمدة في ذلك على مجموعة من الأسس والمبادئ. وفي هذا الخصوص شهدت الجزائر مواقف عديدة طبقت فيها هذه المبادئ إذ بقيت ثابتة في القضايا التي ساهمت في حلها أو كان لها موقف منها، على غرار الأزمات الأمنية التي عصفت ببعض دول الجوار المغاربي.

ضمن هذا السياق أمضى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تسعة عشرة عاما في منصبه، لاقى انتخابه للمرة الأولى في العام 1999 ترحيب الكثير من الجزائريين والمجتمع الدولي، حيث يبرز انجازان كبيران من السنوات التي أمضاها في السلطة الأول هو إشرافه على انتقال الجزائر من مجتمع الفوضى و اللاأمن إثر مخلفات العنف السياسي، والثاني هو إعادة إحياء السياسة الخارجية الجزائرية ما أنهى عزلة البلاد خلال سنوات العشرية السوداء. وتعاظم دورها في إفريقيا ولاسيما مع دول الجوار القريب. ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحليل سياسة الجزائر الخارجية تجاه دول الجوار المغاربي خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة (2018-1999)، حيث يطرح بروز الجزائر كفاعل دبلوماسي في الأزمات التي تعصف بدول مجاورة خلال هذه الفترة عدة تساؤلات حول خلفيات هذا البروز المفاجئ.

❖ أهمية الدراسة

يستمد هذا الموضوع أهميته من كون السياسة الخارجية في الجزائر عادت بقوة خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة، الذي فرض عليه نسقه الفكري والحصيلة الثقيلة للفترة السابقة لحكمه مجموعة من الأولويات، في إعادة رسم العلاقات مع دول الجوار

المغاربي وإعادة تفعيل دور البلد ومكانته، وعلى هذا الأساس يمكنني أن أحدد أهداف البحث كالآتي:

أ/ الأهداف العلمية:

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال الموضوع التي تعالجه، والمتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة تجاه دول الجوار المغاربي من خلال معرفة كيفية صياغة السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة، ومدى فعالية مقاربة السياسة الخارجية للجزائر في التعاطي مع مختلف التداعيات في جوارها المغاربي.

ب/ الأهداف العملية:

إن موضوع السياسة الخارجية من المواضيع التي تعنى بأهمية كبيرة لدى النظام الجزائري، باعتبار أن لها تأثير مباشر على مكانة الدولة في الخارج، ومن هنا تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها تبرز نجاعة هذه السياسة في الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، كما توضح العوامل المؤثرة والمتحكمة في توجهاتها.

❖ **مبررات اختيار الدراسة**

إن اختيار موضوع السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة 1999-2018 تجاه دول الجوار المغاربي أنموذجا جاء مدفوعا بجملة من الأسباب منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي، والتي يمكن حصرها في الآتي:

أ/الأسباب الموضوعية: تعرف السياسة الخارجية الجزائرية في عهد بوتفليقة على مدى قرابة عقدين من الزمن نشاطا على نحو مزدوج هيكليا، وتواجهها تحديات كبيرة رغم دورها البارز في حل العديد من الأزمات الإقليمية، لما تملكه من رصيد جعلها تتبوأ مكانة مرموقة نالتها وفق توجهات ثابتة، غير أنها أصبحت حسب العارفين بها بحاجة إلى مراجعة في بعض عناصرها نظرا للتحولات التي يعرفها محيطها الإقليمي والدولي.

ب/ الأسباب الذاتية: إن الميول الشخصي لمختلف القضايا التي تمس الجزائر دفعني للاطلاع المعمق على هذا الموضوع خاصة انه يخص المنطقة المغاربية. كما أن القارئ لتاريخ الدبلوماسية الجزائرية يلحظ بشكل كبير التحول في التعاطي أو التعامل مع الملفات الإقليمية في فترة حكم الرئيس بوتفليقة، وهو ما أثار لدي عدة تساؤلات حول أسباب و دوافع هذا التحول.

❖ إشكالية الدراسة

على الرغم من محاولات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إعادة المجد الدبلوماسي للجزائر لتضطلع بدور أكبر وحضور أقوى على الساحة الإقليمية والدولية، فإن ذلك يظل أقل من المتوقع والمأمول لدولة بالثقل الاستراتيجي للجزائر على الأقل ما تعلق بجوارها القريب. وهو أمر يفترض أن يؤهلها للاضطلاع بدور أكبر وحضور أكثر فاعلية.

انطلاقا مما سبق نحاول في هذه الدراسة إثارة الجدل والنقاش الدائر حول السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة حكم بوتفليقة فيما يتعلق بالجوار المغاربي، وذلك بطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية الثبات على مواقفها رغم كل التوترات في دول جوارها المغاربي خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة 1999-2018؟

تتفرع على هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة البحثية المتمثلة في:

- ما هي أهم المداخل النظرية التي تفيدنا في فهم التحولات التي بدأت تتجسد في السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة حكم بوتفليقة؟
- كيف تصاغ السياسة الخارجية الجزائرية ؟ ومن يصوغها؟
- هل الجزائر مطالبة بتغيير بعض مبادئ سياستها الخارجية استجابة للتحديات الإقليمية القائمة؟
- هل تعبر السياسة الخارجية الجزائرية في عهد بوتفليقة عن حياد ايجابي لدول الجوار المغاربي أم عن انحياز لأطراف دون أخرى؟
- هل استطاعت الجزائر أن تكون عامل استقرار في المنطقة في ظل وضع اقتصادي متأزم وعلاقات مغاربية معقدة وتهديدات إرهابية متكررة؟

❖ حدود الدراسة

أ/ الحدود المكانية: الجزائر والدول المغاربية (ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا) بما أن الدراسة مخصصة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار المغاربي.

ب/ الحدود الزمانية: تم تحديد فترة حكم الرئيس بوتفليقة كمجال زماني للدراسة أي من 1999 إلى غاية 2018.

❖ فرضيات الدراسة

للقيام بتحليل موضوعي ومنطقي وللإجابة على إشكالية الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- – كلما حافظت الجزائر على الالتزام بمبادئ سياستها الخارجية رغم التغيرات الكبيرة التي طالت الدول المحيط بها زاد دورها المحوري في جوارها المغاربي.
- – كلما كان خطاب السياسة الخارجية الجزائرية قائم على أساس تنويع الشراكات وبناء سياسة متوازنة مع دول الجوار المغاربي، فإن فرص تحقيق وحدة مغاربية تكون أكبر.
- – إن تركيز السياسة الخارجية للجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة على المقاربة الأمنية أدى إلى تهميش المقاربة الاقتصادية والتنموية.
- كلما زادت قوة الدولة اقتصاديا كان لها دور محوري في رسم سياسة خارجية فعالة تجاه الدول المغاربية.

❖ مناهج الدراسة

يعد المنهج أساس أي دراسة علمية لأنه كفيل بقيادة الباحث في مختلف مراحل البحث، ويقصد به الطريقة المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة القواعد العقلية حتى نصل إلى نتيجة معلومة. ولدراسة الموضوع دراسة علمية تتماشى وطبيعته ولمعالجة كل الجوانب المتعلقة به اعتمدنا المناهج التالية:

1 . المنهج الوصفي: يعد أكثر المناهج اعتمادا في الدراسات الخاصة بالواقع الاجتماعي إذ يهتم بتصوير الوضع الراهن، وتحديد العلاقات التي توجد بين الظواهر والاتجاهات التي تسير في طريق النمو أو التطور والتغيير. حيث تم استخدامه في هذا البحث لوصف السياسة الخارجية ونماذجها المستخدمة لتفسير الظاهرة محل الدراسة، السياسة الخارجية الجزائرية في عهد بوتفليقة تجاه دول الجوار المغاربي .

2. **المنهج التحليلي:** لان الوصول إلى تفسيرات حول موضوع الدراسة تحتاج إلى تحليل شامل ودقيق، حتى نتمكن من معرفة أسباب حدوثها ونمط تغيرها.

3. **المنهج التاريخي:** الذي يساعد على نقل وتناول الوقائع التاريخية والشواهد والأحداث التي يمكن من خلالها رصد التطور الحاصل بشأن العديد من النقاط التي تضمنتها الدراسة. وعادة ما يقرن بالمنهج التاريخي **المنهج المقارن** الذي يستهدف التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات، ويفيد هنا في التمييز بين المراحل المختلفة المتعاقبة للسياسة الخارجية الجزائرية خلال ما يقرب عن أربع عهدات لحكم بوتفليقة، وبالتالي معرفة الثابت والمتغير في هذه السياسات.

❖ الإطار النظري

نظرا لتشعب موضوع الدراسة وخصوصية الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية في عهد بوتفليقة، فإننا استعنا ببعض النظريات التي تمكننا من تحليل توجهات وسلوك الجزائر الخارجي تجاه دول المغرب العربي:

1*نظرية الدور في السياسة الخارجية للدول: يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو إنجاز بعض المهام التي ترتبط بمدى تخصيص انسب الموارد وكذلك معطيات السياق الإقليمي والدولي، والفرص للعب أدوارا سيادية ونشطة .كما يكتسي اقتراب الدور أهمية بالغة في تحليل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، نتيجة أن لمفهوم الدور بعد سيكولوجي بالدرجة الأولى، يتعلق بالمنظومة الإدراكية لصانع السياسة الخارجية. وهذا ما يتطابق ومميزات صناعة السياسة الخارجية في الجزائر التي إنما هي نتاج تصورات وإدراكات صانع القرار، وليست نتاج لمنطق تشاركي يخضع لقواعد موضوعية.

2*نظرية القرب والجوار: نظرية متجانسة للاستراتيجيات التي قد تظهر في المقام الأول غير متجانسة، ولكنها من القواسم المشتركة لعلاقات القرب والجوار، الغرض منها تقديم وتبرير فائدة القرب الذي يعتبر وحدة التحليل في هذا النوع من العلاقات. وبالتالي فإن هذه النظرية تحلل بدقة التفاعلات المركزية في علاقات القرب والجوار، حيث تأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي في التحليل، بما أن التفاعلات تحدث في نفس المكان والزمان، وحساب آثار القرب على استراتيجيات الجهات الفاعلة.

3***نظرية التبعية:** تهتم بتحليل طبيعة العلاقة بين دول المركز ودول المحيط، من خلال تطرقها للأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى تخلف دول الجنوب، وبالتالي تبعيتها لدول الشمال، من ابرز روادها سمير أمين الذي يؤكد أن العالم العربي لا يشكل وحدة اقتصادية أو سياسية، فكل دولة عربية تم دمجها كوحدة مستقلة ومنفصلة في النظام الرأسمالي العالمي، لكن نمط الدمج وشروطه التاريخية يختلف من دولة إلى أخرى، ويشكل العامل الموضوعي الذي يمنع تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية. ويذهب في ذلك إلى تحميل النخب الحاكمة في الدول التابعة مسئولية تكريس تبعية دولها، بفعل دخولها في علاقات طوعية تخدم مصلحتها الخاصة التي تتوافق مع مصالح الامبريالية الغربية على حساب مصالح شعوبها. وهو ما سنركز عليه في الجانب التطبيقي من الدراسة.

4*نظرية الحروب اللاتماثلية: تقوم هذه النظرية على الانتقال من سلوك التهديد التماثلي إلى انتشار مظاهر التهديد اللاتماثلي، إذ لم يعد أمر قيام حروب كلاسيكية بين الدول من الشواغل الأمنية الأساسية للدول، وإنما انتقل هذا الاهتمام إلى جملة التحديات والأخطار الأمنية التي باتت تجتاح الوحدات، وبات يصعب حصرها في مجال نشاطها من جهة وقدرتها الهائلة على التداخل والتعقيد من جهة أخرى. في هذا السياق تبرز منطقة المغرب العربي كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة التي باتت تشهد حركية متنامية إزاء هذه التفاعلات، حيث برزت مع نهاية 2010 موجة من الأحداث التي حملت معها مجموعة من التحديات الجديدة على واقع بنيوية الدول، ساهم بعضها في تقوية مختلف الفواعل المهددة للأمن المغاربي بشكل بات يتجاوز قدرة الدولة على مواجهتها.

❖ صعوبات الدراسة

ليس من السهل التعرض بالدراسة للسياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة تجاه دول الجوار المغاربي، فالدراسات الأكاديمية ذات الصلة المباشرة بهذا العنوان قليلة جدا. ناهيك عن إن دراسة هذا النوع من المواضيع تتطلب تحليل مذكرات القائمين على السياسة الخارجية، وهي قليلة إن لم نقل منعدمة في الجزائر.

❖ أدبيات الدراسة

إن أية دراسة علمية أو بحث أكاديمي يتطلب القيام بعملية استقصائية استنتاجية للدراسات السابقة في نفس المجال، للإطلاع على أكبر عدد ممكن من المعلومات في مجال البحث. وعلى هذا الأساس يمكن الإشارة إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي شكلت تقاطعا كبيرا مع أجزاء الدراسة في جوانب، واختلفت عنها في جوانب أخرى ونشير إليها في الآتي:

1 . كتاب **أليكس مينتس وكارل دي روين الابن،"فهم صنع القرار في السياسة الخارجية"** يكرس المؤلفان فصلاً خاصاً من كتابهما لدراسة العوامل السيكولوجية التي تسهم في تشكيل قرارات السياسة الخارجية، وفيه يتضح لنا كيف تتأثر القرارات بالصور والعواطف والمعتقدات وبالاتساق المعرفي الإدراكي، وبالمقارنة مع حالات تاريخية مشابهة، وبشخصيات القادة ونمط القيادة. وفي فصل آخر منه يتناول الكتاب المحددات المحلية والدولية لقرارات السياسة الخارجية، ويتطرق إلى موضوعات مختلفة مثل: الردع، التحالفات، سباقات التسلح، نمط النظام الحاكم لدى الخصم، المفاجأة الإستراتيجية، الظروف الاقتصادية، والرأي العام.وهذا ما سنركز عليه في بحثنا كإطار نظري للدراسة.

2 . دراسة الباحث **عديلة محمد الطاهر**، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان "**أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية1999-2004**" والتي نوقشت بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قسنطينة، وهي الدراسة التي تعرض فيها الباحث إلى موقع العوامل الشخصية في تحليل السياسة الخارجية وتأثير البيئة الدولية والإقليمية على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، وهي الدراسة التي تمكننا من فهم وتفسير سلوك الدولة الذي يرتبط بمعرفة وفهم كيفية رؤية صانعي القرار وتعريفهم لمختلف المواقف.

3 . دراسة الأستاذ غبار رضا بعنوان "**الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016**" وقد تناول الكاتب في هذه الدراسة الإطار العام القانوني المنظم للبنية الهيكلية والتنظيمية للسياسة الخارجية الجزائرية في دستور 2016، حيث تكتسي دراسة الأوجه الدولية للدساتير أهمية بالغة ليس فقط لأنها تجمع بين العلوم القانونية والعلوم السياسية، ولكن لأنها تمس السياسة الخارجية للدول أيضا.

4 ـ دراسة الباحث **مهدي فتاك**، مذكرة ماجستير بعنوان "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي: تونس والمغرب نموذجا 1999-2009** " والتي نوقشت بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، ركز فيها الباحث على الدور الإقليمي كأولوية في السياسة الخارجية الجزائرية، وعلى علاقة الجزائر ببلدان المغرب العربي وخصوصا تونس والمملكة المغربية. غير أن دراستنا ستنطلق من خلاصة ما قدمه الباحث واعتبارها قاعدة لمعطيات جديدة تجلت معالمها ابتداء من أواخر عام 2010.

5- Fouad Kebdani "Argelia Y El Magreb: Un Pasado Común E Incapacidad De Construir El Futuro" ، ولقد تناول الباحث واقع العلاقات الجزائرية المغربية بدءا بالسياق التاريخي مرورا بالمراحل المختلفة للمحاولات التكاملية المغربية، وصولا إلى أهم العقبات التي وقفت في طريق هذا الاندماج .

❖ تحديد المصطلحات الدراسة:

– **السياسة الخارجية:** برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة، من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.

– **الرئيس بوتفليقة:** هو أكثر الرؤساء الذين عمروا في الحكم لفترة 19 سنة، في التاسع من أبريل 1999 انتخب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للبلاد، والآن يقضي فترة عهدته الرابعة في الحكم.

– **دول الجوار:** يشير مفهوم دول الجوار إلى الدول المتاخمة لإقليم ما أو تقع على حدوده فالإقليم يتألف من مجموعة من الدول ذات خصائص متجانسة، وقد يتداخل مع هذا القرب الجغرافي امتداد الجماعات العرقية والطائفية عبر الحدود.

– **المغرب العربي:** تمثل المنطقة المغاربية البوابة الغربية للعالم العربي، وتقع في شمال أفريقيا ممتدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها حوالي 5.782.140 كلم2 وتشكل ما نسبته 42%من مساحة الوطن العربي، وتدين غالبية سكانها بالإسلام وتتعايش فيها أعراق عدة، أهمها العرب والأمازيغ والزنوج.

❖ خطة الدراسة

تنقسم الدراسة محل البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وتليها خاتمة:

حيث يتناول **الفصل الأول** الإطار النظري للدراسة في ثلاثة مباحث، المبحث الأول منها يتناول مفهوم السياسة الخارجية وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة، بدءا من تحديد تعريف للسياسة الخارجية وتوضيح العلاقة بينها وبين بعض المفاهيم شائعة الارتباط بها. بينما يتعرض المبحث الثاني لأدوات السياسة الخارجية التي يتم من خلالها تحقيق أهداف الدولة ومصالحها الوطنية، أما المبحث الثالث فيبحث في محددات صنع القرار في السياسة الخارجية وكيفية تأثير هذه المحددات في هذه العملية ودرجاته.

أما **الفصل الثاني** فتناول توجهات السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تعد نقطة ارتكاز لفهم التوجهات العامة لهذه السياسة وهذا في مبحث أول.مرورا بدراسة البنية المؤسساتية للأجهزة والنفسية للقيادات التي تشرف على صنع السياسة الخارجية في مبحث ثان. وصولا إلى مختلف الهياكل التي تتولى مهام تنفيذ هذه السياسة وهذا كمبحث ثالث.

بينما يتناول **الفصل الثالث** السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار المغاربي في الفترة الممتدة من 1999–2018 في ثلاثة مباحث أيضا، يتناول أولها العلاقات الجزائرية المغاربية نسق الأحداث وبينة المصالح، أما الثاني فيتناول السياسة الخارجية الجزائرية تجاه كل من تونس وليبيا الجارتان الشرقيتان، أما المغرب وموريتانيا فقد تم تناولهما في المبحث الثالث الذي يركز على سياسة الجزائر الخارجية تجاههما.

الفصل الأول

الإطار النظري السياسة الخارجية

تمهيد:

إن دراسة السياسة الخارجية عموما كما أشار له الأستاذين "أحمد محيو" و "Jean Leca" بمناسبة تقديم مؤلف "نيكول قريمو" المعنون بـ: "**السياسة الخارجية للجزائر**" هي دراسة لشيء منعدم، على اعتبار أن السياسة الخارجية مكونة من عدد لا حصر له من الأفعال في عدد لا حصر له من المجالات، بحيث يصبح تجميع هذه الأفعال غير قابل للملاحظة العلمية. ومن هنا تبرز أهمية الإطار النظري في التبرير للدراسة بما يبعد التحليل العشوائي، سواء فيما تعلق ببناء الدراسة أو كيفية التعامل مع المعطيات المتاحة، وتنظيمها، وترتيبها وتوظيفها بالشكل الذي يمكن من الوصول إلى حقائق موضوعية عن الموضوع محل الدراسة. وهذا ما سنحاول تقديمه من خلال مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة

1- **تعريف السياسة الخارجية:** إن محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسيا، وطنيا، ودوليا بالإضافة إلى اعتبارات معرفية وأخرى منهجية، بالرغم من ذلك نجد أن هناك محاولات جادة من طرف الباحثين لوضع حدود مفاهيمية للسياسة الخارجية، من أهمها ما ورد في محاضرات بعض الأساتذة الباحثين وبعض مذكرات التخرج. وتتوزع تعاريف السياسة الخارجية بين من يدركها بدلالة الخطة أو من يقترب منها، وبين من يفهمها سلوكيا أي بمعنى الفعل وما شابه.

يقدم الأستاذ الباحث " عصام بن الشيخ "السياسة الخارجية على أنها: أنشطة وأدوار تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى حيال مشكلة واقعة أو يتوقع حدوثها، يقوم بصوغها صناع قرار رسميين بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين، ورصد تحولاتها بناء على تصوراتهم المدركة في النسق الدولي، وخطتهم المعدة لإدارة النشاط الخارجي للدولة نحو وضعيات ايجابية [1].

ويعرفها الباحث " عربي دلامي محمد" بأنها: مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية [2].

ووفقا لما يورده الأستاذ " محند برقوق " فإن السياسة الخارجية هي: صناعة نمط عقلنة الخيارات الخارجية تجاه مجالات مصنفة حسب الأولويات النفعية و المصلحية[3].

أما الأستاذ "محمد مسعود بونقطة" فيرى أن السياسة الخارجية هي: مجال نشاط الدولة تجاه المحيط الخارجي، وتأخذ عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي الثقافي، الأمني وغيرها[4].

---

[1]- عصام بن الشيخ، **محاضرات سياسة الجزائر الإقليمية والدولية**، جامعة ورقلة،2016/2015 ، ص2.

[2]- محمد عربي دلامي ، **السياسة الخارجية:دراسة في المفاهيم،التوجهات والمحددات**، (مجلة دراسات وأبحاث ع25، 25 ديسمبر2016)،ص4.

[3]-محند برقوق، محاضرة بعنوان: **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية**، (ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل وضغوطات الخارج قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، 5 و6 نوفمبر 2007).

[4]-محمد مسعود بونقطة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي**، (أطروحة دكتورا، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي،كلية العلوم السياسية،جامعة الجزائر3)، ص15.

الباحثة " بوزيد عائشة" تعرف السياسة الخارجية على أنها: مسار ينتقل من المستوى المجتمعي إلى المستوى الحكومي ومن ثم إلى المستوى الفردي[1].

وبالنسبة للأستاذ " علي غسان سامي " فينظر إلى السياسة الخارجية على أنها: جزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، يهدف إلى معالجة مشاكل ما وراء الحدود لحماية المصالح الإقليمية والدولية للدولة، وهي تستند بدورها إلى توظيف مجموعة من الأدوات والقرارات و الأفعال و الإجراءات[2].

في حين تعرف الباحثة " بيرم فاطمة "السياسة الخارجية بأنها: مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف، لتكون السياسة الخارجية عبارة عن كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي[3].

ويركز الأستاذ "حسين بوقارة " على أهمية تحديد الاتجاهات الكبرى في السياسة الخارجية حيث يرى بأنها: عبارة عن وصف وتحديد مجموعة من الأهداف والأولويات وكذلك الإجراءات التي توجه سلوك الدول والحكومات وبقية الفواعل الدولية، في علاقاتها مع بعضها البعض[4].

من التعاريف السابقة نجد أن السياسة الخارجية تنطوي على جملة أمور منها[5]:

1. أنها فعل ورد فعل أو هي سلوك ونشاط رسمي للدولة موجه خارج الحدود.

2. هي فن إدارة العلاقات مع الدول الأخرى تتضمن برامج وخطط هادفة بوجود البدائل في تنفيذ الخطط.

3. تبغي هدفا منشودا.

4. تتأثر بالمبادئ التي تعتنقها.

---

[1]– عائشة بوزيد ، **هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية: قضية الصحراء الغربية نموذجا**، (أطروحة دكتورا، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر ، 2017/2016)،ص21.

[2]–علي غسان سامي، **السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية دراسة حالة: البرنامج النووي الكوري الشمالي**، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بغداد،2017)، ص14.

[3]– فاطمة بيرم ، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009)، ص16.

[4]–حسين بوقارة، **محاضرات في السياسة الخارجية** ، سنة أولى ماجستير، جامعة قسنطينة، 2003/2002 ، ص2.

[5]– ناجي محمد الهتاش، **محاضرات السياسة الخارجية**،المرحلة الرابعة، جامعة تكريت، 2012/2011 ، ص3.

5. تتخذ مظاهر متنوعة سياسية ، اقتصادية ، عسكرية.....الخ.

6. أنها تستشرف المستقبل في مواجهة المشاكل أو الأزمات التي يتوقع حدوثها مستقبلا.

7. لا تقتصر على الدول فقط بل تشمل أيضا وحدات دولية أخرى مثل المنظمات الدولية.

2- علاقة مفهوم السياسة الخارجية بالمفاهيم ذات الصلة:

السياسة الخارجية هي الإطار الذي تربط من خلاله الدولة علاقات مع العالم الخارجي، ويكون هدفها الأساسي هو الحفاظ على **المصلحة الوطنية** للبلد، وهي بذلك انعكاس لحصيلة معطيات وتراكمات تاريخية، بشرية، جغرافية، ثقافية.....تؤكد هوية مختلف الوحدات السياسية وترسم مبادئها في علاقاتها بغيرها من الوحدات، لهذا فلا يمكن لأية دولة مهما كانت الأزمات أن تتجاهل واقع التراكمات عند **إدارتها** لهذه **الأزمات**، وإلا تكون قد تخلت عن **عمقها الاستراتيجي وعقيدتها الأمنية** اللذين يضمنان لها البقاء والنمو[1].

من خلال التعريف السابق نلحظ تداخل السياسة الخارجية مع جملة من المفاهيم المتقاربة معها من حيث الدلالة وفي مستويات مختلفة والمتمثلة في:

أ . السياسة الخارجية والمصلحة الوطنية : يشير مفهوم المصلحة الوطنية إلى مجموعة قيم أساسية مرتبطة بوجود الدولة، معرفة عبر تاريخها كله وهي بذلك أهداف وجود استمرار لا تتغير على الرغم من أن وسائل تحقيقها قد تتغير[2].

تعتبر المصالح الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول، وكل اختلاف في تفسير مضمون المصالح الوطنية من جانب أجهزة اتخاذ القرارات المسئولة، لابد أن يترتب عنه بالضرورة تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسات الخارجية. إن أصل هذا المفهوم يعود إلى قيام نمط العلاقات الدولية القائم على "نموذج الدولة –الأمة" كفاعل أساسي وككيان موحد ومستقل وذي سيادة. وقد طرح مفهوم المصلحة الوطنية على الصعيد الأكاديمي وكذا العملي بعض الصعوبات المتعلقة بتحديد مضمونه وإشكالية اتخاذه كأداة عملية لتحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول[3].

---

[1]- نادية الرامي، **محددات ومبادئ السياسة الخارجية المغربية**،platform-almanhal.com ، تاريخ الاطلاع: 2018/01/14.

[2] – رابح زغوني، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي**، (مجلة سياسات عربية،ع23، نوفمبر 2016)، ص86.

[3] – محمد بوبوش، **مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية**، مقال في الحوار المتمدن، ع 2736، منشور بتاريخ:12 أوت 2009،www.alhewar ، تاريخ الاطلاع:2017/12/12

وهكذا نجد أن "المصالح الوطنية" تمثل المقام الأول في مركب علاقات الدولة الخارجية، وإن إدامتها وتعزيزها هي غاية السياسة الخارجية. وبذلك أصبح مفهوم "المصلحة الوطنية" من أكثر المصطلحات شيوعا في القاموس السياسي والدبلوماسي يستخدمه السياسيون، وصانعو القرار، والمحللون، والمعلقون، وحتى الجمهور غير المختص عند الحديث عن العلاقة بين دولتين.

تقوم السياسة الخارجية على 05 خمس معايير هي القيم ، المبادئ، المصالح، التوجهات و الأولويات، وهذه المعايير هي التي تحدد الإطار، التصور والمنظور للسياسة الخارجية فهذه الخماسية يمكن أن تختزل عمليا في مفهوم المصلحة الوطنية و التي تعرف على أنها مجمل المصالح التي لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال التنازل عنها فهي مرجعية مطلقة باسم الدولة و خادمة لهويتها.

ب . **السياسة الخارجية والعقيدة الأمنية :** إن العقيدة الأمنية هي دليل يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي و الخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم، وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية(القريبة والمتوسطة والبعيدة)، ويمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي[1].

ج . السياسة الخارجية والعمق الاستراتيجي: قيمة الدولة في العلاقات الدولية تتحدد بشكل رئيسي في موقعها الجيواستراتيجي ومن عمقها التاريخي، رغم أن مفهوم العمق الاستراتيجي قد تم تكييفه في بناء إستراتيجية عديد الدول غير أن المفهوم يكاد يقتصر على الجانب العسكري على وجه الخصوص، وهي تبقى مصنفة ضمن المعلومات بالغة السرية إلا أن وزير الخارجية التركي " **أحمد داود أوغلو**" حاول في كتابه " **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**" أقلمت هذا المفهوم واستثماره في السياسة الخارجية من خلال رصد مظاهر هذا العمق الذي تتمتع به تركيا لإخراجها من حالة الطرفية والهامشية التي عاشتها في مرحلة الحرب الباردة، ونقلها إلى مصاف بلد مركزي فعال ومبادر في مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

[1] – قوي بوحنية، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي** ، قراءات افريقية، منشور بتاريخ 2012/07/03: studies.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع:2018/01/02.

د . السياسة الخارجية وإدارة الأزمات: نشأ مفهوم إدارة الأزمات في علم الإدارة العامة، ولكن ما لبث أن نما أوضح في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، حيث تعرف الأزمة الدولية على أنها : لحظة حرجة تواجه الدولة فيما يتعلق بسياستها الخارجية وتتسم بالمفاجأة وتهديد القيم السائدة ومحدودة الوقت اللازم لاتخاذ القرار القادر على التعامل الفعال مع تداعياتها المختلفة[1] . وانطلاقا من حقيقة أن عملية إدارة الأزمات الدولية هي في جوهرها مواقف سياسية خارجية، فمن الملاحظ أن الكثير من أدبيات إدارة الأزمات تتوافق مع المدارس المختلفة في تحليل السياسة الخارجية، وفي هذا السياق ربطت هده التحليلات بين إدارة الأزمات من جهة، والمتغيرات ذات التأثير الأهم على عملية صنع السياسة الخارجية من جهة أخرى .

ومن هنا وجب التفريق بين مفهوم إدارة الأزمات ومفهوم **الإدارة بالأزمات** حيث يشير هذا الأخير إلى الحالة التي يكون صانع القرار فيها أسيرا لسلسلة من الأزمات والمشكلات بسبب سوء التخطيط وعدم العناية بالتوقع، وأيضا انخفاض فعالية المواجهة وبالتالي لا يختار صانع القرار ما يفعله وإنما يفرض عليه ما يفعله، فبدلا من أن يدير هو الأزمات يصبح مدارا بالأزمات[2].

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية

تعرف الأداة بأنها: الوسيلة التي تستخدم لتحقيق هدف معين، وتتعدد أدوات السياسة الخارجية وتتنوع حسب طبيعة العلاقات بين الدول وسياساتها المتبادلة تجاه بعضها البعض، إضافة إلى طبيعة المكانة الدولية للدولة وإمكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية[3].

أما أدوات السياسة الخارجية فيمكن تعريفها بأنها: الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لتنفيذ سياستها الخارجية والتي تتناسب بطبيعة الحال مع إمكانياتها، مما يفسح المجال لاختلاف هذه الوسائل والتباين في مدى فعاليتها بين دولة وأخرى، ويمكن تحديد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة بصفة عامة في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها ومصالحها في : الأداة الدبلوماسية ، الأداة العسكرية ، الأداة الاقتصادية والأداة

---

[1] –حسين خلف موسى، **إدارة أزمات السياسة الخارجية**، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2014/11/13).

[2] –ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009)، ص87.

[3] – مبارك سعيد العوضي، **المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 1980–2010**،(مذكرة ماجستير ،كلية العلوم السياسية، الكويت،2011)، ص18

الدعائية، وبالطبع هناك أدوات أخرى قد تكون فعالة جدا في تحقيق أهداف السياسة الخارجية هي : الأداة الرمزية ، الأداة الاستخباراتية ، الأداة التكنولوجية.

أ- الأداة الدبلوماسية: "الدبلوماسية ليست اختراع ولا هواية نظام سياسي معين، بل هي عنصر أساسي في أي علاقة معقولة بين الإنسان والإنسان وبين الأمة والأمة"[1].

والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية. فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة.

إن مما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية هو تنوع أنماطها وتعدد أشكالها، فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنما توسعت وأخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة. وتعتبر الدبلوماسية العامة أحد أهم عناصر القوة الناعمة التي تستخدمها الدول لترويج قيمها وأفكارها ، ومع ثورة الإعلام الرقمي وصعود دور شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية أصبحت هذه الشبكات إحدى أهم وسائل الدبلوماسية العامة، حيث يستطيع القائم بالدبلوماسية العامة مخاطبة الملايين من الناس عبر هذا الفضاء اللامحدود، وهو ما صار يعرف بالدبلوماسية الرقمية في وزارت الخارجية ومكاتب الرؤساء وغير ذلك من الدوائر المختصة.

وتعد الدبلوماسية في النطاق الالكتروني من الأشكال الجديدة التي جاءت استجابة للتطور التكنولوجي، ورغم الاختلاف على تعريف الدبلوماسية الرقمية تعريفا دقيقا لكن المؤكد حسب جميع الباحثين أن الدبلوماسية الرقمية هي : شكل من أشكال الدبلوماسية العامة وتنطوي على استخدام التكنولوجيات الرقمية ومنصات وسائل الإعلام الاجتماعي مثل توتير و فيسبوك من قبل الدول للتواصل مع الجمهور الأجنبي عادة بطريقة غير مكلفة[2].

تعتبر وزارة الشؤون الخارجية البريطانية أن الدبلوماسية الرقمية هي حل مشاكل السياسة الخارجية باستخدام الانترنت، وأنها تمثل الدبلوماسية التقليدية من خلال وسيلة مختلفة. ويشير تقرير الدبلوماسية الرقمية لعام 2016 إلى تصدر المملكة المتحدة لدول العالم التي حصلت على المركز الأول عالميا في أداء الدبلوماسية الرقمية، ويظهر في تفاصيل التقرير أن بريطانيا استخدمت أكبر قدر ممكن من مواقع الانترنت لأغراض

---

[1]–Christopher Amaker, **The functions of diplomacy**,20/07/2011,www.e–ir.info, Date de view: 20/01/2018.

[2] –وائل عبد العال، **الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية**،(سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام، جامعة بيرزيت، 2018)، ص 4.

دبلوماسيتها العامة ومن الأمثلة على ذلك السفير البريطاني لدى مصر الذي ينشط بكثرة على توتير ويتابعه حوالي ثلاثة أرباع من المصريين والعرب[1]. كما تعتبر فرنسا من الدول الرائدة في مجال الدبلوماسية الرقمية التي تسميها دبلوماسية التأثير، وقد انتهجت الخارجية الفرنسية منذ عام 2009 سياسة خاصة فيما يخص الاتصال عبر الشبكات الاجتماعية فكانت أول وزارة تفتح حسابا على توتير. كما يعتبر " كاسبر كلينج" السفير الدانمركي السابق لدى اندونيسيا أول سفير تكنولوجي في العالم، وسيكون مقر سفارته في وادي السيلكون بسان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- الأداة العسكرية: العامل العسكري من أهم العوامل التي تساهم وتؤثر بشكل كبير في صياغة وتكوين السياسة الخارجية، فهو من أهم المدخلات المؤثرة في عمليه صنع السياسة الخارجية بل إن الأداة العسكرية هي من أهم أدوات إدارة السياسة الخارجية لأي دوله، وان كانت قدرتها على الإسهام في تنفيذ السياسة الخارجية من دوله لأخرى وفقا لحجم الدولة وقدراتها التكنولوجية والعسكرية، وطابع علاقتها الخارجية ومدى إحساسها بهامش الأمن القومي وكذلك أهدافها في مواجهه القوى الدولية الأخرى، فالدول الكبرى ذات القدرات التكنولوجية والإمكانات التسليحية العالية تستخدم الأداة العسكرية كوسيلة لتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها في مواجهه الدولة الأخرى، خاصة التي لا ترضخ بالوسائل الدبلوماسية.

وفارق القوه العسكرية بين دولتين يحدد إلى حد بعيد شكل العلاقات السياسية بينهما ومن هنا ترتبط الأداة العسكرية بالأداة الدبلوماسية بشكل وثيق، ومثال ذلك العلاقات بين روسيا وجورجيا فميزان القوه العسكرية يميل إلى صالح روسيا سواء كانت تكنولوجيه أو فنيه أو من ناحية الخبرة والمهارة في ميادين القتال. وتشمل الأدوات العسكرية بشكل عام مجموعه من القدرات المتعلقة باستخدام أو التهديد باستخدام العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل إنشاء قوات مسلحه من حيث تسليحها وتدريبها وتوزيعها واستعمال القوه والمساعدة العسكرية والغزو المسلح وعمليات توزيع القوات المسلحة سواء بالنقل البرى أو البحري أو الجوى، وتطوير الأسلحة وتغيير حجم المقدرات والمشورة العسكرية وعقد التحالفات العسكرية والهجوم المسلح[2].

---

[1] – وائل عبد العال، **مرجع سابق**، ص 10.

[2] – عمرو حسن الناظر، **الأداة العسكرية في صنع السياسة الخارجية بالتطبيق على الحرب الروسية على جورجيا حول أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية**، الحوار المتمدن، ع 3564، منشور بتاريخ :2011/12/02 www.alhewar: ،تاريخ الاطلاع:2017/11/12.

وهكذا انطلاقا من ذلك المفهوم الواسع للأداة العسكرية نستطيع القول بأنه ليس من الضروري أن تلجا الدولة للاستخدام الفعلي للقوه المسلحة لكي نقول أنها توظف الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، فقد يكون الهدف هو منع الوحدات الدولية الأخرى من التفكير في الإقدام على مغامرة عسكرية ضد تلك الوحدة الدولية، ومن هنا يكفى الردع كوسيلة لوقف تلك الوحدات عن ما تنوى القيام به، وبالتالي فإن زيادة الدولة لإنفاقها العسكري أو تحسين مستوى قواتها المسلحة هو في حد ذاته احد أشكال التعبير عن سياستها الخارجية.

إن تحديد حدود مجال السياسة الخارجية على أساس معيار مثل القوة يجعل من الممكن تبسيط التحليل وحل بعض المشاكل، ولكن ليس كلها. البعد العسكري هو أحد الجوانب المهمة للسلطة – البعد الرئيسي، كما يقول البعض. ومع ذلك، فإن الأمر يتعلق "بسياسة دفاعية" أكثر من "سياسة خارجية" ، إذا كان ذلك فقط من ناحية تعيين مجالات اختصاص الهيئات المسؤولة عنها. إن أبسط حل لهذه المشكلة هو استيعاب هاتين السياستين، مع مراعاة الاعتبارات التالية. فمن ناحية ، يمكن (أو ينبغي) أن تكون السياسة الدفاعية، في بعض الجوانب ، خاضعة للسياسة الخارجية. إنها أداة تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف المحددة في الإطار الأوسع للسياسة الخارجية[1].

إن امتلاك الدولة لقدرات عسكرية يمكنها من حماية استقلالها السياسي وإفساح المجال لمرونة اكبر وخيارات أوسع لسياستها الخارجية تجاه مصادر التهديد الخارجي، وبينما غياب تلك القدرات يحد من بدائل الحركة الخارجية في مواجهة التهديدات الخارجية ويحاصرها في البدائل الدبلوماسية دون احتياطي عسكري يستخدم عند فشل البديل الدبلوماسي، مما يؤثر بالسلب على قدره تلك الدولة على حماية استقلالها السياسي وبالتالي التقليل من مكانه الدولة في النظام الدولي.

ج– الأداة الاقتصادية: لقد أكد **"توماس س شالينج"** على ضرورة دراسة الجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية الدولية، وخاصة الربط بين الأهداف السياسية التي تسعى الدول لتحقيقها في سياستها الخارجية وبين أدوات ووسائل سياستها الاقتصادية الخارجية، والتي تتمثل في عقوبات اقتصادية وسياسات حماية ورقابة على المنتجات الإستراتيجية .....الخ[2].

---

[1]–Youssef Elhadouni, **La politique étrangère comme expression de la volonté des Etats**,05/02/2011,www.wordpess.com,date de vue:05/11/2017.

[1]– نجيب غلام ، **دور المتغيرات الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا تجاه إفريقيا في فترة 1990–2015** (مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جوان 2017) ص25.

أما بالنسبة ل"**دافيد بالدوين**" في كتابه **المهارة السياسية الاقتصادية** فقد اهتم بدراسة مختلف التقنيات الاقتصادية التي يمكن أن تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية[1]. وتمثل الأداة الاقتصادية أهم أدوات السياسة الخارجية وتأتي المساعدات الاقتصادية كأحد أهم أوجه تطبيق هذه المساعدات في العلاقات بين الدول، وتسعى هذه الأخيرة عادة إلى تسييس المساعدات الاقتصادية والربط بين تقديم هذا الدعم وبين أهداف السياسة الخارجية من خلال ممارسة نفوذها على الدول المتلقية. ووفقها لجملة هذه الأفكار فإن الاقتصاد هو أداة هيمنة فبمجرد التلويح بعدم تقديم المساعدات يكفي كتهديد، وأفضل تعبير عن ذلك ما قاله الرئيس الأمريكي الأسبق " جون كينيدي" لتوضيح أهمية المساعدات الاقتصادية في السياسة الخارجية عندما قال: " إن المساعدات الخارجية هي أسلوب تحافظ به الولايات المتحدة على وضع النفوذ و السيطرة حول العالم".

إن استعمال الأداة الاقتصادية في خدمة السياسة الخارجية للدول هي فكرة أهملت بالأساس من طرف علماء الاقتصاد ليشغل هذا المجال علماء السياسة، فلقد أثر مفهوم القوة الحديث و المرتبط بالاقتصاد في إعطاء تصور جديد للأمن الوطني، والذي أصبح يمازج بين الاقتصاد و الأمن، حيث أقر "كلود لوشو" بثلاث غايات للحرب الاقتصادية هي: اقتصادية، سياسية وعسكرية، وفي هذا المجال يدخل العقوبات التي تفرضها دولة قوية على دولة أخرى في حالات استخدام الاقتصاد كأداة أساسية لبسط النفوذ أو كهدف لإضعاف القوة العسكرية لتلك الدول المعاقبة عن طريق الحصار الاقتصادي[2].

د- الأداة الدعائية: تعد الأداة الدعائية واحدة من أهم أدوات تنفيذ السياسية الخارجية ويرى "محمد عبد العظيم الشيمي" إن الدعاية تعني: أية سياسة تهدف إلى خلق فعل سياسي من خلال استخدام كافة الوسائل والأساليب الممكنة لتحقيق هذا الهدف. ويتعدد نطاق الفعل السياسي بتعدد المجالات التي للدولة فيها أنشطة جوهرية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، داخلية أو خارجية وسواء ارتبط هذا الفعل بالأنظمة السياسية القائمة أيا كان نوعها أم بالتنظيمات المعارضة في كل المجالات، فللدعاية السياسية أهمية كبيرة وتكتسب نفس الطابع الذي تتخذه الجهة المنظمة لها[3].

---

[1] – نجيب غلام، مرجع سابق، ص26.

[2] – جاك فونتنال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو اقتصاد**، ترجمة محمود براهم (ديوان المطبوعات الجامعية،2016، الجزائر،) ص29.

[3] – محمد عبد العظيم الشيمي، **تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في أزمة الخليج الثانية**، (دار المكتب العربي للمعارف، بيروت، 2014)، ص 180.

اكتسبت الدعاية أهمية كبرى بعد استخدامها لترويج إيديولوجية حصينة في المجال الخارجي، حيث نجد أن الدول الكبرى تستخدم هذه الأداة بفعالية كبيرة، فالولايات المتحدة الأمريكية لها إذاعات وقنوات إعلامية موجهة لكثير من بلدان العالم وبلغات مختلفة للترويج لسياساتها، التي ترى أنها تصدر المفهوم الديمقراطي وتدافع عن حقوق الإنسان. وتعتمد هذه الأداة على تكنولوجيات الاتصال إلى حد كبير وعلى أفراد مدربين وعلى الأموال اللازمة لهذا الدور المكمل للأدوات الأخرى لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية[1].

ولا تقوم السياسة الخارجية على الدعاية فقط وإنما على رد الدعاية، وهو ما اصطلح على تسميته بالدعاية المضادة، وهي ضرورية لنجاح السياسية الخارجية للدولة واستمرارها. إذ تتطلب مواجهة وتصدي قوي، لأن حالة عدم مجابهة قد يعرض الدولة المستهدفة (الخصم) إلى أزمة، أو نزاع داخلي أو بين دولتين أو أكثر، وقد تتحول بؤر التوتر التي تسببها الدعاية القوية دون وجود دعاية مضادة لها حربا مدمرة. فمثلما تواجه الجيوش في الحروب العسكرية يجب أن تواجه الأقلام والكلمة والصور والصوت، والتي تعتبر أدوات الدعاية السياسية في الحرب السياسية –النفسية، ذلك من خلال كشف أكاذيب وافتراءات العدو، وتوضيح المعلومات اللازمة للرأي العام، والحرص على تشجيع الرأي العام الداخلي وقد استعملت الدعاية السياسية والدعاية المضادة لها بقوة في الحرب على العراق عام 2003، من طرف الإدارتين الأمريكية و العراقية قبل سقوطها[2].

بالطبع، ليس الأهم اكتساب هذه العناصر في وضعها الخام الكمي، بل يتوقف رفع منسوب القوة على إعطاء هذه العناصر طابعا ديناميكيا، ونسج علاقات تغذية متبادلة بينها بحيث يكون كل منها معادلا يساهم بمقدار محسوب في منظومة القوة الشاملة للكيان الوطني.

---

[1] – عرفات علي جرغون، **العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع....الانفراج.....التوتر** ،(العربي للنشر والتوزيع،القاهرة، 2016) ، ص 39،40.

[2] – نبيلة بن يوسف، **الدعاية السياسية أثناء الحروب : دراسة حالة الدعاية السياسية في الحرب على العراق 2003**، أفريل 2010 ،revues.univ–ouargla.dz ، تاريخ الاطلاع:2018/02/12.

المبحث الثالث: محددات صنع القرار في السياسة الخارجية

إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة ، وهي عملية معقدة لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل في عملية صنع السياسة الخارجية و قد قسمها د. أكريد إلى ثلاث مراحل[1]:

1- المرحلة الأولى (المدخلات) : و تشمل المعلومات و الملاحظات و نقل المعلومات وتدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية .

2- المرحلة الثانية (القرارات) : و تشمل استعمال المعلومات و عملية التخطيط و عملية التحليل التي تركز على الأهداف و الاستراتيجيات البديلة و المناقشة و المساومة والنصح والتوصيات.

3- المرحلة الثالثة (المخرجات): و تشمل الخيارات السياسية و التنفيذ و المتابعة والإعلام و المفاوضة و التعلم من خبرة التطبيق. ولهذا وجب التفريق بين:

1- صنع السياسة الخارجية:يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه و مبادئه و توجيهاته العامة، وهي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة و قوى و جماعات عديدة رسمية و غير رسمية.

2- صنع قرار السياسة الخارجية: يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة المشكلة أو موقف معين. وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسئولة عن توصيل المعلومات، والتقارير الكامنة و السليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم و الملائم .

4- تنفيذ السياسة الخارجية: يعني تحويل القرارات و السياسات إلى برامج و آليات ونشاطات و يرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل.

تقسم العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي حسب "أليكس مينتس" إلى عوامل سيكولوجية وعوامل دولية ومحلية وثقافية وقد فسر هذا التأثير على النحو التالي[2]:

---

[1] – أسامة الحدي، **صنع القرار في السياسة الخارجية**، 2009/11/11،9alam.com، تاريخ الاطلاع: 2017/12/15.

[2] – أليكس مينتس و كارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2016)، ص 157.

العوامل السيكولوجية: تصنع القرارات في أعلى الدوائر الحكومية عادة مجموعة صغيرة من الأفراد، وقد تترك العوامل السيكولوجية تأثيرا كبيرا في القرارات التي تتخذها هذه المجموعات، كما يصبح تأثير هذه المجموعات أكبر إذا حدث صنع القرار خلال أزمة أو إذا كان نظام الحكم ديكتاتوريا، أو إذا كانت الدولة مستقلة حديثا أو تشهد تغيرات في نظام الحكم.

ويوجد عوامل سيكولوجية متعددة يمكن أن تسهم في تشكيل القرارات والتي يمكن حصرها في : الانسجام المعرفي، مجموعة الخيارات المتاحة أو المخاوف الفورية، العواطف الصور، المعتقدات ومنظومة المعتقدات، القياس على حالات مشابهة وتعلم الدروس من الماضي، شخصية القائد ونمط القيادة. ومن هنا كان لابد لنا من التركيز على آخر هذه العوامل وأهمها على الإطلاق وهو عامل شخصية القائد ونمط القيادة لما لهو من أهمية كبيرة في موضوع الدراسة[1].

تعد القيادة السياسية من أهم محددات السياسة الخارجية للدولة، فالقائد السياسي هو رأس الدولة، والمسئول عن صنع سياستها الخارجية، لذا فتغير هذه القيادة يؤدى في أغلب الأحيان إلى حدوث تغير في التوجه في السياسة الخارجية، كما أن تغير نظرة ورؤى القائد السياسي من وقت لآخر للأحداث والمصالح، تجعله يغير من سياسته الخارجية المتبعة[2]. كما الحال في الاتحاد السوفيتي سابقا، وما أحدثه تغير القيادة السياسية من تحول في التوجه العام للاتحاد من الدور القيادي في ظل ثنائية قطبية، وتراجع هذا الدور من الساحة الدولية والإقليمية إلى الساحة الداخلية، والذي لم يؤثر فقط على سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، ولكن على النظام العالمي ككل، وتحوله إلى نظام أحادى القطبية، تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالدور القيادي.

وأيضا ليس هناك مجالا للشك أن للقائد السياسي دورا كبيرا وفاعلا في صياغة السياسة الخارجية لدولته، ولكن يتفاوت هذا الدور وقوته ومدى تأثيره من حالة لأخرى بناء على عدة عوامل لعل أبرزها ما يلي[3]:

- اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية.
- درامية أسلوب وصول القائد السياسي للسلطة.

---

[1] – أليكس مينتس و كارل دي روين الابن، مرجع سابق، ص 162.

[2] – أسماء أحمد شوكت، **القيادة السياسية والتغير السياسي في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى**، 2016/07/26، democraticac.de المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع:2018/02/01.

[3] – عرفات علي جرغون، **قطر وتغير السياسة الخارجية:حلفاء.....أعداء** ،(دار العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2016)، ص 28،29.

- كاريزمية القائد السياسي.
- سلطة القائد السياسي بالنسبة للسياسة الخارجية.
- خبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية.
- مرونة القائد السياسي.
- القائد السياسي في الدول النامية.
- الأزمة السياسية الدولية والسياسة الخارجية.
- غموض الموقف السياسي الخارجي والسياسة الخارجية.

إن سيكولوجية القيادة مصطلح يشير إلى العناصر والافتراضات السيكولوجية المتنوعة التي يجلبها كل قائد إلى عملية صنع القرار، كما أن سيكولوجية الشخصية وحافزها يحددان نوعية القرارات التي يتخذها القادة.

ب – العوامل الدولية: تصنع عادة قرارات السياسة الخارجية في بيئة إستراتيجية، وبالتالي فإن سلوك الخصوم والحلفاء يؤثر في قرارات السياسة الخارجية في بيئة تفاعلية. وعلى سبيل المثال كانت السياسة الخارجية الأمريكية خلال الأزمة الجورجية في صيف 2008 تنفذ كرد فعل على الأفعال الروسية في جورجيا، والسياسة الأمريكية بشان نشر الدرع الصاروخية في أوروبا تؤثر على قرارات القادة الروس و البولنديين و التشيك والقادة الأوروبيين الآخرين. وهناك عوامل مثل سباق التسلح والردع ونمط النظام الحاكم لدى الخصم والمفاجأة والإستراتيجية والتحالفات، طبعا تؤثر جميعها في قرارات السياسة الخارجية[1].

إن البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، وكل جوانب التداخل والتفاعل ضمنها تفتح إمكانيات معينة للتصرف، وتضع قيوداً على بعض إمكانيات التصرف البديلة الأخرى. وبصورة عامة كلما زادت ضغوط البيئة الخارجية كلما قلت إمكانيات التصرف وتناقصت معها مجالات الاختيار أمام الأجهزة المسئولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وبالعكس كلما قل ضغط البيئة الخارجية كلما زادت فرص التصرف واتسعت مجالات اختيار البدائل. ويتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات ذات طابع صراعي أو تعاوني.

ويحدد "تشارلز هيرمان" أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية عند استجابتها للمؤثرات الخارجية[2]:

---

[1] – أليكس مينتس و كارل دي روين الابن، **مرجع سابق**، ص 199.

[2] –ميلود العطري، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008/2007)، ص 23.

- تغير تكيفي مع بقاء أهداف و أدوات السياسة الخارجية كما هي.
- تغير برنامجي وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية ومن ثم تحقيق الأهداف يتم عن طريق التفاوض مثلا وليس عن طريق القوة العسكرية.
- تغير كلي للأهداف دون الأدوات.
- تغير في توجهات السياسة الخارجية بالكامل أي يشمل تغير الأهداف و الأدوات.

إن المحدد الدولي ذو أهمية كبرى قد توازي مكانة المحددات الأخرى في تأثيره على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية وتنفيذها، وينطوي فهم العامل الخارجي على تحليل أهم وحدات النسق الدولي المترابطة، من خلال عملية التفاعل المستمرة بين هذه الوحدات.

ج – العوامل المحلية: ويقصد بها كل العناصر المكونة للبيئة الداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي، كما تعد السياسة المحلية والظروف الاقتصادية والرأي العام من أهم العوامل المحلية التي تسهم في تشكيل القرارات في السياسة الخارجية.

1) **النظام السياسي والاقتصادي:** إن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية مرتبطة مع طبيعة النظام السياسي للدولة، فالنظام السياسي من حيث كونه ديمقراطي أو غير ذلك يؤثر على عملية اتخاذ القرار من حيث الجهة التي تصنع القرار، ومدى مشاركة أكثر من طرف في هذه العملية، ومن حيث المراحل التي تمر بها صناعة القرار. ففي النظم الديمقراطية تخضع هذه العملية لإجراءات ومناقشات طويلة مع جهات عديدة، ويختلف الأمر في الأنظمة غير الديمقراطية، فعملية اتخاذ القرار تتم في نطاق ضيق ولا يشارك في اتخاذه إلا عناصر محدودة.

كما ويؤثر النظام الاقتصادي في عملية اتخاذ القرار من زوايا عديدة، فالدولة التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي وتمتلك ثروات طبيعية وطاقات إنتاجية ضخمة نسبيا، تكون لديها حرية أكثر عند اختيارها البدائل المطروحة أمامها، ويجب أن نذكر هنا أن وجود هذه الموارد الاقتصادية للدولة لا يكفي أحيانا لنجاح سياستها الخارجية، بل يجب أن يتوفر شرط أخر وهو قدرة النظام على استثمار هذه الموارد وتوظيفها بشكل صحيح لخدمة السياسة الخارجية للدولة[1].

[1] – أحمد عارف الكفارنة، **العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية،** (مجلة دراسات دولية، ع42) www.iasj.net ، ص 21 و22.

2) **العوامل التاريخية والثقافية:** تعتبر المحددات التاريخية والثقافية من العوامل المؤثرة على التركيب الداخلي للدولة سواء من الناحية السكانية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الحضارية ، كذلك يتم فهم العلاقات الخارجية بين الدول من خلال معرفة الإرث التاريخي والتفاعل بين الدول في كافة النواحي.

إن دراسة التغيرات والتفاعلات الاجتماعية والتداخلات السكانية والثقافية بين الدول لا يمكن أن تخرج من دائرة الاهتمام بالتاريخ المشترك بينهم، والذي يعتبر عاملا مهما للتواصل وللعلاقات الحاضرة والمستقبلية، فكلما كانت العوامل التاريخية المؤثرة أكثر عمقا كلما أصبحت عناصر ايجابية في إحداث علاقات خارجية قوية بين الدول[1].

3) **الرأي العام:** يعد تأثير الرأي العام على السياسات الخارجية للدول تأثيرا مهما إذ لا يزال ذلك التأثير ينمو وبسرعة بالغة منذ العقود الأخيرة، ويولي صانع القرار السياسي الخارجي اهتماما بالغا للرأي العام كونه يرتبط بعلاقة دائمة مع الحكومة. كما يهتم الرأي العام بالقضايا ذات الطابع العام ويفترض أن يكون له تأثير مباشر على أداء الحكومة، كما أن الرأي العام غالبا ما يضع قيودا على أي سياسة خارجية حديثة، فمثلا إن الاتجاه الانعزالي الذي ساد المجتمع الأمريكي في القرن التاسع عشر كان وراء اعتماد الولايات المتحدة لسياسة العزلة تجاه القضايا الأوروبية. وهذا الاتجاه قيد مجال البدائل المتاحة أمام صناع القرار في السياسة الخارجية، وفي الظروف الاستثنائية يستطيع الرأي العام أن يكون عاملا محفزا للسياسة الخارجية[2].

ومع ذلك، فإن تأثير الرأي العام لا يتم تحديده بقدر كبير من خلال القضايا المحددة التي ينطوي عليها الأمر أو من خلال نمط معين من المواقف العامة، كما هو الحال في البنية الداخلية وعمليات بناء التحالف بين النخب في البلد المعني. حيث يرى " Thomas Risse Kappen " أن التأثير العام على عملية صنع السياسة الخارجية في أربع ديمقراطيات ليبرالية ذات هياكل محلية متميزة: الولايات المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان. في ظل نفس الظروف الدولية وعلى الرغم من وجود أنماط مماثلة من المواقف العامة، إلا أن الفروق في نتائج السياسة الخارجية تحدث رغم ذلك، وهذا راجع للاختلافات في المؤسسات السياسية والشبكات السياسية والهياكل المجتمعية. ولهذا استجابت

---

[1]– ريم التاج سليمان، **أثر العوامل الداخلية على سياسة السودان الخارجية**، (شهادة البكالوريوس ، جامعة الخرطوم، 2013)، ص 11.

[2] – سليم قاطع علي، **دور الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية**، المركز الديمقراطي العربي، 2017/07/26 ، democraticac.de ، تاريخ الاطلاع:2018/03/05.

الدول الأربع بشكل مختلف للسياسات السوفييتية خلال ثمانينيات القرن العشرين على الرغم من وجود اتجاهات أكثر أو أقل مقارنة في الرأي العام الشامل[1].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن العلاقة تبدو معقدة بين أصحاب القرار والرأي العام إذ أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية ومن ثم لا يمكن الادعاء بان الرأي العام فاقد التأثير تماما. إلا أن درجة هذا التأثير تختلف بسبب الظروف والمواقف الدولية، فقد تظهر في بعضها بشكل ايجابي وفي البعض الآخر اقل ايجابية ، حيث نجد أن الدول تحاول دائما أن تعطي تفسيرات ومبررات لسياستها بهدف إقناع الرأي العام بها وتجنبا لما قد يجلبه عدم اقتناعه من معارضة.

خلاصة الفصل الأول:

إن الحديث عن نظرية لدراسة السياسة الخارجية يعبر عن مدى التقدم التي أحرزته السياسة الخارجية كحقل معرفي له موضوعه و مناهجه و القوانين التي تحكمه، فقد اقترن تطور دراسة هذه الظاهرة بتطور دراسة الكل الذي يمثل العلاقات الدولية، كما عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة على مختلف مستوياتها المعرفية وكذلك المنهجية. حاولت نظريات السياسة الخارجية باستمرار شرح و تفسير التغييرات في مسار سلوك دولة تجاه دولة أخرى، محاولة تقديم أطر نظرية متكاملة و مقبولة لفهم سلوك الدول، لكن المنظرين في هذا الصدد لم يتفقوا على طرح موحد لتحديد المتغيرات المحددة و المفسرة لسلوك الدول. فمعظم المحاولات النظرية تأتي في إطار خلق سياق عمل على الفرضيات يكون ملائما لتفسير طبيعة و حدود عمل السياسة الخارجية، كما أن محاولة تفعيل الحوارات حول السياسة الخارجية وتكييفها نظريا ومنطق معطيات الواقع الدولي، إنما يكون في إطار البحث عن تأويل ناتج التأثير و التأثر بين العوامل الداخلية و الخارجية المندمجة للسلوك الخارجي للدول .

[1] –Thomas Risse Kappen, **Public Opinion, Domestic Structure, and Foreign Policy in Liberal Democracies**,01/06/2011,www.cambridge.org,date of view: 02/03/2018.

الفصل الثاني

توجهات السياسة الخارجية الجزائرية

تمهيد:

تتبع الدولة توجها معينا في سياستها الخارجية يطبعها لمدة زمنية معينة قد تطول أو تقصر وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية وعقيدتها الأمنية مع ذلك التوجه، وفقا للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها. كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى، وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. ثم إن دراسة السياسة الخارجية وتحديد مبادئها بالنسبة لدولة معينة، لن يأتي إلا من خلال تتبع تصريحات المكلفين قانونا بإدارة السياسة الخارجية، كرجال السلك الدبلوماسي ووزراء الخارجية ورؤساء الجمهورية. وهو أمر بالغ التعقيد والصعوبة بالنظر إلى عدم التجانس الذي يطبع أحيانا هذه التصريحات باختلاف مصدرها أو حتى باختلاف الظروف التي تصدر بشأنها أو بمناسبتها من طرف نفس الشخص. وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال مباحث هذا الفصل بدءا بتحديد أهم المبادئ المرجعية في السياسة الخارجية الجزائرية، ثم التركيز على وحدة صنع هذه السياسة أي تحديد الفاعل الأساسي سواء كان شخصا أو مؤسسة، وصولا إلى أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية.

المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

إن الجزائر لها رؤية مبدئية للعلاقات الدولية تختلف درجة التعبير عنها على حسب تحولات النظام الدولي، فهذه التحولات لم تغير في أي وقت من الأوقات من طبيعة تلك الرؤية ولكن تؤثر في المساحة المتوفرة للتعبير عنها، وتلك الرؤية تستند بشكل كبير إلى تقديس مبدأ السيادة، والذي تعتبر الجزائر في رؤيتها للعلاقات الدولية أن المساس به هو المدخل الأكيد لكل الفوضى التي يعرفها العالم، وبهذا ستكون مجبرة على إيجاد علاقة متوازنة بين مساحة الاستقلالية ومساحة الانحياز في سياستها الخارجية.

تمثل المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية نقطة ارتكاز لفهم التوجهات العامة للجزائر في سياستها الخارجية، حيث تستند هذه الأخيرة على مجموعة مبادئ وأسس تقدم من خلالها تجاربها في إدارة الأزمات:

1- **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** وينقسم عدم التدخل إلى نوعين: عدم التدخل بالمعنى الواسع وهو عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي

للدول من طرف دول أخرى أو من طرف منظمة الأمم المتحدة. وعدم التدخل بالمعنى الضيق وهو عدم التدخل المادي باستخدام القوة العسكرية[1].

والجزائر بقيت ثابتة على مبدأ عدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدوده رغم دعوات الكثير من الدول لتدخل الجزائر، وخاصة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي أو التحالف العربي أو التحالف الإسلامي ضد الإرهاب، وبهذا رفضت الجزائر خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في 2015 بشرم الشيخ مشروعا يتعلق بإنشاء قوة عربية لمكافحة الإرهاب، وأكدت أنها لا تسمح بقوات خارج الوطن، ولكن يمكن أن تكون لها مساهمات لوجستية دون أن تشارك بوحدات قتالية خارج حدود بلدها وستكتفي بالمساهمة بالدعم اللوجستيكي والدعم المادي والتدريب والتعاون الإستخباراتي .

2- **التعاون بين الدول المجاورة:** منحت الجزائر اهتماما كبيرا لمبدأ التعاون الدولي مع دول الجوار، بقصد تدعيم وتنمية العلاقات المتبادلة وهو ما من شأنه إعطاء مضمون ايجابي لعلاقات حسن الجوار والمساهمة في التقليل من احتمالات الاعتداء وفض النزاعات دبلوماسيا دون اللجوء للقوة[2].

3- **حل النزاعات بطرق سلمية وعدم اللجوء للقوة:** استمدت الجزائر هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يحث على اللجوء للوسائل السلمية لحل النزاعات ضمن الفصل السادس منه. كما جاء في المادة 26 من دستور 2008 أن "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيدة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها"[3].

4- **دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:** تقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق، ويستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على تقرير مصيرها[4].وعلى الرغم من بعض ملامح البراغماتية التي أضفاها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على السياسة الخارجية منذ توليه الحكم في عام 1999 ، خصوصا بتنويع الشركاء شرقا وغربا بعيدا عن الفضاء القريب فإن ذلك لم يمس جوهر عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية ، ولاسيما فيما يتعلق بمبدأ تقرير

---

[1] – ماجد عمران، فيصل كلثوم، **السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان**،(مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، ع 1، 2011)، ص 476.

[2] – رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**،(مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،ع9 ، جوان 2016)، ص 159 و 160.

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور سنة 2008**، الجريدة الرسمية، ع 63، المؤرخ في 2008/11/16، المادة 26.

[4] –محمد مسعود بونقطة، **مرجع سابق**، ص 91.

المصير ، لأن سيادة الدول تبقى الأساس المتين للأمن و الاستقرار وفق المقاربة الجزائرية للسياسة الخارجية.

وفي معرض حديثه عن مبادئ ومرجعيات ومنطلقات سياسة الجزائر الخارجية قال الأستاذ مصطفى بوطوره سفير مستشار بديوان الوزارة، في محاضرة بعنوان دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية والدولية وحماية الوطن من تداعياتها السلبية، أن تأكيد تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ليس من باب الترف الفكري وإنما لاعتبارات مهمة، كونه يضمن الحماية من الضغوطات الخارجية بكل صورها السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، وإدراكها بوعي تام لنتائج التدخل الخارجي الكارثية ليس على مستوى البلد المعني بالأزمة، بل لانعكاساته الخطيرة على الدول[1].

من جهة أخرى أوضح المحاضر إن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لا يعني الوقوف موقف المتفرج أو اللامبالاة إزاء ما جرى و يجري في فضائنا الجيو سياسي، بدليل أن الجزائر الواعية بمصالحها الوطنية، والحافظة لالتزاماتها الدولية تتحرك في كل الاتجاهات وتعاملت ولا تزال مع الأزمات القائمة في جوارها برؤية استشرافية، للمساعدة على إيجاد الحلول النهائية، وهو ما ينعكس ايجابيا على أمن بلادنا والحفاظ على مصالحها الوطنية. كما شدد على أن أغلب القوى الدولية التي سبق لها وأن غلبت لغة السلاح واستخدام القوة لحسابات تخصها، قد اعترفت بصحة ومصداقية المقاربة الجزائرية وتعاطي دبلوماسيتها مع الأزمات الدولية، باعتماد الحلول السياسية كخيار وحيد، وتأكد لها أهمية دور الجزائر في معالجة الكثير من القضايا.

وقد استمدت الجزائر عقيدتها الأمنية من مبادئها الدستورية، ففي حين لم ينص دستور 1963 على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، نص دستور 1976 في الفصل السابع والذي يتضمن مبادئ السياسة الخارجية في مادتيه 90-93 على مبدأ عدم التدخل، من خلال أن الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وذلك وفاءا لمبادئ عدم الانحياز ودعم التعاون الدولي، أما دستور 1989 فقد نصت المادة 27 من الفصل الثالث تحت عنوان الدولة أن الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول والمساواة والمصلحة المتبادلة، بالإضافة إلى تبنيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولقد تم تكرير نفس المادة في نص المادة 28 من الفصل الثالث في

[1] – مصطفى بوطورة، **محاضرة بعنوان دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية والدولية وحماية الوطن من تداعياتها السلبية** ، ديوان وزارة الشؤون الخارجية ، الجزائر، 29 جوان 2016.

دستور1996، ولم يشهد تعديل 2016 تغييرا في العقيدة العسكرية وتماشيا مع موقف الدبلوماسية الجزائرية التي تلتزم موقف الحياد الإيجابي.

أضفى تغير المعطيات الدولية و الإقليمية مزيدا من التحدي على استمرارية تطبيق أهم مبادئ حكمت عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، وهذا ما أدى إلى ظهور السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة في حالة من الأزمة، كلفت الجزائر تراجع دورها وانحسار تأثيرها الدولي[1]. إن حالة هذه الأزمة يمكن فهمها في عدم قدرة صانع القرار الجزائري على إنتاج خطاب خارجي يوائم بين ميراث مبدأ "عدم التدخل" الذي صنع للجزائر هويةً دوليةً بمواصفات المحايد والوسيط المقبول، واعتبارات المصلحة الوطنية التي تقتضي تكييفًا مرنًا لهذا المبدأ. وإذا ما أرادت الجزائر أن تكون عامل استقرار في منطقة غير مستقرة للغاية، فيستعين بها أن تعيد النظر في سياستها بعدم التدخل في بلدان أخرى.

و قدّ أكّد الدكتور **"جيوف بورتر"**، رئيس مكتب استشارة "ناركو"، في محاضرة ألقيت في المركز الدولي للصحافة على ضرورة تخلي الجزائر عن بعض المبادئ التي ظلّت تحكم سياستها الخارجية منذ مرحلة الاستقلال، وهذا للتطور الحاصل على مستوى المنظومة الدولية، وضرورة التفاعل مع المتغيّرات الجديدة التي حلّت بالمنطقة، مما يجعل موقف الجزائر غير مجدي في التصدي إلى مخاطر الجوار القريب التي تهدد أمن وسلامة المواطن الجزائري، على الرغم من حياد السياسة الخارجية الجزائرية وتمسّكها بالعقيدة الأمنية الدفاعية في ظلّ تهديدات تقف على حدودها.ممّا يجعل السياسة الخارجية الجزائرية عاجزة على التفاعل مع معطيات ومخرجات نظام عالمي معاصر و متغيّر بعقيدة أمنية تقليدية و ثابتة[2]. ممّا يستوجب مراجعة القيم الدستورية والمبادئ التي أنشئت مع قيام الدولة الجزائرية، هذه المراجعة تجعل منها بمثابة إصلاحات تتيح للدولة الجزائرية توضيح مواقفها تجاه القضايا الراهنة، وهذا ما يمكن اعتباره مجارات للانفتاح الأمني والسياسي الذي تعرفه السياسة الدولية المعاصرة.

والقارئ لتاريخ الدبلوماسية الجزائرية، يلحظ بشكل كبير التحول التدريجي في التعاطي والتعامل مع الملفات المطروحة في الساحة الدولية، وكيف انتقلت الجزائر بنضالها من أجل تحرر الشعوب . إلى أداة لفك الحصار عن الأنظمة، وكيف ساهمت الجزائر في

---

[1] – رابح زغوني، **مرجع سابق**، ص 89.

[2] – محمد سنوسي، **البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011**، مقال منشور بتاريخ 2015/11/29،elhiwar.com، تاريخ الاطلاع: 2017/12/03.

إهداء العالم زعيمًا للحرية، مثل مانديلا، لتنقلب إلى دبلوماسية، تحرر السيسي، وتؤيد بشار[1]! وظلت الجزائر تنادي عبر قنواتها الرسمية لفترة طويلة بأن سياستها الخارجية مبنية على عدم التدخل في شئون الآخرين، وأنها لا تتعامل مع الشعوب، بقدر ما تتجاوب مع الأنظمة والدول، في تغير تدريجي لسياستها تجاه الشعوب المتعطشة للحرية، واتضحت هذه السياسة أكثر مع ثورات «الربيع العربي» وازدواجية المعاملة، بين إقليم «أزواد»، الذي يناضل من أجل الاستقلال عن دولة مالي، منذ خمسينات القرن الماضي، وإقليم الصحراء الغربية، الذي يطالب بتقرير المصير منذ عام 1975 عن الجارة المغرب.

اختارت الجزائر سياسة خارجية وفقا للقانون الدولي مع عقيدة لا رجعة فيها في حق الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتسوية السلمية للصراعات حسن الجوار وعدم التدخل سواء عسكريا أو إنسانيا، لقد جعلت من إدانة الامبريالية مشروعا موحدا لجميع البلدان النامية. وعلى الرغم من هذا الانفتاح الملزم والذي سيستمر أكثر مع سياق التكامل الإقليمي وسياسة الجوار، فإن تحديات السياسة الخارجية الجزائرية في السياق الحالي للتطور الديمقراطي ستظل روافد لا رجعة فيها عن مبادئ تقرير المصير واحترام سيادة الدول بعدم التدخل في شؤونها[2].

المبحث الثاني: هيكل صنع السياسة الخارجية الجزائرية:

تتولى عملية صنع القرار مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية، ويأتي ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية فتسيطر السلطة التشريعية على عملية صنع القرار في الأنظمة البرلمانية، بينما تسيطر السلطة التنفيذية عليها في الأنظمة الرئاسية. وفي ميدان الشؤون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية الدور البارز في بلورة السياسة الخارجية وشرحها. أما الأجهزة غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح و الرأي العام، إلا أن هذه الأجهزة تؤثر بالفعل في توجيه سلوكيات السياسة الخارجية لكن تبقى الأجهزة الرسمية في الدولة هي المسئولة في النهاية عن صنع السياسة الخارجية.

---

[1] – فيصل القاسم، **الدبلوماسية الجزائرية....من الفخر بمانديلا إلى جرائم بشار**، 2016/04/30، www.sasapost.com ، تاريخ الاطلاع:2018/02/15.

[2] –Arslan Chikhaoui, **Les défis de la politique étrangère de l'Algérie dans un contexte régional dévolution domestique**, joui 2017, www.nesa.center.org, date de vue:13/01/2018.pp242,234.

إن لكل بلد مراجعه القانونية التي يرتكز عليها تمثيله الوطني في مجال السياسة الخارجية، فالدستور يحدد صلاحيات كل سلطة في مجال اقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها. الدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية، حيث يعتبرها من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية، فهو يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليها، ويجسد البلاد داخل البلاد وخارجها، يصادق على اتفاقية الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والاتحاد و المعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص ، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة بعد أن توافق عليها كل عرفة في البرلمان صراحة[1].

يلاحظ في الجزائر سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال، فإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية.

لقد أكد الباحثون على أن السلطة التنفيذية هي المخولة بإدارة شؤون الخارج انطلاقا من عدة أسباب[2]:

- مؤسسة الرئاسة هي الأكثر توازنا والأكثر امتلاكا لقنوات التواصل المتنوعة على عكس مؤسسات أخرى كالبرلمان مثلا.
- الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية ترجح كفة السلطة التنفيذية في توليها.
- مدة العهدة الرئاسية (5 سنوات في الجزائر) تلعب دورا هاما في ثبات و استقرار و استمرارية المبدأ الدبلوماسي.

و من الوهلة الأولى يظهر أن الربط بين السياسة الخارجية و شخصية الرئيس يفترض التغير المستمر في الأولى تبعا لتغير رؤساء الجمهورية. حيث تلعب الشخصية الكاريزمية دورا مهما في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، ذلك أن الكاريزما يخلق في نفوس جماهيره ميلا إلى الثقة في معتقداته وأفكاره وآراءه وتصوراته، لما ينبغي أن تكون عليه السياسة الخارجية. وبالتالي فإن هذا الانصياع الإرادي أو المفروض يعطي مجالا واسعا للكاريزمي في أن يرسم ويقرر السياسة الخارجية وفق ما يراه و يعتقده مناسبا[3].

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور سنة 1996**، المواد 77،70، 97، 130.

[2] – عمارية عمروس، **البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية**، 2017/02/15، marsadz.com، تاريخ الاطلاع:2017/11/01.

[3] – محمد الطاهر عديلة ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2004** ،(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005/2004)، ص 41.

السياسة الخارجية الجزائرية تتبع خطا أحمر يرسمه عبد العزيز بوتفليقة، حتى قبل الاستقلال الرئيس الحالي موجود في عملية صنع القرار، سيكون وزيرا للشؤون الخارجية في عهد هواري بومدين، وبعد كسوف في فترة حكم الشاذلي بن جديد وفترة العشرية السوداء يعود رئيسا ويطبع علاماته فقط على السياسة الخارجية، حتى يأتي المرض لإبطاء عمله[1]. حيث نجد أن الرئيس بوتفليقة لطالما كان منذ توليه سدة الحكم سيد الموقف الخارجي، فالمجهود الدبلوماسي الجزائري منذ توليه الحكم عام 1999 إلى غاية عام 2012 كان مجهودا مشخصنا سواء في الصياغة أو الأداء أو في طبيعة الأدوات التي يمكن من خلالها القيام بأداء السياسة الخارجية.

لذا في تحليلنا هذا وجب التركيز على أهم ممثل للسياسة الخارجية الجزائرية وصانعها من خلال تسليط الضوء على أسلوبه وإدارته للسياسة الخارجية، وأهم خصائصه الشخصية.

المسيرة الشخصية والسياسية للرئيس بوتفليقة: ولد «عبد العزيز بوتفليقة» في مدينة وجدة المغربية في الثاني من مارس (آذار) عام 1937، التحق بصفوف الثورة الجزائرية وعمره لم يتجاوز 19 سنة، أسندت له مهمة نقل العمل الثوري إلى أقصى الجنوب لفتح جبهة مالي عام 1960 ليُطلق عليه الاسم الثوري «عبد القادر المالي»، بعد استقلال الجزائر مباشرة عين عضوا في أول مجلس تأسيسي ثم تولى منصب وزير الرياضة والسياحة عام 1963، ليتربع بعدها على وزارة الخارجية في وقتِ حكم الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين لمدّة 15 سنة.

قربه وقوفه مع بومدين في انقلابه ضد بن بلة وأعطاه فرصة الحفاظ على منصبه في وزارة الخارجية طيلة حكم بومدين، استطاع بوتفليقة من خلال منصبه في الدبلوماسية الجزائرية نسج علاقات مع معظم زعماء العالم آنذاك، كما ترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974، وما ميّز الدبلوماسية الجزائرية في عهد الوزير بوتفليقة هو موقفها المدافع عن قضايا العالم الثالث، والوقوف إلى جانب حركات التحرر، كان نتاجها اعتراف الجزائر بجبهة البوليساريو ممثلًا وحيدًا للشعب الصحراوي وبالجمهورية الصحراوية في 6 مارس (آذار) عام 1976، كما امتدَّت مساندة الدبلوماسية الجزائرية لتشمل حركات التحرر

[1] –Jean François Daguzan, **La politique étrangère de l'Algérie: Le temps de l'aventure?** IFRI, 03/08/2015,pp 2,3.

الوطني في المستعمرات البرتغالية وقتها، ولم تتردد الجزائر في رفض نظام الأبرتهايد (الفصل العنصري) في جنوب أفريقيا[1]. ولدى ترؤسه الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974، عمل بوتفليقة على كسب اعتراف أممي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك من خلال منحه الكلمة لياسر عرفات ليلقي خطابا باسم فلسطين داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى اتخاذ قرار لا يقل أهمية وهو تجميد عضوية نظام جنوب أفريقيا العنصري في الأمم المتحدة، ناهيك عن مساهمته في حل النزاع القائم بين العراق وإيران على الحدود من خلال توقيع الطرفين على «اتفاقية الجزائر» سنة 1975، والتي بموجبها تم الاتفاق على نقطة خط القعر حدودا بين الدولتين، ووقع الاتفاقية كل من «صدام حسين» و«شاه إيران» و«هواري بومدين» بحضور «عبد العزيز بوتفليقة»، كما كان للأخير دور كبير في إنهاء احتجاز الرهائن الأمريكيين بطهران، بعد أن بدأ عملية التفاوض التي انتهت بعد رحيله من الخارجية.

و يلخص الباحث التونسي "رياض الصيداوي" الخصائص التي انفردت بها شخصية الرئيس بوتفليقة كالآتي[2]:

- الشرعية التاريخية و الخلفية النضالية خاصة و أنه صديق الراحل بومدين.
- الخبرة السياسية في علاقتها بعصر ذهبي عاشته السياسة الخارجية للجزائر اعتبرت ركيزة للرضا الجماهيري و وضع الثقة في شخصه.
- انتماؤه إلى الغرب الجزائري يعتبر في حد ذاته ملمحا من ملامح التجديد في النظام السياسي الجزائري الذي تميز لسنوات طويلة بتهميش هذه المنطقة في تولي مناصب المسؤولية و صنع القرار.
- المهارة الدبلوماسية لهذا الرجل كفيلة باسترجاع موقع الجزائر في مجال السياسة الخارجية خاصة و أن علاقاته الدولية جيدة على مختلف الأصعدة.
- يتميز الرجل بفكره اللبرالي المنفتح، و ميله نحو ربط علاقات التعاون و الحوار مع الآخر، كما عرف بتناوله خلال عهدته الرئاسية الأولى، للمواضيع المحرمة حينها، فقد تحدث عن أحداث العنف و الإرهاب في الجزائر، وعن العلاقات الجزائرية-الإسرائيلية، وعن مسألة ترسيم الأمازيغية كلغة وطنية...[3]

---

[1] – عبد القادر بن مسعود، **من النجاح إلى الفشل....هكذا احتكر بوتفليقة الدبلوماسية في الجزائر**، 2017/10/30، www.sasapost.com، تاريخ الاطلاع:2018/01/28.

[2] – رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر : الحزب، الجيش، الدولة**،(الحوار المتمدن، ع 1852، 2007/03/12)، ص 53.

[3] – عمارية عمروس، **مرجع سابق**.

– يوصف بأنه براغماتي إذ مافتئ يؤكد على أن علاقات الجزائر مع غيرها من الدول تحكمها المصالح والمنافع المتبادلة، ولا شيء غير ذلك حيث يقول:

"...أعتقد أن المحن قد علمتنا كيف نتعامل مع الغير، وبما أننا نتعامل مع الغير، فلا شيء يربطنا مع الغير إلا المصالح..."[1]

شارك الرئيس بوتفليقة خلال فترة وزارته للخارجية في تحديد التوجهات الكبرى للجزائر في مختلف الميادين، إلا أنه لم يوافق الرئيس هواري بومدين تماما فيما يتعلق بالثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، حيث كان يطمح إلى نظام حكم أكثر مرونة جعله يقدم على انه رجل الغرب أو الليبرالية[2].

إن مجيء بوتفليقة إلى السلطة قد تم في ظروف عرفت فيها الجزائر أزمة عميقة يمكن وصفها بأنها أزمة وطنية متعددة الأوجه كادت تهد كيان الدولة الوطنية والنظام الجمهوري وانعكست سلبا على جميع مناحي الحياة الداخلية في الجزائر، وكلفها مكانتها وسمعتها على المستوى الخارجي إذ يقول بوتفليقة:

"....إن الأزمة التي عصفت ببلادنا منذ التسعينات قد كانت إيذانا بتراجع دبلوماسيتنا، ذلك أن جهودنا آنذاك كانت موجهة أساسا إلى التصدي لوضعية داخلية مأساوية...."[3].

و لقد صاحب الأزمة الجزائرية شلل في أدوار السياسة الخارجية، فصارت الجزائر بلدا اقترن اسمه خلال التسعينيات بأعمال العنف المريعة، و تمت مقاطعة البلد دبلوماسيّاً من حيث منع الزيارات الرسمية لرؤساء الدول و الحكومات، و تحويل الشؤون القنصلية كما حدث مع كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، كما حرمت الجزائر من تدفق الأسلحة أو أية مساعدات في تلك الفترة، رافق ذلك في الشق الاقتصادي ضغوطات صندوق النقد الدولي للشروع في تطبيق برامج إعادة الهيكلة و التثبيت الاقتصادي.

بالتالي وجدت الجزائر نفسها بمعزل عن العلاقات الدولية التي شهدت الكثير من المستجدات مع نهاية القرن العشرين، و لم يكن بمستطاع القادة السياسيين الذين جاؤوا بعد إقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" التحكم في زمام الأمور، ذلك ما حصل مع الراحل "محمد بوضياف" كما

---

[1] – محمد الطاهر عديلة ، **مرجع سابق**، ص48.

[2]– Cheurifi Achour, **La classe politique Algérienne de 1900 a nos jour**,(Casabah Editions, Algérie, 2001),p 132.

[3] –عبد العزيز بوتفليقة في خطاب إلى الأمة، 2002/03/12، www.el–mouradia/arab/president/recher

لم يتمكن "اليامين زروال" رغم حنكته السياسية من احتواء الوضع، إلى أن جاء عبد العزيز بوتفيلقة فوضع ضمن أولوياته مسألة "إعادة الاعتبار" للجزائر على المستوى الدولي[1].

وإذ يلوم بوتفليقة المجموعة الدولية على موقفها السلبي إزاء تعاملها مع الأزمة التي عرفتها الجزائر[*]، فإنه من جهة أخرى يرى أن مكانة الجزائر على الصعيد الخارجي مرتبطة أشد الارتباط بتحقيق الاستقرار على المستوى الداخلي، إضافة إلى الانطلاقة الاقتصادية الحقيقة. فالسياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس أو مرآة للسياسة الداخلية حيث يقول:

"....إن سياستنا الخارجية تندرج كامتداد منطقي للتوجهات الكبرى لسياستنا الداخلية، والقدرة على التنافس في المضمار الدولي....[2]"

لقد حققت الدبلوماسية الجزائرية منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مقاليد السلطة في أفريل 1999 انفتاحا واسعا على العالم الخارجي، أثمر عن إقامة شراكات إستراتيجية سياسية واقتصادية تجارية وثقافية وعلمية وصحية وتربوية مع العديد من الدول، بما عزز المكانة المرموقة التي تتبوأها في المجتمع الدولي. فبوتفليقة يبرز شخصيته بشكل واضح في السياسة الجزائرية على المستويين الداخلي والخارجي، حيث يقتصر في رؤيته للحياة السياسية على تصوراته، والتي يعتبر أن رفضها هو خط فاصل يحدد وجوده وبقاءه في منصب الرئاسة، حيث يصرح: "لا زلت أعتقد بأن اليوم الذي أشعر فيه بأنني لست صاحب مهمة أو أن هناك قوة تحجبني على القيام بدوري حسب ضميري، فلابد عندئذ أن أترك الرئاسة، أنا لم آتي من أجل الكرسي، جئت في ظروف استثنائية تاريخية"[3].

***مكانة البرلمان في صنع السياسة الخارجية:** ساهمت البرلمانات الوطنية للدول في الأنظمة السياسية خصوصا الديمقراطية منها في تدبير الشأن الدولي، حتى أضحت الدبلوماسية البرلمانية[*]مظهرا من مظاهر الاعتماد المتبادل بين الدول سواء كان ذلك ثنائيا

---

[1] – نور الدين حشود، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992–2004**،(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة، 2005)، ص 25.

[*]إن كثير من دول الخليج قدمت كل الدعم والتأييد للحركات الإسلامية المسلحة، في حين فتحت إيران سفارتها بالمغرب، بمدينة وجدة القريبة حدوديا من الجزائر سنة 1993، وهذا لتقديم الدعم للمسلحين، حسب ما ذكرته وسائل إعلامية جزائرية لتقطع الجزائر علاقتها بإيران مباشرة كرد على الخطوة الدبلوماسية.

[2] – عبد العزيز بوتفليقة في خطاب إلى الأمة، **مرجع السابق**.

[3] – مهدي فتاك، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي: تونس والمغرب نموذجا 1999/2009**، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011/2010)، ص 85.

[*] بالاعتماد على التقسيم الذي ناد به كل من السيد"برنارد باتري" نائب رئيس الجمعية البرلمانية الفرانكفونية يمكن تصنيف صور وأشكال الممارسات الدبلوماسية للبرلمانيين على النحو التالي:

أم متعدد الأطراف، حتى أن دعاة المقاربة المؤسسية في إدارة العلاقات الدولية المعاصرة، يطالبون بتفعيل الأنشطة البرلمانية للسياسة الخارجية للدول. إن الديمقراطيات العريقة تعرف ظاهرة المحاسبة والمساءلة البرلمانية لجهاز الحكومة المكلف بإدارة السياسة الخارجية للدول، مثل محاسبة كل من الكونغرس الأمريكي ومجلس الشيوخ للحكومة[1].

رأينا في ما سبق أن رئيس الجمهورية يملك مكانه محورية في إطار السياسة الخارجية الجزائرية باعتباره المقرر و الموجه و الموقع و المصدق على المعاهدات الدولية وإن إطلاق سلطاته لا يحد منها سوى المبادئ الدستورية السياسية الخارجية، التي لا يمكن أن يحيد عنها، لأن القواعد التي تنص عليها مساوية في القيمة القانونية للقواعد التي خولته صلاحية إدارة السياسة الخارجية . غير أن البرلمان ومع ذلك يشارك بعض الشيء في إدارة العلاقات الدولية، خاصة من خلال المشاركة في التعبير عن ارتضاء الدولة التزامها النهائي ببنود المعاهدات الدولية، والتعداد الوارد فيها يثبت مدى الأهمية التي تكتسيها المعاهدات الدولية التي تتطلب موافقة البرلمان عليها حتى يجوز لرئيس الجمهورية التصديق عليها.

و الحقيقة أن رئيس الجمهورية لا يمكنه التملص من الحصول على موافقة البرلمان من أجل التصديق على المعاهدات، على اعتبار أن المؤسس الدستوري لم يحدد معيارا إنما عدد مواضيعا، وهو بذلك يجعل من اللجوء للسلطة التقديرية أمرا غير ممكن عمليا، أما بخصوص عدم وجود آلية لردعه، فان كل القواعد الدستورية لم ترتب آثرا على مخالفتها، إلا أن قيام رئيس الجمهورية بتجاوز البرلمان في مثل هذه الحالة يجعل من تصديقه ناقصا في مفهوم القانون الدولي، و هو ما يرتب أثرا يكمن في عدم سمو المعاهدات المصادق عليها

أ- **الدبلوماسية الاستكشافية ودبلوماسية المساعي الحميدة:** وتتعلق بتدخل البرلمانيين من أجل حل نزاع، الوقاية من أو التخفيف من حدة التوترات.

ب- **دبلوماسية التأثير:** ويتعلق الأمر بالضغوط التي يمارسها البرلمانيون من اجل التوصل إلى معاهدة أو اتفاقية.

ج- **دبلوماسية تبادل الزيارات:** وبتعلق الأمر باستقبال وفود برلمانية حكومية وغيرها، وإيفاد وفود برلمانية في زيارات إلى الخارج.

د- **دبلوماسية التمثيل:**ويتعلق الأمر بالعمل ضمن مختلف المنظمات، الجمعيات والاتحادات البرلمانية، وإيفاد وفود برلمانية للمشاركة في مختلف الأشغال.

هـ- **دبلوماسية الملاحظة الانتخابية:** إن البرلمانيون يشكلون في مهام الملاحظة الانتخابية سفراء حقيقيون للمؤسسات الديمقراطية.

و- **الدبلوماسية المختلطة:** ويتعلق الأمر بممارسة برلماني لمهمة كلف بها من طرف الحكومة، ومثال على ذلك المهام التي توكل إلى رئيس غرفتي البرلمان الجزائري لتمثيل رئيس الجمهورية في مهام رئاسية.

[1] – عصام بن الشيخ، **مرجع سابق**، ص 9.

على القانون ما دامت المادة 150 صريحة في أن تمام التصديق وفقا للشروط الدستورية هو وحده الكفيل بمنح المعاهدة سلطة السمو على القانون[1].

ثم إننا نعتقد بان مبررات المادة 149 واهية لأن كل المعاهدات تكتسي أهمية بالغة ناهيك عن أن شرعية تمثيل رئيس الجمهورية تفوق بطبيعتها شرعية تمثيل البرلمان الأمر الذي لا يمكن معه التمسك بهذا الوجه لتبرير الاشتراط الوارد في الماد 149.

ثم إن ضعف مكانة البرلمان تؤكدها السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية في التصديق على المعاهدات التي نالت قبول البرلمان من عدمه، لأن المادة لم تشترط ضرورة التصديق على المعاهدات التي يوافق عليها البرلمان.

و من ثمة يظهر بأن دور السلطة التشريعية في مجال السياسة الخارجية يكون دون معنى، خاصة وأنه لا مبرر لمنح البرلمان دورا حينما لا يكون هذا الدور دورا على الأقل مشاركا في إجراء من الإجراءات، التي تجعل من القاعدة الدولية قاعدة قانونية وطنية بعد التصديق عليها، خاصة وأن الوظيفة التشريعية منوطة أصلا به، والقول بأن المعاهدة بعد التصديق عليها من طرف رئيس الجمهورية تدخل النظام القانوني الداخلي يعني في النهاية منح الرئيس الوظيفة التشريعية أصلا، ناهيك عن أن النص على سمو المعاهدات على القانون الذي يقدره في الغالب البرلمان يعني إخلالا بمبدأ التوازن بين السلطات ما دام ما يصدر عن الرئيس في مجال التشريع دائما أسمى عما يصدر عن البرلمان في ذات المجال[2].

ولعل رسالة النائب بالمجلس الشعبي الوطني عن المنطقة الرابعة(أمريكا وروسيا وتركيا وأوروبا عدا فرنسا) نور الدين بلمداح الأخيرة لسفيرة الجزائر بمدريد حول عراقيل بيروقراطية تعاني منها الجالية، تمثل وجها من أوجه ممارسة الدبلوماسية البرلمانية في الجزائر من جهة. في حين جاء الرد الصريح من الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية الذي اتهم النائب بالشعبوية كتعدي صارخ لمهام نيابية فصل فيها الدستور وفي صلاحيات فصل سلطتها ليمثل طغيان السلطة التنفيذية على لغة الإدارة والأعراف الدبلوماسية المعروفة بها الخارجية الجزائرية من جهة أخرى[3].

---

[1] – رضا غبار، **الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016**،(دفاتر السياسة والقانون، ع 15، جوان 2016)، ص 436 .revues.univ-ouargla.dz.

[2] – رضا غبار، **مرجع سابق**. 437

[3] – ريم بن محمد، **وثيقة: نور الدين بلمداح يرد على اتهامات وزارة الخارجية**، مقال منشور بتاريخ 2018/03/06، aljazairalyoum.com، تاريخ الاطلاع: 2018/03/15.

مكانة المجلس الدستوري في صنع السياسة الخارجية:

رغم أن المجلس الدستوري ليس متدخلا في السياسة الخارجية لا باعتباره موجها و لا مقررا و لا باعتباره منفذا، الأمر الذي يجعل دوره شبيها لحد ما بدور البرلمان، غير أن دور المجلس الدستوري في الحقيقة محوري ما دام يمكنه أن يمنع رئيس الجمهورية من التصديق على المعاهدة الدولية التي تبدى له أنها غير دستورية طبقا لنص المادة 190 من الدستور التي نصت صراحة على أنه إذا:" ارتأى المجلس الدستوري عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية فلا يتم التصديق عليها"[1].

و يجب التنبيه في هذه المسألة إلى أن المؤسس الدستوري كان يمكنه أن يجعل من نص المادة 190 أكثر تحقيقا لمبدأ الأثر النفعي للنص القانوني من خلال شمول نص المادة 191 للمعاهدات الدولية، إلا أن المؤسس الدستوري استثنى المعاهدات من أحكام نص المادة 191 من الدستور دونما أي مبرر قانوني و لا عملي، و يندرج نص المادة 186 من الدستور في إطار ما هو محدود في نص المادة 190.

و الحقيقة أن عدم إعطاء المجلس الدستوري صلاحية آلية في رقابة مدى دستورية المعاهدة الدولية من شأنه في النهاية أن يرتب أثر خلق نوعا من التناقض داخل النظام القانوني حين يضم هذا الأخير جزء من القواعد الدولية و الجزء الآخر غير ذلك، و نعتقد بأن إمكانية تعارض المعاهدات الدولية مع الدستور أكثر بكثير من احتمال تعارض النصوص القانونية معه خاصة و أن المعاهدات عادة ما تكون نتاج تفاعل لأنظمة قانونية متمايزة و متميزة خصوصا عن ذلك المعتمد في الجزائر، ثم إن المؤسس الدستوري من خلال تنظيمه لدور المجلس الدستوري في مجال المعاهدات الدولية لم يراع مبدأ الأثر النفعي للنص القانوني بتاتا، لأن المادة 190 لا تنطبق إلا في حالة إخطار المجلس الدستوري للنظر في مدى دستورية المعاهدات الدولية ثم إن المادة 190 لم تعط الحل في حالة قيام رئيس الجمهورية بالتصديق على المعاهدة قبل صدور قرار المجلس الدستوري المتضمن عدم دستورية المعاهدة الدولية أو تلك التي لا تعتبر دستورية و لكن تم التصديق عليها قبل صدور رأي المجلس الدستوري طبقا لنص المادة 190 من الدستور ناهيك عن أن هذه المادة لم ترتب أي أثر على قيام رئيس الجمهورية بالتصديق على المعاهدة التي ارتأى المجلس الدستوري عدم دستوريتها[2].

---

[1] – **الرقابة الدستورية للمعاهدات**، مجلة المجلس الدستوري الجزائري، تصدر عن المجلس الدستوري الجزائري، العدد 01، 2013، ص 39.

[2] – رضا غبار، **مرجع سابق**. ص 438

المبحث الثالث: هيكل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية:

يظهر أن هناك ارتباكاً وغموضاً في الجزائر، حيال ملفات السياسة الخارجية ومن يصنعها أو يقررها. وتُعنى وزارة الخارجية الجزائرية بتنفيذ السياسة الخارجية، ولكن هذا الأمر غير مطلق، لأن الوزارة تنفذ السياسة، وقد تشارك في رسم بعض خطوطها ولكنها لا تحدد معالم السياسة الخارجية ولا تصنعها.

ومعنى ذلك أن الرئيس، على المستوى النظري والدستوري، هو المسئول الأول عن رسم السياسة الخارجية، وما على وزير الخارجية وجيش الدبلوماسيين الذين يتبعوه إلا تنفيذ سياسة الرئيس، يعطي الدستور الجزائري، الرئيس اليد الطولى في صنع السياسة الخارجية ولكن هذا على المستوى النظري، أما على المستوى العملي، فإن من يستطيع أن يؤثر على الرئيس هو من يصنع سياساته.

تنفيذ السياسة الخارجية هي عملية هامة مثلها مثل عملية صياغة السياسة الخارجية نتيجة الاحتكاك المباشر بواقع السياسة الدولية، والقدرة على التمييز بين ما هو متاح وما هو غير متاح. وأداء السياسة الخارجية الجزائرية يبرز في أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما يأتي[1]:

1* وزارة الشؤون الخارجية.

2* السفارات أو الجهاز الدبلوماسي.

3* المراكز الثقافية.

4* الممثلون الشخصيون أو المفوضيون.

5* أجهزة الدولة المختلفة.

كان دور وزارة الشؤون الخارجية في المسائل ذات الصلة بتسيير العلاقات الدولية للدولة محكوما بموجب أحكام المرسوم الرئاسي رقم 359/90، المؤرخ في 1990/11/10 إلى غاية إلغائه بموجب أحكام المرسوم الرئاسي رقم 403/02 المؤرخ في 2002/11/16 الذي حل محله في مجال تنظيم صلاحيات هذه الهيئة في مجال العلاقات الدولية. ولعل أول ملاحظة تثير الانتباه في المقارنة بين المرسومين هو اختلاف في التسمية، إذ كان المرسوم 359/90 يحدد صلاحيات وزير الشؤون الخارجية، بينما يحدد المرسوم الرئاسي

[1] – مهدي فتاك، **مرجع سابق**، ص 74.

403/02 صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، والأمر الذي قد يبدو شكليا له أهمية كبرى من الناحية القانونية، إذ يجب أن يطابق عنوان المرسوم مضمونه، غير أن الاطلاع على أحكام المرسوم الرئاسي 403/02، يظهر أن مواده 23 لم تتضمن الإشارة إلى صلاحيات وزير الشؤون الخارجية إلا في مناسبتين هما المادة 03 و 17، بينما تضمنت باقي المواد (ما عدا تلك التي نصت على النشر) صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية[1].

والفرق بين مخاطبة النصوص للوزارة حينا و للوزير حينا آخر، إنما هو مؤسس على التمييز بين الصلاحيات التي يمارسها وزير الخارجية بصورة شخصية، وبين تلك التي تمارسها الهيئات المركزية أو المصالح الخارجية التابعة للوزارة، فالتعبير عن موقف الجزائر من القضايا الدولية أو اتخاذ الالتزامات الدولية باسم الجزائر، و كذا تفسير المعاهدات الدولية هي صلاحيات لصيقة بشخص وزير الشؤون الخارجية، بينما يستند الوزير في ممارسته لمهامه الأخرى غير الواردة في المادتين 03 و 17 إلى مصالح مركزية و أخرى خارجية طبقا لصريح نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم الرئاسي 403/02.

فإذا قرر الرئيس السياسة الخارجية ووجهها، تكفلت وزارة الخارجية بتنفيذها، ليس فقط ضمن إطار توجيهات الرئيس و لكن ضمن الإطار الأشمل الذي يفترض في توجيهات الرئيس أن تصدر داخله، وهو الإطار المتمثل في المبادئ الدستورية للسياسية الخارجية كتلك المحددة بالمواد 31/30/29 من الدستور.

و في إطار تنفيذ وزارة الخارجية للسياسة الخارجية تقوم بإعداد المعاهدات الدولية و إدارة العمل الدبلوماسي. وكلفت أيضا وزارة الخارجية بالعمل على المصادقة على المعاهدات الدولية من خلال تقديمها للأمانة العامة للحكومة التابعة لرئاسة الجمهورية حتى يمكن للرئيس الاطلاع عليها و تقرير المصادقة من عدمه. كما تعمل أيضا وزارة الخارجية على نشر التحفظات التي تبديها الجزائر حين توقيعها على انضمامها أو تصديقها على المعاهدات الدولية من خلال إيداعها خصوصا لدى الجهة المودع لديها و المعينة لهذا الغرض في إطار الاتفاقية.

و الحقيقة أن دور وزارة الخارجية في تنفيذ السياسة الخارجية ليس بالضرورة دورا لاحقا لممارسة رئيس الجمهورية لصلاحياته في مجال تقرير توجيه السياسة الخارجية، بل إن دورها دور سابق لعمليتي التقرير و التوجيه، لأن رئيس الجمهورية لا يقرر الخيار بين البدائل المطروحة إلا بناء على تحليل الوضع الدولي، الذي يجب أن ينصب خصوصا على

[1] – رضا غبار ، **مرجع سابق**. ص439.

العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر، وهو تحليل كلفت وزارة الخارجية بوضعه طبقا لصريح نص المادة 04 من المرسوم الرئاسي 403/02. والملاحظ أن الإطار المؤسساتي لصنع السياسة الخارجية وأدائها واضح من خلال تصريح الرئيس بوتفليقة نفسه حيث يقول:

"أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ما هي إلا مسالة ثقة قبل كل شيء، لأن صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس ومن ثمة فالإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لابد أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود"

وهنا تستبدل المؤسسات والتشاركية بالثقة والعلاقة الشخصية بين الرئيس ومن يكلفون بمهام معينة في قطاع الشؤون الخارجية، حتى وإن لم تكن لهم أي خبرة أو تخصص في المجال[1].

ويميل بوتفليقة إلى المتابعة الشخصية لكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية إذ يؤكد ذلك في قوله:

" لست مسئولا عن تصريحات صدرت عن مسئول في يوم من الأيام، نعم أتحمل المسؤولية في كل ما يتعلق بالقرارات السياسية وخاصة ذات الصبغة الدولية، والاتفاقيات المبرمة بين بلدي وبلد آخر..."[2]

ويرى الدبلوماسي ووزير الاتصال والثقافة الأسبق، عبد العزيز رحابي، أن بروز الجزائر في الآونة الأخيرة في دول الساحل، خاصة دور الوساطة الذي تقوم به في مالي ومساعي الحل السياسي للعديد من القضايا الإقليمية، يعود إلى كون وزير الخارجية السابق رمطان لعمامرة يملك هامشا من الحرية في التصرف في الملفات التي تطرح أمامه، وذلك للأسباب الصحية للرئيس بوتفليقة، وأضاف أن الرجل لعمامرة يملك من الخبرة والحنكة الدبلوماسية ويعرف طبيعة المشاكل والأزمات التي تجتازها بعض دول الجوار، ما يجعله ينجح في تحقيق ما فشل في تحقيقه الرئيس بوتفليقة من قبل عبر وزراء خارجية سابقين[3].

تجدر الإشارة إلى أن إدارة الشؤون الخارجية الجزائرية عرفت هيكلة مزدوجة بين وزارتين[4]: وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول

---

[1] – مهدي فتاك ، **مرجع سابق** ، نقلا عن، عبد العزيز بوتفليقة : حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، أبو ظبي، الخميس 2000/02/17 ، ص 77.

[2] – محمد الطاهر عديلة ، **مرجع سابق**، ص 49.

[3] – لخضر رزاوي، **لهذه الأسباب انتعشت السياسة الخارجية للجزائر**، مقال منشور بتاريخ 2014/08/04، www.echeroukonligne.com، تاريخ الاطلاع: 2018/03/15.

[4] – محمد د، **حسين بلخيرات: الجزائر نجحت في تجنب الاصطدام مع سياسات القوى الكبرى**، مقابلة مع جريدة الإخبارية ، منشورة بتاريخ 2017/04/03،www.elikhbaria.com، تاريخ الاطلاع:2017/12/23.

العربية خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة. هذه الهيكلة المزدوجة تثير الإشكال عما إذا كانت عامل إثراء أم عامل تشويش على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وبالنسبة إلى وجهة النظر الأولى فان هذه الهيكلة المزدوجة هي عامل إثراء للسياسة الخارجية الجزائرية، وذلك يبرره أن تخصيص وزارة مستقلة للشؤون المغاربية والإفريقية والعربية دليل على ارتباط السياسة الخارجية الجزائرية بمجال حيوي رئيسي، إذ من المعروف أن هناك علاقة مباشرة بين ارتباط توجهات السياسة الخارجية لدولة ما بمجال حيوي محدد وبين فعالية هذه السياسة، وهذا يسمح بتكوين مكانة محددة للسياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي بعيدا عن الاكتفاء بربط علاقات دبلوماسية عامة مع مختلف دول العالم، بالإضافة إلى أن عمق القضايا المطروحة أمام السياسة الخارجية الجزائرية يستدعي تجاوز الأطر التنظيمية للمنظمات الإقليمية والدولية، إذ تعمل وزارة الشؤون المغاربية على متابعة المصالح الجزائرية بالتوازي مع النشاط الذي تقوم به وزارة الخارجية داخل تلك الأطر بالشكل الذي يوحي باحترام الجزائر لإحدى مبادئها الرئيسية في سياستها الخارجية، وهو احترام الالتزامات داخل المنظمات الإقليمية والدولية وفي نفس الوقت امتلاك القدرة على متابعة المصالح الجزائرية خارج تلك الأطر.

بالمقابل ترى وجهة نظر ثانية أن هذه الهيكلة المزدوجة هي عامل تشويش على السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا يبرره من جهة التشويش على طبيعة الدور الذي يجب أن تؤديه الجزائر تجاه الأزمات الإقليمية المختلفة، بمعنى هل العمل من خلال مبادرات انفرادية كما هو حاصل مع وزارة الشؤون المغاربة والإفريقية والعربية، أم العمل ضمن الأطر الجماعية الإقليمية والدولية كما هو حاصل مع وزارة الخارجية، ويضاف إلى ذلك إيصال سلوك متناقض للدول الأخرى حول السلوك المفضل في السياسة الخارجية الجزائرية، أي كيف يجب أن تفهم الأطراف الأخرى الأسلوب الذي تتعامل به الجزائر مع القضايا والأزمات المختلفة، وهذا السلوك المتناقض يؤثر بالضرورة على ثقة تلك الأطراف في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية.

لكن الرئيس بوتفليقة أعاد تنظيم قطاع الشؤون الخارجية في المرسوم الرئاسي رقم 17 /262 المؤرخ في 04 أكتوبر ،2017 الذي حدد بدقة مهام كل مصلحة من مصالح الوزارة، التي ظلت تسير لسنوات برأسين إلى غاية إبعاد رمطان لعمامرة واستخلافه بوزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية سابقا عبد القادر مساهل. وأهم ما أفرزته الهيكلة الجديدة، هو اختفاء أحد الديوانين اللذين كانا قائمين إلى غاية ماي 2017 وهو إجراء فرضه "إعادة النظام"، إلى القطاع الذي كان يسيّر برأسين، وكذا الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، والتي تقتضي فرض الكثير من الصرامة في ترشيد المال

العام. وهكذا أصبح للوزارة ديوان واحد، وهو ديوان عبد القادر مساهل وزير الخارجية (الوحيد) الذي لم يعد ينازعه في صلاحياته غير رئيس الجمهورية، باعتباره هو المسئول الأول والموجه الوحيد للدبلوماسية الجزائرية. أما بقية المصالح فلم يطرأ عليها الكثير من التغيير، باستثناء تقليص بعض المديريات وإدماج البعض الآخر.

ويستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخولة للوزارة إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها، وإلى المصالح الخارجية الخاصة والتي تبرز في الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، والمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج[1].

يفصل الدستور الجزائري في ممارسة السياسة الخارجية، ويحيل صناعة القرار الدبلوماسي إلى رئيس البلاد بوتفليقة، فهو الذي يحدد ويقرر السياسة الخارجية، وهو الذي يعين، وينهي عمل السفراء، ويستقبل مبعوثي الممالك والجمهوريات إلى الجزائر، وبالتالي بات من الواضح أن عدم قدرة بوتفليقة على أداء مهامه الدستورية، انعكس سلبًا على الدبلوماسية الجزائرية، من حيث التمثيل، وصنع القرار، وحتى الدفاع عن أبسط القضايا المهمة.

ولعل الصورة التي غرّد بها الوزير الأول الفرنسي «مانويل فالس»، كإساءة وتعد على الأعراف الدبلوماسية بين البلدين، دليل وصورة واضحة على ضعف الخارجية الجزائرية في مواجهة الاعتداءات المتكررة من قبل فرنسا عبر وسائل الإعلام، كما استقبلت مؤخرًا قناة «فرانس 24» التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية الانفصالي «فرحات مهنى»، وقدمته بصفة «رئيس الحكومة القبائلية المؤقتة»، وهو اعتراف صريح من الدولة الفرنسية بوجود حكومة قبائلية، ولم يصدر أي بيان أو تصريح إعلامي من قبل الرئاسة أو الحكومة الجزائرية.

إضافة إلى التصريحات الأخيرة لـ "حاكم إمارة الشارقة" والتي يرى فيها البعض دافعا ايجابيا من الناحية النظرية لمراجعة بعض توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، حيث أن هذا النوع من التصريحات لم يكن ليصدر إلا لأن صورة الجزائر عند الآخرين أصبحت اقل مما يجب أن تكون، ولذا نحتاج إلى تجسيد صورة تمنع هذا النوع من السلوك الجريء اتجاه تاريخنا، ولا من حيث أنَّ هذا النوع من التصريحات ما كان ليصدر لو كان هناك حضور لإرثنا الثوري في سياستنا الخارجية، ولذا فهي فرصة لاستغلال ذلك الإرث إما باعتباره مصدر من مصادر القوة الناعمة، أو اقتباس القيم الثورية في سلوكنا الخارجي. ثم إن هذه التصريحات تثبت انه لا يجب الارتهان إلى المنطق البراغماتي في صنع سياستنا الخارجية.

[1] - مهدي فتاك، **مرجع سابق**، ص 75.

من جهة أخرى إن هذه التصريحات والتفاعل معها قد لفت الانتباه إلى إشكالية مهمة في السياسة الخارجية الجزائرية وهي إشكالية الهوية، فالدكتور محي الدين عميمور على سبيل المثال توجسه من تشكل ما اسماه "الأرابوفوبيا" في الجزائر أي العداء إلى كل ما له صلة بالبعد العربي، وبغض النظر عن موقفه الشخصي فقد لامس بذلك احد الإشكاليات المهمة في سياسة الجزائر الخارجية وهي إشكالية الهوية، وديباجة الدستور الجزائري تشير إلى"أن الجزائر ارض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وارض عربية وبلاد متوسطية وافريقية"، وهذا اقرب ما يكون إلى مفهوم "الهوية القومية المركبة "،مع أن البعض يراها تعبير عن أزمة هوية في السياسة الخارجية الجزائرية[1].

وفي الحقيقة فإن ما يحدث الآن من تناقضات وتململ داخل نسيج السياسية الخارجية الجزائرية لم يأت من فراغ بل هو نتاج للتغيرات الدراماتيكية التي شهدتها الجزائر جرّاء تضافر عدة عوامل، وفي مقدمتها التداعيات النفسية التي تولدت عن تلك الأحداث المأساوية التي عايشها الجزائريون قرابة عشرة سنوات، والتي أخذت شكل الانسحاب النفسي من العالم الذي قد نظر إليه من طرف أجزاء من النخب الجزائرية بأنه تنزه على المأساة من بعيد، ولم يلعب دورا حاسما في خلق الشروط والظروف الملائمة لوقف النزيف الدموي الجزائري – الجزائري[2].إلى جانب الانتقال من طور الحزب الواحد وعقيدته المتمثلة في النظام المركزي الاشتراكي الغارق في التقليدية، إلى طور نظام اقتصاد السوق التقليدي وعقيدته الرأسمالية الاستغلالية، الذي ساهم ولا يزال يساهم في خلط أوراق السياسة الخارجية الجزائرية في مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، علما أن هذا الأخير نشط لمدة طويلة كوزير للخارجية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين وأنجز حينذاك حضورا معتبرا نسبيا في الساحة العربية والأفريقية بشكل خاص وفي الفضاء الدولي أيضا.

بناء على هذه المعطيات يمكن أن نفهم الأسباب العميقة التي أفرزت توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في السنوات الأخيرة، إذ لا شك أن ثمة أسبابا أخرى تضاف إلى ركام الأسباب المذكورة آنفا، وفي صدارتها عدم قدرة الجزائر على إنجاز تجربة اقتصادية وثقافية وإعلامية مبتكرة مترجمة في نموذج فكري سياسي نظري وعملي له تأثير حقيقي في مزاج المواطنين في الفضاء المغاربي وفي المشرق العربي، وفي قارتي آسيا وأفريقيا، وفي أميركا اللاتينية وفي أوروبا والغرب بصفة عامة.

---

[1] - محمد د، **مرجع سابق** .

[2] – عمر أزراج ، **ماذا يحدث للسياسة الخارجية الجزائرية؟** مقال منشور بتاريخ 2017/11/23 www.alarab.co.uk ، تاريخ الاطلاع:2018/02/18.

إن العجز الجزائري عن بناء مؤسسات تتولى تنفيذ استراتيجيات عناصر القوة الناعمة محليا وخارج الحدود الوطنية انعكس سلبا على السياسة الخارجية الجزائرية، الأمر الذي كرّس الجمود في مفاصل مؤسستها الدبلوماسية، وحرمها من المساهمة الجادة في المساهمة في رسم معمار متطور لشبكة العلاقات المادية والرمزية على المستوى المغاربي وفي الساحة العربية وعلى مستوى المسرح الدولي بشكل عام.

خلاصة الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الجزائرية أحد المجالات السيادية التي عرّفت دستوريا على أنها المجال الحصري لمؤسسة الرئاسة، و بالشكل الذي يجعل من دور البرلمان دورا ضعيفا بل وحتى شكليا من حيث النقاش و المساهمة في صنع السياسة الخارجية، باعتباره يمثل الشعب فغياب التصديق البرلماني على الالتزامات الدولية هو احد المؤشرات على ضعف التباين السلطوي، و هذا ما يضعف من احتمالات الرقابة المواطنية على السياسة الخارجية. إذ تقوم السياسة الخارجية منذ الاستقلال على ثقافة سياسية تركز على دور السلطة التنفيذية بشكل شبه حصري في تحديد المعالم الموجهة للسياسة الخارجية في ظل تغييب للسلطة التشريعية و في ظل غياب لنقاشات وطنية و مع أمية حزبية بارزة في شؤون السياسة الخارجية.

قد نجد في مقولة نظرية السياسة الخارجية الشائعة" إن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية تفسيرات مقبولة لحالة الأزمة التي تبدو عليها السياسة الخارجية الجزائرية خلال حكم بوتفليقة، ويظهر ذلك في صورتين. فالصورة الأولى هي ارتباط صنع القرار الخارجي بإرادة الرئيس، سواء كان ذلك لأسباب مؤسساتية تتعلق بما يمنحه النظام الرئاسي للرئيس من صلاحيات واسعة، أو لأسباب فردية تتعلق باهتمام بالغ للرئيس بوتفليقة بالسياسة الخارجية ورفضه القاطع منازعته من أي جهة كانت في التخطيط لها وتنفيذها. وبناء على ذلك كان لانتكاسة صحة الرئيس وعزوفه عن النشاط الخارجي أثر مباشر في تراجع الدبلوماسية الجزائرية. أما الصورة الثانية فتتعلق فيما يبدو انقساما داخل دوائر صنع القرار في الجزائر، ما جعل من قضايا الخارج شأنا ثانويا. وهكذا يصح القول بأن السبب الجوهري في ضعف السياسة الخارجية الجزائرية لا يعود إلى ضعف الأشخاص المكوّنين للطاقم الدبلوماسي المسئول على التخطيط للسياسية الخارجية الجزائرية وعلى آليات تنفيذها فقط، وإنما يرجع إلى انعدام مشروع جزائري له خصوصيته وجاذبيته ثقافيا وتعليميا وتكنولوجيا.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار المغاربي

2018-1999

مقدمة:

إن أساس العلاقات بين الأمم والحضارات هو التفاعل القائم على عدة مرتكزات أهمها الاحترام المتبادل بين الأمم، باعتبار التنوع والخصوصية والاختلاف نقطة قوة لا مستندا للفرقة طالما أن الثابت هو الانتماء الجامع للبشرية و صالحها.

إن المعايير السائدة لمفهوم الانتماء لمجتمع ما مهما اختلفت الألوان والآراء والملل والطوائف داخله على رقعة جغرافية ما، ممتد عبر الزمن بما يتركه السابقون من موروث جامع. هي المعايير نفسها التي وجب أن تسود بين جل المجتمعات مهما اختلفت ثقافاتها وحضاراتها، خاصة بين تلك الأمم التي تشترك في الديانة الواحدة أو التاريخ الواحد والجوار مهما تشهد علاقتهم من جدل، والجدل يفترض وجود طرفين فأكثر متمايزين لا ممتازين، لا يشبهان بعضهما لكنهما يشتركان جغرافيا أو تاريخيا أو حضاريا، هذا الجدل الحضاري بين مؤثر ومتأثر سيخلق بالضرورة تجاذبا بين الطرفين يكون نقطة قوة. هذه المشتركات التي يسهل على المجتمعات إيجادها، يسهل أيضا على المعادين لآلامهم و آمالهم نسفها على اعتبار أن التنوع بدل أن يكون محركا جدليا للتطور يمكنه أن يكون عبوة ناسفة لانتمائهم الجامع، فيفجر وحدتهم ويشتت جهودهم بما ييسر للمعادي إقصاءهم وإنهاءهم. من هذا المنطلق، فإن التفاعل بين الأمم المتجاورة يمكن أن ينتج عنه بعض الخلافات تصل حد النزاع المسلح أو احتلال جزء من هذه الأرض أو تلك، و هي خلافات قابلة للحل متى وعى الطرفان أن استمرار خلافاتهما يعيق تقدمهما معا.

إن الموقف السليم من علاقة الجزائر بدول الجوار المغاربي التي تشترك معهم في الدين و التاريخ و الحضارة، ينبغي أن يتحدد باستحضار هذه المشتركات و بترتيب الأولويات، وعدم السقوط في فخ العدو الذي يسعى بكل الوسائل إلى دوام الخلافات بين الجيران. وقد تغيرت البيئة الحدودية المحيطة بالجزائر كثيرا وفق وتائر متسارعة خلال عهد بوتفليقة الذي يعتبر أطول رؤساء الجزائر حكما، مما أدى إلى سلسلة من الأحداث المتداعية والمتسارعة على المنطقة، حيث يلاحظ على السياسة الخارجية أنها تتعامل ببطء وحذر مع هذه التغيرات، مما قد يعقد القضايا مستقبلا ويجعل الجزائر مستهدفة في سلامتها الترابية والأمنية، مما يستدعي من السياسة الخارجية الجزائرية أن تعيد حسابات الأولويات لتفعيل دور الجزائر كلاعب رئيسي في المنطقة المغاربية. وهو ما سنحاول التركيز عليه من خلال مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية المغاربية: نسق الأحداث وبينة المصالح

تمثل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بحكم موقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية، نظرا لمساحتها الشاسعة التي تقارب 41 بالمئة من المساحة الكلية للمغرب العربي، وهي تحتل المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا، فهي تزيد المغرب مساحة بخمس مرات، وتونس 19 مرة كما تفوق موريتانيا بأكثر من ضعف مساحتها، وتزيد عن مساحة ليبيا ب 622 ألف كيلومتر مربع[1]. يفرض التموقع الجغرافي للدولة الجزائرية معطيات دور محوري في الفضاء المغاربي، كون الجزائر الدولة الوحيدة التي تملك جذورا مشتركة مع جميع الدول المغاربية، وبحكم هذا الموقع المركزي في منطقة المغرب العربي فإن الجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجية تجعلها منكشفة على كل الجهات. إذ يؤكد الرئيس بوتفليقة على فكرة أساسية مفادها أن الجزائر تتمتع بالعمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة و القدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي، ويتمثل هذا العمق الاستراتيجي في البعد الجغرافي والبعد التاريخي والحضاري. كما تمتلك الجزائر اكبر اقتصاد في منطقة المغرب العربي، فهي من اكبر منتجي الغاز والنفط في العالم حيث احتلت المرتبة 17 عالميا في إنتاج النفط عام 2016، والمرتبة 6 عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي المسال نفس العام. وأكد الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك إنهاء هذه الأخيرة لمشاكلها القضائية مع مجمعات أجنبية وتسوية جميع ديونها وتطمح لتحسين صورتها وتبوأ مراتب متقدمة دوليا في إنتاج النفط والغاز.

إن استبطان الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي المغاربي وخصوصا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في المنطقة، يجعلها في أمس الحاجة إلى محاولة تلمس مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدور كمحدد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق المغاربي. إذ تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي المغاربي، وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها:صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة، ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية، البنى الاقتصادية الهشة. وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر، ضعف الأداء السياسي، انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي[2]. فهناك الجريمة المنظمة المرتبطة بالمتاجرة بالأسلحة الخفيفة على خلفية الانتشار المخيف للأسلحة القادمة من ليبيا، وأيضا المتاجرة بالمخدرات

---

[1]– Fouad Kebdani , **Argelia Y El Magreb: Un Pasado Común E Incapacidad De Construir El Futuro** ,(Oussour Aljadida, N° 16–17, April 2014–2015) p2.

[2] – قوي بوحنية ، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**، 2014/02/29، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: 2018/02/24.

الصلبة واللينة القادمة من المغرب عبر الصحراء الغربية وموريتانيا. من أجل ذلك مافتئت الجزائر تؤكد على مشروعية اللجوء إلى جميع الوسائل بما فيها استخدام القوة بهدف القضاء على الإرهاب وما يدور في فلكه من جريمة منظمة عابرة للأوطان في المنطقة.

إن عين الجزائر على استقرارها وهي التي خاضت حرباً عويصة استنزافية ضد الإرهاب ولمدة 10سنوات، وعينها الثانية على التحرك المغاربي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة، والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولتي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري.

إن أي دراسة تتناول تاريخ العلاقات لبلدان المغرب العربي تتطلب تحليلا دقيقا لاستراتيجيات التنمية، وكذا مختلف السياسات والأيديولوجيات لكل بلد في المنطقة. إن طبيعة هذه الخيارات السياسية ومواجهتها مع الظروف الدولية تقدم لنا تفسيراً أو تعريفاً لهذا النوع من العلاقات وخاصة العلاقات الثنائية لبلدان المغرب العربي.

لم تقم العلاقات الجزائرية مع دول الجوار المغاربي من فراغ، وإنما قامت في إطار تاريخي معين شهد الكثير من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى البيئة المغاربية ككل. إلى جانب هذا مافتئت الجزائر التأكيد على الرابطة القوية التي تجمعها بدول المغرب العربي، وتكرس ذلك في جميع المواثيق والبيانات.. لقد برزت الأهمية الخاصة للمنطقة المغاربية في سياسة الجزائر الخارجية، وتمحورت الرؤية الجزائرية للمغرب العربي حول مبادئ أساسية تمثلت في[1]:

- الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة من خلال إقامة علاقات حسن جوار وتعاون اقتصادي.
- تسوية النزاعات بشكل سلمي ونبذ استعمال القوة.
- رفض سياسة الكتل ومناطق النفوذ.
- قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار وفقا للمبدأ الذي ينص عليه القانون الدولي.
- حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

تأتي أهمية المغرب الكبير للجزائر بشكل أساسي من الأمن الجغرافي المخطط له والذي هو قبل كل شيء عامل مهم لتحسين النتائج الاقتصادية من خلال الروابط في المنطقة. بعبارات أخرى، كانت فكرة الوحدة دائماً مصدر إلهام للأمن – حيث يوجد سلام

[1] – مهدي فتاك، **مرجع سابق**، ص 88.

هناك ازدهار. ويجب إرساء عامل السلام هذا بطريقة إيجابية في بيئة من الاتفاقات والانسجام، بدلا من مناخ الصراعات الذي يؤدي إلى الحروب واختلال التوازن في المنطقة.

والتصور القائم على ضرورة بناء المغرب العربي هو نتاج لعدة أسباب[1]:

1- تربط الجزائر بدول المغرب العربي علاقات تاريخية وثقافية وإستراتيجية مبنية على الأخوة وحسن الجوار والتضامن والاحترام المتبادل، فهذه الدول مجال آمن.

2- بناء المغرب العربي هو حتمية تاريخية تفرضها مقومات جيوسياسية وثقافية واجتماعية، حيث يؤكد الرئيس بوتفليقة:

"إن بناء المغرب العربي مطمح يضرب جذوره في عمق تاريخ المنطقة، والأمور وإن تعثرت لاعتبارات ظرفية طارئة ستعود لنصابها لا محالة، ليس بوسعنا نحن قادة المغرب العربي إن عاجلا أم آجلا إلا الاستجابة لتطلعات شعبنا وسيتم استئناف المسيرة ونطوي التأخر الذي حصل"[2]

ويضيف بوتفليقة كتصور لتحسين العلاقات الثنائية بين الدول التي تعاني علاقاتها البينية حالة ركود، حيث يقول:

"الموضوع المطروح كالآتي: هل نبني الهرم من القاعدة إلى القمة أو نبنيه من القمة إلى القاعدة؟ أنا لست من رواد بناء الهرم من القمة إلى القاعدة..."[3]

والملاحظ من خلال هذا أن الرئيس بوتفليقة وضع تصوره الواضح لطبيعة العلاقات الجزائرية المغاربية، فاللعبة بالنسبة له كانت دائما شفافة.

وفيما يخص صياغة السياسة الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي، فإن وزارة الخارجية تضم مديرية تعرف بمديرية المغرب العربي التي تتكفل ب[4]:

- إعداد ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي.
- تحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي واللجان المختصة.
- إعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية لاتحاد المغرب العربي.

وتتكون المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي من أربع مكاتب: مكتب ليبيا، مكتب المغرب مكتب تونس ومكتب موريتانيا.

---

[1] – عبد الباسط مقدر، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي،(2016-2010)** ، (مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجلفة، 201/2016/)، ص 85.

[2] – عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات**، مرجع سابق.

[3] – عبد العزيز بوتفليقة، **حديث مع القناة الفضائية اللبنانية LBC** ، الجزائر، 2000/02/04.

[4] – مهدي فتاك، **مرجع لسابق**، ص102.

لكن رغم هذا فالعلاقات الجزائرية المغاربية لم تخلو من التعارض حينا، ومن التعاون حينا آخر ليتكرس ذلك بشكل واضح من خلال بناء اتحاد المغرب العربي عام 1989(*) كمنظمة إقليمية قائمة بين الدول. في حالة الجزائر، كان الهدف من تأسيس كيان سياسي واقتصادي هو ضمان الاستقرار في المنطقة وتجنب مخاطر نشوب نزاع أو هجوم من قبل الدول المجاورة قد يعرض أمن واستقرار البلاد للخطر. إنها تمثل ثقلًا مضادًا ضد أي خصم أو كتل متنافسة. من ناحية أخرى، يضمن التكامل الإقليمي الأمن وموقف أقوى وأكثر أمنا في السياسة الدولية للجزائر، ما يبرهن على ظهور النزعة الإقليمية في معارضة الهيمنة السياسية والاقتصادية للقوى العظمى أو الإيديولوجية المناهضة للإمبريالية.

إن النزاع على الصحراء بين المغرب والبوليساريو، ودعم الجزائر لهذه الأخيرة بالإضافة إلى استياء ليبيا أيام نظام القذافي من عدم دعم الاتحاد المغاربي لها إبان أزمة لوكربي، بالإضافة إلى التشنّج في العلاقات التونسية الليبية منذ 1974، وهو تاريخ توقيع اتفاق وحدة اندماجية بين الطرفين، سرعان ما تنصلت منها تونس لبروز خلافات واسعة مع العقيد الليبي الراحل القذافي، ما تسبب في توتر علاقات البلدين. إن هذه الصراعات وتناقض المصالح تسببت في إعاقة نمو هذا التكتّل الإقليمي الذي كانت الشعوب تنتظر منه الكثير. إن تعطيل دور الاتحاد يفوت على دوله الأعضاء ما يقارب 2 إلى 3 نقطة نمو سنوياً حيث أن المبادلات التجارية بين هذه الدول المكوّنة للاتحاد لا تشكّل سوى 2% من إجمالي المبادلات التجارية لهذه الدول، وهو رقم مخجل ويكاد يكون الأضعف على المستوى الدولي إذا نظرنا إلى مجموع المبادلات التجارية بين دول المنطقة الواحدة، دول الاتحاد الأوروبي أو دول جنوب شرق آسيا أو دول أمريكا اللاتينية.

(*)- أُعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989، بمدينة مراكش، من قبل خمس دول هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، ويهدف الاتحاد، بحسب نص مُعاهدته، إلى "توثيق أواصر الأخوّة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض"، و"تحقيق تقدّم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها"، إلى جانب "المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف"، مع "انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين"، بالإضافة إلى "العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقّل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها". كما أن السياسة المشتركة للبلدان الأعضاء في الاتحاد تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأغراض، على رأسها "تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار"، و"صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء." بالإضافة إلى "تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد"، مع "إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء".

تبدو البلاد المغاربية كأنها ذيل يتمحور حول قطب مركزي خارج عن ساحته يتفاعل مع إستراتيجيات صادرة عن قوى خارجة عنه، سواء كانت أوروبية أو أميركية أو إفريقية أو عربية أو أي كيان إقليمي آخر. ويمثل هذا التموقع تهديدًا للكيان الجيوسياسي المغاربي فيصبح مجرد وحدات جغرافية متجاورة، مجردة من الإرادة الجماعية، ومن المصالح المشتركة، فتفقد البلاد المغاربية قدرة التأثير على محيطها المتوسطي والأوروبي والإفريقي. وتشهد البلدان المغاربية توترا متواصلا، فهي وإن كانت في حالة لا حرب إلا أنها تعيش في حالة اللاسلم، وذلك نتيجة عدة عوامل أهمها[1]:

- التنافس الإستراتيجي بين الجزائر والمغرب.
- النزاعات الداخلية والخارجية لهذه الدول.
- وكذلك أخطار التطرف الديني المؤدي إلى استمرار الدول في التسلح، والتأهب المتواصل لمكافحة التمرد المسلح مثل القاعدة.

وتبدو التصورات الإستراتيجية متباعدة تحت تأثير شتى الصراعات الداخلية وحالة عدم الاستقرار والسياسات الاجتماعية والثقافية المتباينة، فدول المغرب العربي لا تتصرف بمنطق المجموعة الإقليمية المستقرة، بل تبقى رهينة قضايا وخلافات مجمدة ظاهرة أو خفية. وتتسم سياسات هذه الدول بانعدام بعد النظر في تحديد المخاطر المحدِقة بها، فهي رهينة الماضي، عاجزة عن الارتقاء إلى رؤية مشتركة وشاملة للرهانات الأمنية، إذ تكتفي كل دولة بحماية مصالحها الإستراتيجية الضيقة، فلا تكتمل بذلك المسارات الإستراتيجية بل تتقاطع وتتناقض في بعض الأحيان.

في هذا السياق الضبابي وغير المتجانس، يطرح "مفهوم المغرب العربي الكبير" إستراتيجيًّا من خلال بعث أسس وقواعد جديدة لإتحاد المغرب العربي. حيث تبرز العديد من العوامل الإيجابية المساعدة على الإحياء التدريجي لمسار الاندماج الإقليمي، كما يظهر العديد من العوائق الأخرى التي يجب تجاوزها، للشروع في هذا المسار الديمقراطي في عصر العولمة والتجمعات الإقليمية.

أ- العوامل الإيجابية:

- يمثل تزايد مطالبة الشعوب المغاربية بالسير نحو تحقيق المسار الوحدوي والديمقراطي قوة دافعة لمشروع المغرب العربي الكبير.
- إن محدودية الأسواق المحلية تقتضي رفع الحواجز وبسط سوق موحدة تتسع إلى الدول الخمس، فتجذب وتشجع الاستثمارات. علاوة على ذلك، فإن منهجية التفاوض المنفرد

[1] – مهدي تاج، **مشروع المغرب العربي: فرصة التحول الديمقراطي**، 2012/02/26، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: 2017/12/17.

مع الأطراف الأجنبية يضعف القدرة التفاوضية المغاربية بالقياس مع سوق موحدة تجمع قرابة المائة مليون ساكن. و أخيرًا، فإن الأزمة الاقتصادية التي تهز الاتحاد الأوروبي تؤثر مباشرة في الاقتصاد المغاربي، ولذلك يمكن أن يشكِّل التقارب الاقتصادي بين هذه الدول تعويضًا نسبيًّا عن تبعات هذه الأزمة، بحيث تصير دافعًا فعّالاً لقيام سوق مغاربية مشتركة.

- إن وجود اتحاد مغاربي متجانس متوازن، قائم على علاقات ثقة تتجاوز كل عوامل التوتر، ينتج عنه انخفاض نفقات التسلح المتزايدة على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- العقبـــات:

- إن التفاوت النسبي في التحول الديمقراطي، الذي تعيشه الدول المغاربية، يؤدي إلى نظام إقليمي غير متوازن وغير مشجع على التعاون المشترك.
- تعيش الدول المغاربية وضعيات داخلية هشة وغير مستقرة، تبعد حكامه عن الاهتمام بالمشاغل الإقليمية الخارجية إذ يعتبرونها ثانوية في الوقت الحالي.
- استمرار النزاعات والتوترات يزيد من تفاقم ظروف عدم الاستقرار داخل الكيان المغاربي, ويشكل عدم حل النزاع الصحراوي عائقا أساسيا أمام هذا المشروع. مع ذلك أعادت الثورات الديمقراطية توزيع الأدوار وطرحت بأكثر حدة إشكالية الزعامة على المستوى الإقليمي، فيصعب قيام اتحاد مغاربي ما لم يتحقق التعاون الاقتصادي الشامل، ولم تتوحد الخيارات الإستراتيجية الجوهرية على المدى البعيد.

لكن الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، مافتئ يؤكد تمسك بلاده الثابت باتحاد المغرب العربي، باعتباره "خياراً استراتيجياً ومطلباً شعبياً". حيث جاء ذلك في برقيات تهنئة أرسلها الرئيس الجزائري إلى قادة الدول المغاربية، بمناسبة حلول الذكرى الـ29 لتأسيس الاتحاد. وجدد حرص بلاده على النهوض بمؤسسات الاتحاد المغربي، وتنشيط هياكله بما يمكن دول المغرب العربي الخمس، من مصالحها المشتركة ومواجهة التحديات المتنامية. كما شدَّد على الاستجابة لطموحات كل الشعوب المغاربية وتطلُّعاتها إلى مزيد من الوحدة والتكامل والاندماج. وقال بوتفليقة في برقيته إن الذكرى التاريخية تمثل "محطة تستدعي التمعن في مسيرة الاتحاد وتقييمها بما يتيح مراجعة شاملة وموضوعية لمنظومة العمل القائمة".

إن موجة الثورات التي تهز الساحة المغاربية تزيد في تسريع هذا المسار الفردي وتُزعزع الثوابت التقليدية. وسيساهم هذا التحول السريع في تغيير هوية الدول المغاربية وشخصيتها الإستراتيجية، فيعيش هذا الفضاء المغاربي هزة مفاجئة، نتيجة أزمة سياسية عميقة، تحمل في طياتها بوادر قطيعة جديدة بين دول يمر بعضها بتحول ديمقراطي وتواجه

دول أخرى أزمات سياسية متواصلة، وتبقى غيرها على أنظمتها المحافظة. فالجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي أصبحت مطالبة أكثر فأكثر بمراجعة علاقتها مع دول الجوار المغاربي حيث التهديدات التي تعاني منها هذه الدول تتفاقم بشكل سريع وخطير، دون اهتمام كبير من المؤسسات المسئولة عن الأمن القومي الجزائري، التي لا تتحرك إلا في إطار رد الفعل والتركيز على العمل العسكري أكثر من العمل السياسي والدبلوماسي فالرهان على هذا العامل قد لا يكون مفيدا وصالحا في كل الأحوال.

الجذور التاريخية:

ظهرت بوادر العمل المغاربي المشترك منذ بدايات القرن العشرين، حيث اتبعت فكرة وحدة المغرب العربي لدى مجموعة من الحركات السياسية المطالبة بالوحدة، تمثلت في حركتي الشباب الجزائري والتونسي اللتين تأسستا عام 1907م، وحركة الشباب المغربي لاحقا التي تأسست عام 1919. بالنسبة لحركة الشباب التونسي، فقد دعا زعيمها علي باش حمبة، إلى ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح ومد يده للمناضلين الجزائريين حيث أسس مع أخيه في برلين الجنة التونسية الجزائرية، وفي الوقت نفسه اتصل برجال الحركة في مراكش، وكان الاتجاه السائد يومئذ لدى النخبة الوطنية في شمال إفريقيا هو الاستعانة بالدولة العثمانية لمقاومة الاحتلال الفرنسي[1].

تم ذلك من خلال التعلق بفكرة الجامعة الإسلامية، حيث أن بداية الاتصالات كانت بين الشباب التونسيين والجزائريين خلال عام 1911، ثم شباب المغرب الأقصى بعد ذلك، سعيا لتكوين جبهة مغاربية والعمل على عقد مؤتمر إسلامي كبير لشمال إفريقيا. أما حركة الشباب الجزائري، التي تأسست سنة 1907 وسميت بحركة الجزائر الفتاة، فقد بدأت تلعب دورا هاما في توجيه السياسة المحلية. برز نشاطها بفعالية حركة نهضة في عدة ميادين، منها النقابي والسياسي، ومن مطالبها توسيع تمثيل الجزائر في الجمعيات والمجالس المنتخبة.

حاول حمبة تنظيم مؤتمر من مسلمي الحماية التونسية والمستعمرة الجزائرية، كان هدف اللجنة التونسية الجزائرية التي ظهرت سنة 1919، هو الدفاع عن قضية تحرير المغرب العربي كله، وأعلنت عن فكرة تشكيل جمهورية شمال إفريقيا، وكان له دور فعال في قيادتها، حيث اقترح على مجموعة من المناضلين توجيه حملة لتحرير المغرب العربي. من دعاة الإصلاح الإسلامي الذين رفعوا شعار الوحدة المغاربية في الداخل، الجزائريان عمر

[1] – س بوعموشة، **59 سنة على انعقاد مؤتمر طنجة الوحدة المغاربية حبيسة الإرادة السياسية**، 2017/04/29، www.ech-chaab.com، تاريخ الاطلاع: 2018/01/03.

راسم وعمر بن قدور، حيث ساهم عمر راسم بقلمه في الصحف التونسية بمقالات ثورية وأصدر صحيفة "الفاروق"، مع زميله عمر بن قدور سنة 1912 و«ذو الفقار" عام 1913م التي كانت تحمل الطابع الإسلامي وتهدف إلى حماية الإسلام والمسلمين من طعنات أعدائه، كما نادت بوحدة شعوب المغرب العربي ذات المصير المشترك والتحديات التي كانت تفرضها هذه المرحلة من الزمن.

من جهته كان عمر بن قدور من دعاة الوحدة المغاربية الأوائل، كتب في الصحافة المغاربية والمشرقية، كاللواء قبيل سقوط المغرب الأقصى تحت الحماية الفرنسية. ومن مبادراته دعوته إلى تأسيس جماعة التعارف لأهالي شمال إفريقيا ودعا إليها مفكري المغرب العربي.

برزت أعمال لجنة استقلال الجزائر وتونس بدورها في العمل على توحيد كفاح المغرب العربي، وقد اتضح نشاطها من خلال مجلة المغرب الناطقة باللغة الفرنسية، التي أسسها محمد باش حمبة في نهاية شهر ماي 1916 بجنيف.

شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى محطات جديدة، تميزت بالتنظيم في الاتجاه الوحدوي المغاربي، حيث وجدت النخبة السياسية المغاربية تغيرا ملحوظا في واقع المجتمع المغاربي، نتيجة ظهور تطورات في الوضع الدولي، الأرضية الملائمة، نظريا وعلميا، لبلورة فكرة المغرب العربي. كان أبرز أولى هذه للتنظيم نجم الشمال الإفريقي، الذي بدأ جزائريا من حيث النشأة وانتهى مغاربيا من حيث الأهداف والمطالب. وأيضا جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين التي مثلت بحصر نشاطها حول كل ما له صلة بمقومات الهوية المغاربية، لتقدم نموذج متقدما للعمل المشترك[1].

بعدها جاءت مرحلة مؤتمر طنجة كأهم محطة وحدوية مغاربية من 28 إلى 30 أفريل 1958. ومن العوامل التي أدت إلى انعقاده، شعور المغاربة بوحدة المصير والتضامن المشترك في مواجهة الأخطار الكبرى، إذ تساندت الحركات الوطنية وتضامنت لمواجهة القوة الاستعمارية، وهبت لإعلان تكاتفها خلال مرحلة المقاومة المسلحة. وقد ظلت الشعوب تسعى إلى تجربة الكفاح المشترك وذلك بين عامي 1954-1956، وقاومها المستعمر وهو ما أدى إلى منح تونس والمغرب استقلالهما وبروز تضامن مغاربي فريد من نوعه مع حرب الجزائر، لتتعالى الأصوات بالدعوة إلى التضامن والوحدة المغاربية[2].

---

[1] – Fouad Kebdani, La misma référencia, p 4.

[2] – رشيد قاسم، **مشاريع الوحدة المغاربية، مؤتمر طنجة المغاربي-أنموذجا-**(مذكرة ماستر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة ، 2015/2014)، ص 56.

عرف الشعور بوحدة المغرب العربي تطورا كبيرا، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وهذا يعود لعدة عوامل تاريخية منها: مشاركة شباب البلدان الثلاثة في الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا عن طريق التجنيد الإجباري، مما أكسبهم خبرات عسكرية ودقة التخطيط ، مخالفة فرنسا لوعودها لمنح المغاربة الاستقلال فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهور جامعة الدول العربية 22 مارس 1945م، حيث تضمن ميثاقها العمل على تحرير كل البلدان العربية المستعمَرة بما فيها دول المغرب العربي. موازاة مع ذلك، ظهور هيئة الأمم المتحدة التي أصبحت قبلة للحركات التحريرية من أجل المطالبة بحريتها واستقلالها، استنادا إلى المبادئ التي تأسست من أجلها، ظهور حركة عدم الانحياز التي ضمّت في صفوفها الدول التي كانت تحت الاستعمار والتي رفعت شعار "العمل على تحرير الدول التي مازالت تخضع للاستعمار"، الحرب الباردة التي شكلت متنفسا للحركات التحريرية في إطار الصراع الدائر بين المعسكرين الشرقي والغربي، وما جعلها تتفرغ لمعالجة شؤونها الداخلية والإقليمية وغيرها.

أظهرت جبهة التحرير في بيان 01 نوفمبر 1954، البعد المغاربي لثورتها التي تسعى لتحقيق اتحاد المغرب العربي، الذي يعد أحد الأهداف السياسية لنجم شمال إفريقيا الذي جمع نضال الحركة العمالية المغاربية. كما أن هناك عدة ظروف منها داخلية، إقليمية وخارجية عجلت بعقد المؤتمر، منها محاولة عزل الثورة عن تونس والمغرب، إقامة الأسلاك الشائكة على الحدود وتهجير السكان قسريا، الوحدة السورية المصرية وظهور تيار وحدوي بين العراق والأردن وغيرها، إلا أن قرارات المؤتمر ولدت ميتة ولم تتحقق إلا القليل منها، بسبب وجود نظرة براغماتية بالمغرب وتونس، هذه الأخيرة هي من خرق الاتفاق، بإمضاء معاهدة "إكلي" سنة 1958 مع الشركات الفرنسية، ضاربة بذلك قرارات طنجة عرض الحائط، مع ذلك كان هناك جانبا إيجابيا، كون المؤتمر كان منفذا لجبهة التحرير الوطني. علما أن هذا المؤتمر دعت إليه الهيئات الشعبية الممثلة لبلدان المغرب العربي؛ وهي حزب الاستقلال (المغرب)، حزب الدستور الجديد (تونس)، جبهة التحرير (الجزائر)، انعقد من 28 إلى 30 أفريل 1958 بطنجة وكان أول وآخر اجتماع لتوحيد منطقة المغرب العربي، بحيث درس عدة نقاط، منها تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي ينبثق من المجالس الوطنية المحلية في الأقطار الثلاثة (المغرب، تونس والجزائر)[1]. تكون مهمته دراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك في بلاد المغرب العربي، وتقديم التوصيات بخصوصها للسلطات التنفيذية المحلية، بحث قيام اتحاد فدرالي بين البلاد المشتركة في المؤتمر، تأسيس أمانة دائمة من

[1] – Fouad Kebdani, La misma référencia, p10.

ستة أعضاء (مندوبين عن كل حركة شعبية مشتركة في المؤتمر) لضمان تنفيذ مقررات المؤتمر.

وبالمقابل، حدد قادة الثورة التحريرية، منذ انطلاقه هدفا استراتيجيا يتمثل في تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من النطاق الفرنسي وفرض اعتراف المجتمع الدولي بها، وقد اقتضت الخطوة الأولى نحو التدويل، ضرورة بلوغ أهدافها الإقليمية بتجسيد الاعتراف بها والتضامن معها في إطار الشمال الإفريقي وفق ما رسمته وثيقة نوفمبر. في مقابل ذلك، أدركت إدارة الاحتلال دقة الموقف الذي تواجهه في المغرب العربي بدخول الجزائريين معركة التحرير، إذ أصبح جيشها يحارب على ثلاث جبهات في رقعة جغرافية واحدة مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر إذا توحدت حركات المقاومة.

ظل الخوف من توحيد المقاومة في المغرب العربي هاجس إدارة الاحتلال، التي كانت على علم بمشروع ونشاط لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة وسعي رئيسها عبد الكريم الخطابي؛ إلى إنشاء جيش تحرير المغرب العربي. بل إن الأخطر من كل ذلك، هو محاولة زرع الشك واقتلاع ثقة جبهة التحرير نهائيا، بشركائها وترك الانطباع لدى قيادتها بوجود الخيانة في صفوف التونسيين والمغاربة.

وقال پيير منديس فرانس، في مرسيليا بتاريخ 26 ديسمبر 1955: "يتطور الوضع في الجزائر بنفس طريقة الشرق الأقصى، هل سندخل في مشبك أفريقي مشابه لمشبك الهند الصينية؟".

يقول وزير الثقافة الأسبق محيي الدين عميمور" أن إكرام الاتحاد هو الإسراع بدفنه، وأراه لقيطا نتج عن خطيئة سياسية دفعت نحوها أو شجعت عليها أطراف خارجية، عربية وأوربية، كلٌّ لمصالح معينة أو انطلاقا من وجهة نظر خاصة، وتجاوبت معها جل القيادات، كل لهدف في نفسه. هناك من يردد مثال الوحدة الأوربية بدون أن يتمعن في سبب نجاحها.

لقد استطاعت كل من فرنسا وألمانيا تجاوز سنوات طويلة من العداء، سالت فيها دماء الشعوب الأوربية بغزارة، ومن العيب ألا ننجح نحن في المغرب والجزائر، من تحقيق الوئام الحقيقي، خصوصا وأن شعبينا لم يعرفا أبدا أي عداوة دموية مماثلة، وواضح أن

المنطلق الرئيسي للانسجام الفرنسي الألماني هو انتهاء أفكار المجال الحيوي والجنس الآري والتوسع الجغرافي، لمصلحة التكامل الاقتصادي والتفاعل الاجتماعي"[1].

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار الشرقي:

1-السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا:

لا يمكن وصف العلاقات الليبية الجزائرية قبل ثورة 17 فبراير بليبيا بأنها مثالية أو ممتازة، فالعلاقات الليبية الجزائرية مرت بمراحل عديدة أثناء حكم القذافي للبلاد، تراوحت ما بين التوتر الشديد ما بين البلدين ولفترات متقطعة وما بين علاقات براغماتية هادئة في فترات أخرى، فالقذافي الذي حاول التأثير قدر الإمكان في أي ساحة افريقية استطاع الوصول إليها ربما لم يستطع أن ينفذ إلى الوسط الجزائري بالشكل الذي يريد أثناء حكم الرئيس القوي الراحل "الهواري بومدين" بل وعلى العكس من ذلك حاول القذافي أن يقيم علاقة جيدة مع الجزائر في تلك الفترة، إلا انه وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين عاد القذافي للعبته القديمة بمحاولة التأثير على الداخل الجزائري وإعادة فتح قضية الحدود الليبية الجزائرية غير المرسمة فعليا، إضافة إلى دور لعبه عبد السلام جلود في دعم بعض الفصائل المسلحة في الجزائر إبان الحرب الأهلية الجزائرية، التي مرت بها الدولة الجزائرية وظروف أمنية واقتصادية صعبة لم تجد من يساندها فيها، بما في ذلك القذافي الذي رفض إقراض الجزائر لأي مبالغ مالية. وفي بداية الألفية الجديدة وبعد انتهاء أزمة الحرب الأهلية الجزائرية التي تحولت فيما بعد إلى حرب ضد الجماعات المتشددة التي رفضت مواقف التهدئة و السلم[2].

و بصعود الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" سدة الحكم ؛ دخلت العلاقات الليبية الجزائرية في طور التهدئة لمرة أخرى حيث تبنت الجزائر موقفا دبلوماسيا وبراغماتيا شديد الحذر مع سياسات القذافي، فسايرته ودعمته في مواقفه وسياساته حينا، ورفضت حينا آخر بأطوار مختلفة تراوحت ما بين الطرق الدبلوماسية الهادئة إلى اللغة شديدة التحذير والاستهجان.

وبشكل عام حاول البلدان إظهار العلاقات ما بينهما في مظهر حسن من خلال القيام بمناورات عسكرية مشتركة، و توقيع اتفاقيات وتفاهمات اقتصادية وأمنية مختلفة

---

[1] – بدون مؤلف، **محيي الدين عميمور في حوار مع جريدة التحرير الالكترونية**، 2017/14/13، www.atahrironline.com.

[2] – بدون مؤلف، **العلاقات الليبية الجزائرية ما بعد 17 فبراير وأزمة الانقسام السياسي**، قسم قضايا الأمن العسكري والسياسي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،2018/03/03.

واللقاءات السياسية المستمرة من خلال الاجتماعات الدورية لاتحاد الدول المغاربية، لكن ذلك لم يوصل البلدين إلى مرحلة التكامل و العلاقات الثنائية المثالية، فالجزائر من جهتها تعاملت بحذر مع القذافي الذي كان يعرف كيف يستغل بعض القضايا للضغط على الجزائر بل ووضعها في وضع حرج من خلال استغلال ودعم قوى المعارضة بالخارج أو استغلال الطوارق وتوظيف مالي والنيجر اللتان كان للقذافي نفوذ كبير عليهما في سبيل ذلك، إذ لعبت ليبيا دورا في خلق التوتر في المنطقة من خلال دعم قيام دولة الطوارق العظمى وبالتالي زعزعة أمن المنطقة باعتبار أن الطوارق يقيمون في جنوب الجزائر وتهديد الاستقرار الاجتماعي للدولة الجزائرية. وقد توجه بتاريخ 2006/09/09 الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في زيارة خاطفة تستغرق يوما واحدا، إلى سرت الليبية بدعوى من العقيد معمر القذافي.حيث أكد الرئيس بوتفليقة المعروف بصراحته الشديدة للقذافي أن بلاده لم تستسغ الفكرة التي أطلقها من تيمبوكتو بمالي عندما نادى بقيام «دولة الصحراء الكبرى» التي تقوم على أساس عرقي وتتكون من قبائل الطوارق التي تنتشر في جنوب بلدان المغرب العربي بالأخص في الصحراء الجزائرية ودول الساحل الإفريقي.وتأتي زيارة بوتفليقة لليبيا بعد توافد عدد من المبعوثين الخاصين للعقيد الليبي معمر القذافي إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في محاولة منه تلطيف الأجواء بين البلدين.

ولم تقتصر ثمار التقارب الجزائري – الليبي في عهد الرئيس بوتفليقة على إعفاء الجزائريين من التأشيرة فقط، وإنما شملت أيضا سحب الاتفاقات المُعلن عنها أخيرا بين تونس وليبيا على العلاقات مع الجزائر، ويعني ذلك إعفاء السلع التونسية والجزائرية ذات المنشأ الوطني من الضرائب والرسوم الجمركية لدى تصديرها لليبيا، وزيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين.

مع ذلك، تبقى هناك نِقاط سوداء مُرتسمة على لوحة العلاقات الثنائية، وهي لا تختلف في الجوهر عن الفتائل التي أشعلت نار الأزمات السابقة بين طرابلس والجزائر والمُتّصلة بنوع المسافة التي تضيق أو تتّسع مع عواصم القرار الغربية. فالقذافي غير مرتاح لتعاطي واشنطن مع الجزائر، بوصفها الشريك الأول في المغرب العربي، وهو يسعى إلى علاقات تفاضلية معها، بعدما نهل من حلاوة مُصادقتها.

كما كانت زيارة بوتفليقة إلى ليبيا يوم 2009/06/17 متوقعة، على اعتبار أنه تلقى دعوة لزيارة طرابلس سلمها له سيف الإسلام القذافي نجل القائد الليبي الذي قام بزيارة إلى الجزائر، قبل بضعة أيام.

وفرضت الملفات العالقة بين الجزائر وليبيا توقيت الزيارة وفي مقدمتها ملف السجناء الجزائريين المحكوم عليهم بالإعدام في ليبيا، والذين لم تسلمهم طرابلس إلى الجزائر رغم التوقيع على اتفاق بهذا الشأن منذ عدة أشهر.

وذكرت مصادر دبلوماسية أن زيارة الرئيس بوتفليقة إلى طرابلس تعتبر أول زيارة رسمية خارج الجزائر منذ إعادة انتخابه رئيسا لولاية ثالثة، كما أنها تعتبر أيضا مناسبة لأول ظهور للرئيس الجزائري بعد المعلومات التي راجت عن سفره إلى سويسرا بغرض العلاج وهي معلومات أعادت فتح نقاش قديم حول الأوضاع الصحية لبوتفليقة، وأثارت اهتمام وفضول العديد من الدول الغربية.

العلاقات الثنائية العسكرية والأمنية:

وجاءت هذه للتوقيع على بعض الاتفاقيات في مجالات مكافحة الإرهاب والإجرام والتهريب والهجرة غير الشرعية وتنقل الأشخاص" ويهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية، سيما في مجال الأمن. كما تم تنصيب مجموعات عمل لمتابعة تنفيذ الاتفاق الأمني.

وقد دخل التعاون الأمني بين الجزائر وليبيا مرحلة متقدمة بعد موافقة الجزائر استقبال عدد من الإطارات الليبية للاستفادة من تدريبات في مجال الشرطة العلمية كمكافحة المخدرات والمتفجرات والحرائق والبيولوجيا الشرعية والبصمة الوراثية والوثائق، بعد اعتراف ليبيا بالإنجازات العلمية التي حققتها الجزائر في المجال الأمني.كما تندرج هذه العملية في إطار التعاون القائم بين البلدين وبذل الجهود من أجل رفع التنسيق في مجال تأمين الحدود وتنقل الأشخاص ومكافحة الجريمة المنظمة بجميع أشكالها والمتاجرة بالمخدرات والمواد المهلوسة، وقد اتخذت جملة من الإجراءات تتعلق بتفعيل اللجنة المشتركة للأمن، وإنشاء لجنة متابعة لتنفيذ اتفاق التعاون الأمني.

وفي نفس السياق سعت الجزائر وليبيا إلى مواصلة رسم الحدود المشتركة، خاصة بعد رفض الجزائر لقرار السلطات الليبية حفر عدد كبير من الآبار الارتوازية من أجل ضخ المياه الجوفية المتواجدة على الحدود المشتركة بين الجزائر وليبيا وتونس، ليتم نقلها عبر خطوط الأنابيب من واحات غدامس في الجنوب الغربي نحو الجماهيرية الليبية، حيث سارعت السلطات الجزائرية إلى مطالبة السلطات الليبية وقف المشروع، وتمكنت من إقناع تونس وليبيا بإنشاء مركز مراقبة لاستغلال هذه المياه التي تملك الجزائر أكبر مساحة تتواجد فيها هذه المياه.

واستمرت العلاقات الليبية الجزائرية إبان حكم القذافي و بوتفليقة على حالها في كلا البلدين حتى انطلاق أحداث الثورة في ليبيا وما لحقها من سقوط القذافي عن الحكم ونهايته المأساوية.

العلاقات الجزائرية الليبية بعد الثورة:

من منطلق الحدود الجغرافية بين الجزائر وليبيا والمقدرة بـ 982 كلم تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها الوطني وأمن المنطقة، من خلال تنقل الجماعات الإرهابية والأسلحة والجريمة المنظمة إضافة إلى كل أشكال الفوضى الأمنية، من خلال تداعيات الأزمة الليبية على الوضع الأمني في تونس ومالي والوضع الأمني في منطقة الساحل وشمال إفريقيا[1].

وبالتالي موقف الجزائر هو المهم في مواقف الدول الأخرى في الساحل، باعتبار الجزائر جيوسياسيا أكثر عرضة للتهديدات الأمنية والأكثر قدرة على العمل من خلال مقوماتها الجيوإستراتيجية وخاصة قدراتها العسكرية، وبهذا يعتبر عامل إدراك لدى القيادات الجزائرية عامل مهم في التعامل مع التهديدات الأمنية في مرحلة القذافي ومرحلة ما بعد القذافي.

ويمكن حصر تأثير الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري من خلال جانبين مهمين[2]:

- الأول: انعكاس تصريحات بعض الثوار الليبيين من جر الجزائر إلى الصراعات الداخلية والقبلية، وتداعيات انهيار مؤسسات الدولة الأمنية وبالتالي فوضى أمنية وانتشار للسلاح ووقوعه في أيدي الجماعات المسلحة الإرهابية.
- ثانيا: الجانب الآخر يتمثل في انعكاسات الأزمة الليبية ككل على منطقة الساحل الإفريقي كعمق إستراتيجي للأمن الجزائري، بالتالي تدهور الوضع الأمني في مالي وتونس وتداعياته على الأمن الوطني الجزائري.

تعتبر الأزمة الليبية من أهم التهديدات لاستقرار وأمن الجزائر، ومنه تعتمد الجزائر على موقف دفاعي في التعامل مع الأزمة لضمان أمنها الوطني فمن جهة تعتمد على أولوية تأمين الحدود الجزائرية–الليبية مما يعني أيضا تأمين الحدود الجزائرية التونسية –النيجيرية– المالية ومع هذا تبقى الحدود هشة أو حتى فاشلة فهي تواجه أكثر من 3000 كم من الحدود

---

[1] – مولود بلقاسمي، **الموقف الدفاعي للجزائر تجاه الأزمة الليبية**،(مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع11، 2017/12/02) ص 65.

[2] – يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**،(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2015–2016)، ص 234.

مما يصعب حمايتها فهي مفتوحة على الجريمة المنظمة والهجرة وتهريب السلاح وتنقل الجماعات الإرهابية، ومن جهة أخرى إضافة إلى تأمين الحدود مع ليبيا تسعى الجزائر إلى لعب دور الوسيط بين الفرقاء الليبين لدعم الحوار الليبي–الليبي لغلق الباب أمام التدخلات الخارجية والتي تسعى إلى ضمان مصالحها من خلال إطالة عمر الأزمة الليبية على حساب أمن واستقرار ووحدة ليبيا. فيمكن اعتبار أن الموقف الأولي للجزائر هو تأمين الحدود الجزائرية–الليبية وتعاون مع دول الجوار في مجال تبادل المعلومات لمنع تنقل الجماعات المسلحة، والاعتماد على الحوار بين الفصائل الليبية، ويجب الإشارة أن هذا الموقف يبقى الجزائر على المدى القريب والمتوسط على الحياد اتجاه الصراع في ليبيا، ويبقيها كفاعل محوري في المنطقة وبصورة طيبة عند كل الفصائل الليبية المتصارعة، ولكن من جهة أخرى يتطلب هذا الموقف الدفاعي مقومات وإمكانيات كبيرة مالية وبشرية وخاصة أن الجزائر تعاني من تحديات اقتصادية بفعل انهيار أسعار النفط وتكلفة إعادة انتشار القوات العسكرية وتكلفة كذلك التأهب والاستعداد في ظل الفوضى والهشاشة الأمنية في المنطقة.

ولكن هذا الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية يحمل الكثير من المخاطر على الأمن الوطني من خلال عدم القدرة على توقع ما ستؤول إليه الأزمة وتداعياتها وخاصة وأن الأزمة رهينة حسابات قوى إقليمية ودولية كثيرة بحكم مقومات الطاقة التي تمتلكها ليبيا وموقعها الإستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى أن هناك مشكلة وقت فكلما زادت عمر الأزمة الليبية كلما أنتجت تهديدات يصعب إذلالها كتقوية الجماعات المسلحة الإرهابية بفعل حركة السلاح وتقوية جماعات الجريمة المنظمة بفعل عائدات الفدية أو عائدات تجارة المخدرات والاتجار بالبشر[1]، ويمكن لتراكم هذه التهديدات يؤدي إلى انهيار كثير من الدول في منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا التي تعاني أصلا من الفشل والهشاشة، وعليه يجب على الجزائر إعادة النظر في مواقفها وفي مقاربتها بشكل عام بما يخدم أمنها الوطني ومصالحها الإستراتيجية على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وذلك من خلال بناء منظومة دفاعية وطنية تستند إلى تفعيل المقومات الجيوإستراتيجية للجزائر من أجل لعب دور إقليمي محوري وبناء الأمن في المنطقة.

فالأزمة الليبية باتت بمثابة متاهة كبيرة بفعل تدخل أطراف إقليمية وأخرى دولية بشكل مباشر أو خفي وبأجندات متباينة، وهو ما يعطينا الحق في وصف الوضع هناك بحرب أهلية بالوكالة، مع التنبيه إلى أن جوهر الأزمة الليبية لا ينفصل عن مسار الأحداث التي واكبت عملية إسقاط الربيع العربي، إقليميا ودوليا.

---

[1] – مولود بلقاسمي، **مرجع سابق**. ص 67.

السلوك السياسي الجزائري تجاه الأزمة:

ومنذ اندلاع الأزمة في ليبيا، نأت الجزائر بنفسها عملا بمبدأ الحياد وعدم التدخل في شؤون الغير، لكن تطاير تأثيرات الأزمة نحو الداخل الجزائري،دفعها للتحرك في اتجاه التوصل لتسوية للازمة التي تثير مخاوف السلطات الجزائرية التي باتت تعتبر حماية الحدود أولوية قصوى لتحصين نفسها ضد المخاطر الإرهابية.

ونقلت قيادة المؤسسة العسكرية منذ بداية الأزمة في ليبيا،أكثر من 35 ألف جندي لتعزيز القوات المرابطة على الحدود، بسبب تزايد التهديدات في المناطق الحدودية،إضافة إلى إنشاء 28 موقعا عسكريا متقدما على طول الحدود الجنوبية، وتسيير دوريات عسكرية مشتركة بين قوات الجيش وحرس الحدود، لمنع تسلل المجموعات المسلحة وتهريب الأسلحة وتدفق المهاجرين غير الشرعيين.

وتعتمد الجزائر على مجموعة من الثوابت في تحركاتها لحلحلة الأزمة الليبية، فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول، حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية وبلورة شراكة لإيجاد السياق المقبول للتعامل معها،كما حرصت على إقناع القوى الدولي بتشجيع الليبيين على ملئ الفراغ السياسي والإسراع في تشكيل القوى الأمنية وتجنيد الجميع من اجل محاربة داعش والمجموعات الإرهابية.

هذا السلوك مبني على المزاوجة بين المبادئ والمصالح، فبناء نظام سياسي توافقي هو مبدأ مكرس في السياسة الخارجية الجزائرية لتسوية الأزمات الداخلية ولكن تتأسس عليه مصلحة جزائرية لأنه يضمن عدم قيام نظام سياسي في ليبيا يحمل توجهات عدائية اتجاه الجزائر، كما أن الالتزام بالعمل داخل المنظمات الإقليمية والدولية هو مبدأ جزائري ولكن تتأسس عليه يحقق مصلحة جزائرية مفادها شرعنة التصور الجزائري للحل ويضاف إلى ذلك أن عدم استخدام القوة العسكرية إلا في إطار سياسات الدفاع هو مبدأ جزائري تتأسس عليه مصلحة جزائرية من حيث أنه يجنب الجزائر تداعيات تعقد النزاع، ثم أن التزام الحياد هو أيضا مبدأ جزائري يعزز من تسويغ الرؤية الجزائرية للتسوية باعتبارها وسيطا محايدا[1].

في كل الأحوال الجزائر مطالبة بتكثيف مبادراتها الإقليمية من أجل الوصول إلى تسوية قبل تدخل القوى الكبرى بشكل مباشر في تفاصيل النزاع لان ذلك سيعقد من قدرة الجزائر على تسويغ تصورها للتسوية، بل الأكثر من ذلك قد يعقد من الموقف الإقليمي

[1] – محمد د، **مرجع سابق.**

للجزائر، وستتحول الجزائر بالنسبة إلى النزاع الليبي إلى تركيا بالنسبة للنزاع السوري من حيث أن القوى الكبرى ستسعى كل منها إلى استمالة الموقف الجزائري لصالحها.

فالجزائر تأخرت جدا في تحريك الملف الليبي نحو الحل السياسي، صحيح أنها رفضت التدخل الأجنبي في الحرب الليبية أثناء الثورة، إلا أنها اتخذت موقفا رماديا بعد نجاح ثورة 17 فبراير دفع كثيرا من الفصائل العسكرية والنخب السياسية الليبية لاتهام الجزائر بمساندة القذافي وبخاصة بعد استضافتها عائلته[1]، وبالتالي لم تلتقط الجزائر اللحظة التاريخية الحاسمة ولم تحسن قراءة مآلات الوضع في ليبيا بسبب هاجس النظام من انتقال الربيع العربي إلى الجزائر. وحتى بعد نجاح الثورة الليبية لم تبادر الجزائر إلى مد الجسور مع المسلحين وتبديد مخاوف السياسيين باتخاذ خطوات سياسية وإنسانية تستطيع من خلالها تصحيح موقعها في المعادلة الليبية من خلال إعادة صياغة موقفها وتجديد صورتها وتسويق نواياها في المساعدة على بناء المؤسسات واستعادة الحياة الدستورية والمدنية، بل انتظرت طويلا حتى أدركت متأخرة أن أمنها الوطني لا يبدأ من حدودها بل من الداخل الليبي.

وحينها أطلقت مبادرتها للحوار بين جميع الفصائل السياسية والعسكرية لإيجاد أرضية مشتركة تكون مدخلا لحوار يفضي إلى اتفاق ينهي الصراع المسلح حتى لا تتوسع دائرته ويخرج عن السيطرة فيفجر الشمال الأفريقي ويهدد استقرار المتوسط برمته.

كما أن الجزائر –التي تبلغ حدودها المشتركة مع ليبيا قريبا من ألف كيلومتر– استشعرت خطورة الموقفين المصري والفرنسي المؤيدين للتدخل العسكري وتأثيره على توسع نطاق الصراع المسلح أكثر في ليبيا في غياب ركائز الدولة وانعدام مؤسساتها خاصة بعد قصف مصر والإمارات لمواقع قوات "فجر ليبيا" دعما لقوات عملية الكرامة، والدعوة التي أطلقها وزير الدفاع الفرنسي للأوروبيين لمساندة تدخل فرنسا عسكريا في ليبيا وبخاصة في الجنوب بهدف مواجهة "الجماعات الإرهابية المتطرفة"، ومحاولات فرنسا الجادة والحثيثة توريطها في المستنقع الليبي بالمشاركة أو المساعدة بدل مساندة مبادرة دول الجوار، وهو ما يفقد الجزائر ورقة الحياد والإيجابية حيث تقف على مسافة متساوية بين الفرقاء الليبيين بسبب عدم تدخلها أصلا في تجاذبات الأطراف الليبية[2].

---

[1] – Abdelmalek Alaoui, **Libye: a quoi joue l' Algérie ?** 31/08/2011, www.atlantico.fr, date de vue: 21/02/2018.

[2] – نصير زرواق، **الجزائر والأزمة الليبية**، مقال منشور بتاريخ:2014/11/05، www.aljazeera.com، تاريخ الاطلاع: 2017/11/20.

وتكتم الجزائر انزعاجها من الدور المصري الخليجي الفرنسي، ولا تحبذ استمرار عملية الحسم العسكري حتى لا تجد نفسها مجبرة على الانخراط في لعبة المحاور الإقليمية والدولية وتعقيدات التحالفات الداخلية الليبية بتأييد طرف على آخر بمقتضى موازين القوة لتبقي الحريق الليبي داخل ليبيا حماية لحدودها وحفاظا على أمنها[1].

وتسعى الجزائر من خلال مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.

– بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا يتسرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.

– قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى داخل الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.

– إعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا، ولو جزئيا، لفك الحصار عن سكان الجنوب لاستئناف التبادلات التجارية وإنْ عبر التهريب الذي يعتبر المصدر الأول للدخل في الجنوب لتفادي تفجر الأوضاع اجتماعيا.

– تخفيف الضغط على الجيش الجزائري المستنفر والمرابط على طول الحدود ويعيش أعلى درجات التأهب في مواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة وخاصة المتوترة منها مثل ليبيا وتونس ومالي، مع تقليص فاتورة تحركه وانتشاره على مساحة أكبر دولة أفريقية مما يكلف ميزانية ضخمة.

على أن المبادرة الجزائرية تأتي والجزائر تعيش وضعا يعاني اجتماعيا من الانسداد، وسياسيا من الجمود، واقتصاديا من الركود، وخاصة أن الملف الليبي يقبع في درج رئاسة عاجزة، في وجه شراسة فرنسية للمحافظة على مصالحها وحماية نفوذها في منطقة الساحل والصحراء، حيث تمثل ليبيا بجغرافيتها محورا أساسيا فيها، بكل الوسائل، وهو ما يضعف موقف الجزائر ومبادرتها مع ظروف إقليمية ودولية تجعل الجزائر نفسها في عين الإعصار إذا لم يصحح الوضع الداخلي من الرئاسة ابتداء.

[1] – Abdelmalek Alaoui, **La même référence**.

يبدو من المشهد المتردي أن وضع العلاقات الجزائرية–الليبية هو نفسه بالأمس وفي الحال والمآل، كان متوترا أو غير مستقر في أحسن الأحوال في عهد القذافي، وشهد توترا طوال الأشهر الستة للانتفاضة الليبية المسلحة/التدخل الغربي–الأطلسي. وعلى هذا الأساس فقد تسير الأمور على المنوال نفسه ولكن ليس لنفس الأسباب. بيد أن التحليل المعمق يبين أن المرجح هو تطبيع العلاقات الثنائية في وقت ليس بطويل، رغم موقف الجزائر السلبي حيال الثوار واتهامات المجلس الانتقالي بدعمها لنظام القذافي.

النظام الجزائري وسياسة الحياد السلبي

يبدو من الوهلة الأولى أن الجزائر ستكون"الخاسر الأكبر" بعد سقوط نظام القذافي ليس لكون هذا الأخير حليفها ولكن لموقفها السلبي حيال الثوار من البداية حتى النهاية. فهي مُنتَقدة في الخارج (المجلس الانتقالي الليبي وبعض الأطراف الدولية) والداخل (أوساط سياسية، أكاديمية وصحفية). تنتقد أحزاب من المعارضة الموقف الرسمي حيال الأزمة الليبية وترى أن الجزائر ليست في منأى عما يحدث في سوريا، ليبيا واليمن، بينما تساند أحزاب معارضة أخرى الانتفاضة الليبية لكنها تنتقد التدخل الدولي. على عكس ذلك تدافع أحزاب السلطة وحلفاؤها على الموقف الرسمي وتقول بأن لكل بلد سياقه السياسي[1].

والواضح أن الموقف الرسمي من الثورة الليبية مطية للصراع والتموقع تحسبا لما هو قادم (محليا) لأن المسالة مرتبطة أيضا بمصير النظام الجزائري. والواضح أن التدخل الغربي–الأطلسي حال دون مساندة بعض التيارات للثوار. أما الأوساط الأكاديمية والصحفية فتركز على الاعتبارات الأخلاقية والسياسية منتقدة الدبلوماسية الجزائرية التي بقيت حبيسة عقلية الحرب الباردة تاركة المجال لدول مثل المغرب (اعترف في 2011/08/23 بالمجلس الانتقالي وأوفد في نفس اليوم وزير خارجيته إلى بنغازي) وفرنسا تسجل نقاطا جيوساسية على حسابها.

لكن هل كان لزاما على الجزائر مساندة الثوار؟ لو اكتفينا بالمستلزم الأخلاقي فالجواب لا غبار عليه. لكن سلوك الدول لا تحكمه الأخلاق فقط وإنما المصالح. على أن في بعض الأحيان يكون الارتباك والتريث والحذر دلالة على غياب رؤية إستراتيجية. فمثلا لو قارنا الموقف الجزائري بمواقف تونس ومصر والمغرب للاحظنا أن هذه الدول التزمت الحياد الإيجابي لصالح الثوار بإبقائها على قنوات الاتصال مفتوحة مع طرفي الصراع، ولم تناد برحيل القذافي لكنها دعمت المجلس الانتقالي، خاصة أن مصر وتونس حيث فسحتا له

[1] – عبد النور بن عنتر، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا**، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/09/06، تاريخ الاطلاع: 2017/12/24.

المجال للتحرك رغم أنهما لم تعترفا به رسميا إلا في وقت متأخر جدا (2011/08/22). سايرت هذه الدول الثلاث الثوار في مسعاهم لقلب النظام. أما الجزائر فلم تطالب برحيل القذافي ولم تطرد السفير الليبي لديها، لكن حيادها كان سلبيا في غير صالح الثوار. وحتى وإن لم تدعم النظام، فإن مجرد رفضها مساندة الثوار أو على الأقل الاعتراف بصواب مسعاهم وإقامة قنوات اتصال معهم رأى فيه هؤلاء وحلفاؤهم دعما للنظام. وهذا طبعا استنتاج ليس بالضرورة صحيحا.

يبدو أن موقف الجزائر يقوم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حال بقاء القذافي ولا في حال رحيله، وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم أحد طرفي الصراع. ثم إنها معنية أساسا بهموم الداخل، فالنظام في وضعية صعبة بسبب تنوع وتعدد الاحتجاجات الداخلية. وهو بين المطرقة الخارجية والسندان الداخلي: أي دعم لنظام القذافي مصدر متاعب مع الفواعل الدولية النافذة، وأي دعم للمعارضة المسلحة مصدر متاعب مع الشعب، لأن من يدعم الانتفاضة في ليبيا لا يمكنه أن يقمعها في عقر داره. ومن هنا يأتي الاتساق في موقف النظام الجزائري، أما الأنظمة العربية التي ساندت التدخل في ليبيا فهي متسامحة في الخارج – دعم المطلب الديمقراطي خارج حدودها – لكنها غير متسامحة مع ذات المطلب في عقر دارها[1].

بيد أنه مع الإطاحة بالنظام الليبي فقد هذا الموقف اتساقه وظهر التناقض بين المقدمات والنتائج. حيث تقول الجزائر أن الاعتراف بالمجلس الانتقالي مرهون بموقف "جماعي" في إطار الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي. يدل هذا التناقض على حالة الارتباك السائدة على أعلى مستويات هرم السلطة في الجزائر وعلى قصور الرؤية الإستراتيجية. إذا كانت الجزائر تربط موقفها بموقف "جماعي" إقليمي، فلماذا رفضت مساندة القرار – الجماعي – للجامعة العربية المتعلق بإقامة منطقة حظر جوي في ليبيا؟ إنها محاولة يائسة لحفظ ماء الوجه، أكثر منه إستراتيجية محكمة البنيان ومحسوبة النتائج.

على أنه يمكن حصر التغييرات التي طرأت على العلاقات الثنائية في ثلاثة عناصر:

- تخلص الجزائر دون جهد من نظام سبب لها متاعب أمنية على مدار عقود من الزمن لكنها لم تربح بعد ود سلفه.

[1] – عبد السلام دخيل، **الأبعاد السياسية للمقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية**، platform.lmanhal.com تاريخ الاطلاع: 2018/01/05.

- اكتمال سلسلة "الديمقراطيات الناشئة" في شمال إفريقيا وتحديدا في الجوار الشرقي للجزائر التي أصبحت تتعامل مع دول (تونس، مصر وليبيا) تخلصت شعوبها أو هي قيد التخلص من أنظمتها التسلطية.
- إن التغيير في ليبيا كان محلي المنشأ إلا أن تنفيذه كان هجينا محليا/دوليا ولهذا تحولت الحدود الجزائرية مع ليبيا إلى أكثر حدودها حساسية أمنيا. وهذا ما يفسر تضاعف إجراءات مراقبتها وضبطها برا وجوا، حيث تشهد حشدا غير مسبوق لقوات الجيش والأمن الجزائرية. و المفارقة أنه رغم التوتر بين الطرفين، فإن تشديد الجزائر مراقبتها للحدود تخدم مصالح الثوار أيضا، لأنها تسمح لهم بتأمين حدودهم الشرقية دون أي جهد يذكر، كما تحول دون فرار أنصار النظام البائد خارج ليبيا عبر الحدود مع الجزائر.

رغم التوتر الذي ميز العلاقات بين المجلس الانتقالي والجزائر بعد ستة أشهر من الثورة، فإن هناك إشارات متبادلة للتطبيع. فعلى المستوى الرمزي، تم رفع علم الثوار فوق مبنى السفارة الليبية بالجزائر (في 2011/08/23) رغم عدم اعترافها بالمجلس الانتقالي. أما على مستوى التصريحات الرسمية، فرغم التزام الصمت، فإن مصدرا من الخارجية الجزائرية أكد أن الجزائر " لم تدعم لا سياسيا ولا عسكريا ولا بأي شكل آخر نظام القذافي"، مضيفا أنه "ليس لها تحفظات بخصوص المجلس الانتقالي"[1].

لكن من غير المستبعد أن تكون المسألة مرهونة باعتذارات متبادلة. فالجزائر تنتظر أن يعتذر عن اتهاماته لها. من جانبه، ينتظر الانتقالي من الجزائر أن تعتذر له عن عدم مساندته. ونظرا لوقع الاتهامات المنسوبة للجزائر فإن هذه الأخيرة قد تتريث قبل الاعتراف بالمجلس الانتقالي، ولما تفعل ذلك فإنها ستشترط البت في قضية الاتهامات إضافة إلى ملفات أخرى قبل التطبيع[2].

يبدو أن مسألة التطبيع مع السلطة الليبية الجديدة مرهونة، من منظور جزائري بالبت في ملفات بعضها جديد وبعضها قديم. أولها الحسم في قضية الاتهامات بدعم نظام القذافي (الجهة التي بادرت إليها وأدلتها). ثانيها، موقف المجلس الانتقالي من بعض المسائل الأمنية: وضع جهاديين ليبيين – ضمن الثوار تعتبرهم الجزائر من فلول تنظيم القاعدة؛ موقفه من مكافحة الإرهاب داخليا وإقليميا (الساحل) ومن قضية الأزواد شمالي مالي والنيجر؛ التعاون الأمني لاسيما تأمين الحدود ومراقبة وضبط الأسلحة (معظمها قضايا خلافية بين الجزائر والنظام البائد). ثالثها، قضايا الحدود البرية: هناك حوض للمياه الجوفية عابر للحدود بدأ نظام القذافي في استغلاله دون اتفاق مع الجزائر مما سبب توترا بين

---

[1] – عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق**.

2-- Abdelmalek Alaoui, **La même référence**.

البلدين، فضلا عن حقل نفطي عابر للحدود هو الآخر. زيادة على ذلك، هناك قضية تخص ليبيا الجديدة لكن لها تداعيات إقليمية من منظور جزائري، وهي قضية الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا على مقربة من الحدود الجزائرية. وما يؤكد حساسية هذه المسألة إعلان المجلس الانتقالي أنه لن يسمح بإقامة قواعد عسكرية غربية في ليبيا.

ليس تعامل الجزائر مع الجماعات المسلحة بالأمر الجديد، فالجيش والمخابرات الجزائرية من أكثر المؤسسات الإفريقية خبرة بهذه الجماعات بل إن الجزائر أصبحت الدولة الإفريقية الأكثر تمرُّسًا بعمل ومكافحة هذه التنظيمات نظرًا إلى تعاملٍ وخبرةٍ ومقارعةٍ تربو على العقدين من الزمن. ولعل الاستعدادات الغربية الراهنة والحديث عن عملية وشيكة في ليبيا لمكافحة تنظيم الدولة، الذي بسط نفوذه على مدينة سرت الساحلية الليبية كما بدأ يوجِّه عملياته نحو الهلال النفطي الليبي بالسدرة وغيرها، قد تدفع بفرنسا لإعادة تحريك عملية برخان باتجاه ليبيا في مسعى للمساهمة منها في الاشتراك في الحملة العسكرية الغربية المتوقعة على التنظيم بمدينة سرت.ولا ننسى أن هذه الجماعات تسيطر على تجارة السلاح بالمنطقة, وهي تجارة تزايدت بشكل كبير عبر السوق السوداء فغدت بذلك منطقتا الساحل والقرن الإفريقيتين من أكبر خزانات الأسلحة المهربة في العالم. كما أنها ترعى تجارة تهريب البضائع والمخدرات وتقوم من حين لآخر باختطاف رعايا غربيين للحصول على فديات مالية وهو ما يضمن لها تمويلًا ذاتيًّا مستقرًّا[1].

لقد سعت الجزائر إلى "الاستحواذ" على الملف الليبي منذ بداية "الثورة" على نظام العقيد معمر القذافي في 2011م، وأفلت الملف منها لكثرة اللاعبين وقوتهم؛ فرنسا الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، دول خليجية. نادت الجزائر بحل سياسي ليبي–ليبي بعيدا عن السلاح، وبعد لقاءين اجتمعا فيهما الفرقاء الليبيون بالجزائر في مارس وأكتوبر 2015م، توالت زيارات فردية لمسؤولين ليبيين سامين إلى الجزائر خلال سنة 2016، أهمها زيارتان إلى في أكتوبر وديسمبر، كما زار الجزائر رئيس البرلمان عقيلة صالح في نوفمبر، لكن الزيارة اللافتة كانت تلك التي قام بها الفريق خليفة حفتر، صاحب الطرح العسكري في ليبيا، والذي حل بالجزائر في ديسمبر 2016.

فاجأت الزيارة الجميع بالنظر لطبيعة الشخص الرافض لأي حل سياسي وللبلد الذي زاره وهو الجزائر، الذي يرفض أي حل عسكري! واعتبر ملاحظون هذا الأمر تطورا

[1] – سيد أحمد ولد الأمير، **عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق**، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/02/04، تاريخ الاطلاع: 2018/02/29.

ملفتا في معالجة الملف الليبي على الأرض الجزائرية، بعد اتفاق الصخيرات في المغرب الذي جاء بالسراج.

وقال وزير الخارجية السابق رمطان لعمامرة، في حوار للتلفزيون، أن الجزائر في تحركاتها لحلحلة الأزمة في ليبيا، تعمل على مسارين، الأول جمع كل فرقاء الأزمة على طاولة واحدة ورفض التدخل الخارجي، والثاني هو توحيد الأجندات العالمية بشان هذه الأزمة".

كما قال عبد القادر مساهل وزير الشؤون المغاربية والإفريقية والعربية السابق والذي تولى الملف الليبي في ذلك الوقت، إن هدف هذه التحركات على كافة المستويات، هو إطلاق حوار شامل بين الليبيين يقود إلى مخرج سياسي من الأزمة.

كما راسل عضو الإتحاد العالمي للعلماء المسلمين علي الصلابي، رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج يدعوه إلى عقد جلسات حوار بين مختلف الأطراف في الجزائر باعتبارها الدولة الأقدر على إدارة هذه الأزمة بحكم موقعها ومواقفها التي حافظت على مسافة واحدة بين جميع الأطراف.

تستهدف الجزائر من تحركاتها تجاه الأزمة الليبية، سرعة إيجاد حل سياسي نظرا لما يمثله استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في هذا البلد من مخاطر على أمنها، خاصة وأنها تفرض إجراءات عسكرية استثنائية على حدودها مع ليبيا منذ سنوات.إضافة إلى سعيها إلى إقامة علاقات جيدة مع مختلف الأطراف الليبية وضمان مصالحها.

ويبدو أن التحركات الجزائرية لحلحلة الأزمة الليبية،التي تقوم على مواجهة الإرهاب وضرورة فرض تسوية سياسية،باتت تثير اهتمام القوى الدولية التي اقتنعت بجدوى أن تكون الجزائر البلد المرشح خلال الفترة المقبلة كشريك أساسي في معالجة أزمة البلاد المتصدعة بفعل الانقسامات السياسية وفوضى الإرهاب،وبأنها هي الأقدر على قيادة الملف الليبي.

إلى ذلك، قال سفير روسيا لدى الجزائر إيغور بيليايف، إن موسكو والجزائر على اتصال دائم مع جميع الأطراف السياسية في ليبيا للتوصل إلى حل سياسي ونبذ لغة السلاح والقوة، مؤكدًا أن أي توافق ليبي على تعديل بعض بنود اتفاق الصخيرات محفّز لعملية السلام.وأوضح بيليايف في تصريحات لموقع "الجيري باتريوتيك" الجزائري الناطق باللغة الفرنسية ،الاثنين 15 يناير 2018، إن "الوضع في ليبيا يقلقنا كثيرًا"، مضيفًا "نأمل عودة الاستقرار إلى هذا البلد الذي تجمعنا به علاقات تاريخية وتقليدية".

وأشار الدبلوماسي الروسي إلى أن المواقف متطابقة بين روسيا والجزائر بشأن أزمة ليبيا، خصوصًا أن كلا البلدين على اتصال مع جميع الأطراف الليبية، لتشجيعهم على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، لبدء البحث عن حل توافقي ونبذ استخدام القوة والسلاح.مجدد تأكيد دعم روسيا، كما الجزائر، جهود مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا غسان سلامة، مثمنا "دوره النشط في الجمع بين الأطراف الليبية وإقناعها بالعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي".

وتتعاون الجزائر وموسكو في عدة ملفات إقليمية وأمنية على رأسها الملف الليبي،والذي شكل محور محادثات رئيس الوزراء الروسي، ديميتري ميدفيدف ، خلال زيارته الجزائر شهر أكتوبر 2017. ويعني اهتمام موسكو بموقف الجزائر،لدعم أي خطوة في اتجاه التسوية السياسية للأزمة مع معارضة أساسية للتدخل العسكري في هذا البلد الممزق.فالجزائر التي ترتبط بعلاقات تاريخية مع روسيا لن توافق إلا على الحل القائم على عدم التدخل الخارجي الذي تقترحه موسكو في ليبيا.

وتحرص الجزائر على الحياد والبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف الليبية وهو ما أكده المشير خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي، في مقابلة مع صحيفة "جان أفريك" الأسبوعية،الاثنين 08 يناير 2018،حيث نفى ما إذا كانت الجزائر ستكون أقرب إلى فايز السراج من عدمه، مؤكدًا أن الجزائر بلد شقيق،وقال:"أنا واثق من أنه إذا حاول الجزائريون الوساطة فسوف يفعلون ذلك بطريقة محايدة"، مضيفًا: إنها دولة عربية، واتحاد الليبيين مهم جدًا لها، لأن انقساماتها تضر بها وأنها قد تكون الوسيط المحايد الذي يمكن أن يلعب دورًا مقنعا في عملية توحيد ليبيا.

من جهة أخرى، يجتذب الدور الجزائري الدبلوماسية الأمريكية التي قالت مؤخرا على لسان السفير الأميركي لدى الجزائر جون ديروشر، إن واشنطن تدعم رؤية الجزائر في سبيل تحقيق توافق بين مختلف أطراف الصراع في ليبيا.وجاء ذلك، خلال محاضرة نظمت،الثلاثاء 16 يناير 2018، بالمعهد الدبلوماسي للعلاقات الدولية بالجزائر العاصمة بمناسبة إحياء الذكرى الـ55 للعلاقات الجزائرية الأميركية.

وأثنى السفير الأميركي على الجهود الجزائرية المبذولة من أجل حل الأزمة الليبية عن طريق الحوار السياسي.مشيرا إلى أن الدبلوماسية الجزائرية "اتسمت بالحكمة والاتزان من خلال تمسكها بالحل السياسي" في ليبيا، مؤكدًا الدعم الأميركي لرؤيتها في هذا الاتجاه. وقال بهذا الخصوص "من الجيد الاستماع لرأي الجزائر في سبيل تحقيق التوافق بين مختلف الأطراف الليبية.

وفي ظل تحركاتها الأخيرة لبحث الأزمة الليبية، اتجهت الدبلوماسية الأمريكية نحو الجزائر باعتبارها إحدى أبرز الدول المهتمة بالملف الليبي، ونظرا لثقتها في قدرة هذا البلد على مكافحة الإرهاب وحل النزاعات سلميًا عن طريق الحوار، وفق ما أكده مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، دايفيد ساترفيلد في وقت سابق.

وطالب الطرفان فرقاء الأزمة الليبية بضرورة تليين مواقفهم وتقديم تنازلات سياسية قصد تسريع الحل، في ضوء التعثر الذي شهدته محطات المشاورات التي جرت بين أطراف الأزمة منذ سنوات، علاوةً على "هيمنة الخلافات البينية بين فاعلين في الداخل الليبي، مع عرقلة مساعي الحلحلة .

وأضاف ساترفيلد أن "الطرف الأميركي يرى أن العمل الذي تقوم به الجزائر مع دول الجوار وفاعلين آخرين، من شأنه الإسهام في تحقيق هذا الهدف". واعتبر السفير الجزائري أن "الجزائر تعد أوثق حليف بالنسبة للطرف الأميركي في المنطقة، وبالنظر إلى مكانتها ودورها ونفوذها يمكن لها المساعدة أكثر في تسوية الأزمات الإقليمية، وفي تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف".

ومع تعثر الحلول السياسية في ليبيا واستغلال الجماعات الإرهابية الفراغ الأمني،حاولت واشنطن دفع الجزائر لقبول مقترح بقيادة قوة متعددة الجنسيات للتدخل عسكريًا في ليبيا، ونشر قوات على طول الحدود مع تونس، لكن الجزائر رفضت الطلب.

وسبق أن أعلنت الجزائر في أكثر من مناسبة عن رفضها التدخل العسكري في ليبيا، بسبب خشيتها من أن يؤدي هذا التدخل إلى مزيد من التوتر الأمني في المنطقة، بما يستهدف أمنها على الحدود.وفى ظل الخبرة التاريخية التي تمتلكها الجزائر في التعامل مع الجماعات الإرهابية والتي كلفتها الكثير خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، يؤكد المسئولون الجزائريون مرارا رفض الحل العسكري للأزمة في ليبيا لأنه قد يفضى إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها[1].

الجذور التاريخية:

في النصف الثاني من الثمانينيات حدث اتصال بين جنرال ليبي يدعى خليفة حفتر والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد عن طريق سفير الجزائر في طرابلس آنذاك، الأخ عبد القادر حجار، وكان مضمون الاتصال طلبا من حفتر لتدعمه الجزائر في محاولة انقلابية ضد العقيد معمر القذافي.

[1] – عبد الباسط غبارة، **هل أصبحت الجزائر الفاعل الأبرز في الأزمة الليبية؟** مقال منشور بتاريخ:2018/01/16، www.afrigatenews.net، تاريخ الاطلاع: 2018/03/13.

"كانت العلاقات بين الجزائر وليبيا علاقات نضالية قديمة تعود إلى مرحلة الجهاد الليبي ضد المستعمر الإيطالي بزعامة شيخ الشهداء عمر المختار، وهو جهاد شارك فيه جزائريون استشهد بعضهم في مواجهة جيوش بينيتو موسوليني، الذين كان يقودهم المارشال غرازياني.

ولم تنس الجزائر لليبيين في عهد الملك إدريس السنوسي دعمهم الكبير للثورة الجزائرية، والذي تميز بأنه خلا من أي محاولة للتدخل في شؤون الثورة الجزائرية من قريب أو من بعيد، وهو ما شارك فيه آنذاك الطالب معمر منيار القذافي، الذي كان يقوم ببيع صورة جميلة بوحيرد، ويضع ثمن البيع في صندوق دعم الثورة الجزائرية، كما روى شخصيا للرئيس هواري بو مدين في جلسة على جبل عنابة كنت من حضورها.

وينقلب ضباط حملوا اسم الضباط الأحرار على الملك إدريس السنوسي، ولم تحاول جزائر بومدين التدخل في الشأن الليبي، برغم أن الملك كان من أصل جزائري، وكان يومها يقضي عطلة في تركيا، وكان هذا الموقف تجسيدا لمواقف الجزائر الثابتة في عدم التدخل في القضايا الداخلية للأشقاء[1].

وتعاملت الجزائر بإيجابية مع النظام الجديد الذي بدا أنه يحظى بشعبية جماهيرية معتبرة، وتابعت باهتمام كبير التحركات المصرية في اتجاه طرابلس، والتي كانت طليعتها زيارة محمد حسنين هيكل وضابط المخابرات المعروف جدا عند الجزائريين، العقيد فتحي الديب.

كانت الجزائر تدرك جيدا محاولات النظام في مصر احتواء الضباط الشبان، الذين كان قدوتهم الأولى ومثلهم الأعلى، ككثيرين غيرهم في المشرق العربي، الرئيس جمال عبد الناصر، وكانت خبرة معظمهم السياسية مستمدة من خطبه وتصريحاته ومواقفه[2].

وبرغم كل التقدير الذي كانت تحمله الجزائر لمصر عبد الناصر فإنها كانت تدرك أن أمن ليبيا جزء من أمنها القومي، وكانت حريصة على ألا تكون ليبيا جدارا يفصل المغرب العربي عن المشرق العربي، بل تكون جسرا ديناميكيا بين جناحي الوطن العربي .

لكن القيادة الليبية آنذاك، وربما بتأثير من اتجاهات وأفكار مشرقية، كانت ترى أن فكرة المغرب العربي هي فكرة استعمارية شأنها في ذلك شأن فكرة الهلال الخصيب، وكان

---

[1] – محيي الدين عميمور، **ذكريات ليبية**، مقال منشور بتاريخ:08 /2014/06، www.ech-chaab.com، تاريخ الاطلاع: 2018/02/01.

[2] – عبد اللطيف حجازي، **الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية**،2017/03/09، futureuze.com ، تاريخ الاطلاع: 2018/03/22.

هذا الأمر مصدر احتكاك بين الليبيين والجزائريين، وعشته شخصيا في تلاسن حدث بيني وبين الرائد عبد السلام جلود في حاسي مسعود ذات يوم من أيام 1972.

ولم تكن العلاقات دائما سمنا على عسل كما يُقال، ولقد عبر الرئيس الجزائري يوما عن رأيه الصريح في التحرك، الذي أصبح يُسمّى "ثورة الفاتح"، وذلك في حديث غاضب عن ليبيا إثر تصرف مستفز للعقيد القذافي، قال فيه ما معناه أن الملك الليبي كان شيخا عجوزا تجاوزته الأحداث، وكانت السلطة ملقاة في الشارع فالتقطها العقيد ورفاقه.

لكن إرادة المصلحة العليا للبلدين كانت هي المنطق السائد، برغم ما تميزت به العلاقات من شد وجذب، نتج غالبا عن التقلبات التي أصبحت جزءا من تصرفات العقيد.

وهكذا سجلت الجزائر بكل امتنان للقيادة الليبية الجديدة دعمها المالي إثر الهياج الذي أصاب السلطات الفرنسية نتيجة لتأميم الجزائر للنفط في فبراير 1971، وكانت الوديعة المالية التي وضعها العقيد في البنك الجزائري حتى نهاية نفس السنة بادرة صداقة وأخوة لم تنساها الجزائر حتى يومنا هذا.

وعرفت العلاقات الجزائرية الليبية قوة متزايدة إثر زيارة الرئيس أنور السادات للقدس المحتلة، وهكذا شاركت الجزائر مع ليبيا في إقامة الجبهة القومية للصمود والتصدي التي انطلقت في طرابلس قبل أن ينتهي عام 1977، والتي ضمت اليمن الجنوبي وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتملص العراق من الانضمام لها بحجة التناقض مع قرار مجلس الأمن 242 الذي كانت قد وافقت عليه سوريا.

وغضب الرئيس بومدين غضبته المشهورة عندما أرسل السادات طائراته لقنبلة ليبيا، ولم يغادر الإسكندرية إلا عندما أصدر الرئيس المصري أمره بإيقاف كل العمليات العسكرية ضد ليبيا، والتي ادعى البعض يومها أن سببها رفض القذافي دفع ثمن طائرة رئاسية جديدة للرئيس المصري[1].

وينتقل الرئيس بومدين إلى رحاب الله، ويتولى السلطة الرئيس الشاذلي بن جديد ويتصور العقيد أنه قادر على التحكم في توجهات رئيس جديد لم تعرف عنه خبرة دولية متميزة، ويفاجئ القذافي بأن معدن المجاهد الجزائري هو نفسه، وبأن الرئيس يستعين بنفس المجموعة التي كانت تعمل مع الرئيس بومدين، الذي كنا نعرف أنه يعمل له ألف حساب بحيث كان البعض يقول أن العقيد كان يخشى شخصين، عبد الناصر وبومدين.

[1] – محيي الدين عميمور، **مرجع السابق**.

وتعرف تلك السنوات مغامرة القذافي في تشاد، والتني كانت انطلاقتها المضحكة المبكية الوحدة التي أقيمت بين طرابلس ونجامينا في يناير 1981، بدون الاستفادة من تجربة "جربة" التي ولدت ميتة.

وتتطور الأمور إلى المطالبة بمنطقة "أوزو" الحدودية، وإلى قضايا تشابكت فيها عناوين فيلكس معلوم وغوكوني وداي وحسين هبري والمخابرات الفرنسية.

وتقف الجزائر ضد العملية التشادية منذ بدأت نذرها في 1978، وذلك من منطلق موقفها الثابت والدائم الذي يرفض كل المطالبات بالحقوق الترابية التاريخية، والمرتكز على قرار منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 القاضي باحترام الحدود الموروثة عند الاستقلال، وكان هذا موقفها في السبعينيات من مطالبات الرئيس بري بحقوق تاريخية في إقليم أوغادين التابع لإثيوبيا، وموقفها الذي اتخذته دوما في قضية الصحراء الغربية في السبعينيات، ثم في غزو العراق للكويت في بداية التسعينيات.

ويُمنى الجيش الليبي بهزيمة ساحقة، ويُؤسر قائده خليفة حفتر في 22 مارس 1987، ويقال يومها أن القذافي هو المسئول الأول عن الهزيمة لأنه لم يمدّ الجيش الليبي بحاجاته الضرورية خوفا من أن يعود منتصرا إلى طرابلس فيُهدد حكمه.

ويفرّ حفتر بعيدا عن ساحة المعركة، وتتردد ادعاءات كثيرة عن سوء قيادته للمعركة، وعن تصرفات غير سليمة قيل أنه ارتكبها حتى مع جنوده، ثم يروى أنه ارتبط بدول أجنبية كان لها رأيها في أحداث تشاد، وكانت لها مصالحها في العمليات الحربية انطلاقة وإجهاضا، ويقضي نحو عشرين عاما في الولايات المتحدة، ربما استعدادا ليوم موعود.

وكان كل هذا أمام صانع القرار الجزائري عندما جاءه نبأ الطلب الذي تقدم به حفتر للحصول على دعم جزائري ضد القذافي، والذي كان يحمل ضمنيا احتمال وجود دور خارجي، قد يكون مقدمة لتدخل دول أجنبية في منطقة المغرب العربي.

ويتناسى الشاذلي بن جديد أن العقيد القذافي حاول اللعب على ما تعرفه العلاقات الجزائرية المغربية من توتر، عندما اتجه نحو إقامة وحدة مع الرباط في أغسطس 1984 ولم يضع أمامه إلا المصلحة العليا للمغرب العربي، فقال لمن نقل له الطلب:« أبلغ هؤلاء الناس أنهم سيجدون أنفسهم في مواجهة الجيش الجزائري إذا قاموا بأي تحرك يمكن أن يهدد استقرار المنطقة وأمن الجوار." كان هذا في الثمانينيات، ومن جهته كان القذافي يدرك اختلاف سمات الشخصية الجزائرية عن غيرها فيما يخص دول الجوار وكذلك اختلاف

السياسة الجزائرية عن غيرها وقدرات الجزائر البشرية والعسكرية وهو ما لم يدفع به إلى المغامرة كثيرا اتجاه تصعيد مشكلات علنية مع الجزائر[1].

«في أوائل العام 1987، كلّفني الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد بمهمة لدى العقيد القذافي، الذي كان خائفًا من زحف التشاديين نحو الشمال، فطلب مساعدة عسكرية عاجلة، من دون أن يحدد في أي شكل يتصورها ويريدها، ورسمنا الملامح التي يمكن أن تتخذها، فعرضنا إرسال وحدات جزائرية لاتخاذ مواقعها في شمال ليبيا. جهّزتُ ملفًا كاملاً يتضمن المعدات التي يمكن نقلها إلى جيراننا، وذهبت إلى طرابلس لإبلاغ العقيد القذافي بمقترحات الرئيس الشاذلي، رافقني العقيد العماري محمد قائد العمليات، استقبلنا العقيد القذافي في خيمته في باب العزيزية، وفي مدخل حديثنا أعلن قبوله مقترحات الرئيس الشاذلي. استقللت الطائرة عائدًا إلى الجزائر العاصمة، تاركًا العقيد العماري في المكان عينه لبحث الترتيبات العملية الخاصة بتنصيب قواتنا في ليبيا، مع العلم أننا لن نتحرك تحت أي ظرف من الظروف ضد التشاديين خارج ليبيا، وأفهمنا المعنيين بذلك. بعد حوالي عشرة أيام أتم العقيد العماري إعداد الملف، بقيت هناك نقطة لا يمكن حلّها إلاّ بعد أخذ رأي القائد الأعلى فيها، وتتعلق بالذخيرة التي تزوّد بها الوحدات المراد نقلها، لم يتأخر الرد كثيرًا، يجب أن تأتي الوحدات الجزائرية من دون ذخائر! ستزوّد في المكان عينه بالذخائر التدريبية على أن تبرر بتسليم العيارات الفارغة. لم نتمالك أنفسنا من شدة الدهشة.. تُرسل قوات إلى بلد في حالة حرب من دون ذخيرة! شككنا فعلاً في التوازن العقلي للذي يجرؤ على تخيل مثل هذه الحماقة، رئيس الجمهورية نفسه، عندما أبلغ اندهش، وهكذا أُلقي الطلب الليبي في سلة المهملات». وزير الدفاع الجزائري الأسبق اللواء المتقاعد خالد نزار في مذكراته، بعنوان «خالد نزار.. المذكرات الكاملة»[2].

العلاقات الجزائرية – الليبية كانت تحتكم إلى تصريحات وسلوكيات سياسية غير مبررة من طرف الزعيم الليبي تجاه الجزائر، لكن بعد سقوط هذا النظام، فإن ليبيا في حاجة إلى الدعم من كل الدول الصديقة والشقيقة، وخاصة من الجزائر، لا لوجود حدود مشتركة فقط، ولا لأواصر القرابة والروابط الدموية فحسب، ولا حتى للمصالح المشتركة أو تلك التي كانت قائمة بين الدولتين، ولكن لأن على الجزائر دين لمصلحة ليبيا يجب أن يسدد، وقد حان وقته، إن لم يكن كله فعلى الأقل جزء منه.

2-السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس:

[1] – محيي الدين عميمور ، **مرجع سابق**.

[2] – فورم الشروق، **خالد نزار..المذكرات الكاملة**، 2017/10/29،www.ennaharonkine.com، تاريخ الاطلاع: 2017/12/25.

تعد تونس الدولة الأكثر توافقا دبلوماسيا مع الجزائر نتاج الدعم الكبير المتبادل بين النظامين السياسيين لكلا الدولتين، وبذلك تميز السلوك السياسي الخارجي للجزائر تجاه تونس بأنه سلوك تعاوني ذو بعد تكاملي، وقد عكفت الجزائر منذ تولي الرئيس بوتفليقة سدة الحكم على تطوير التعاون الثنائي بإبرام مجموعة من الاتفاقيات والبرامج التنفيذية في كل القطاعات[1].

تتميّز العلاقات الجزائرية–التونسية بسمات خاصة لا يُظْهر فيها صُنّاع القرار في البلدين أي خلافات، حتى لو كانت عميقة ومصيرية وحاسمة، سواء تعلّقت بالمشترك بين الدولتين، أو بالمصالح الخاصة بكل دولة. بما في ذلك المرحلة التي حكم فيها الرئيسان الحبيب بورقيبة تونس، وهواري بومدين الجزائر، وما صاحب ذلك من رؤية سياسية تتعلق بالعلاقة مع الغرب من جهة، والدول المغاربية من جهة ثانية، حيث ظلت الخلافات بغض النظر عن الحملات الإعلامية تجاوبا مع مواقف القادة في الدولتين . بعيدة عن رد فعل الشارع، حتى عند بلوغ الخلاف ذروته، وفي تجربة العلاقات الجزائرية–التونسية للتاريخ حضور من ناحيتين، الأولى، بما مثّلته تونس للجزائريين، فقد كانت بحق دار أمان لهم، إن جاز التعبير. والثانية، فتح كل المجالات (الدراسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية) أمام الجزائريين. وهذا الميراث التاريخي المشترك هو المتحكم في الاختيارات الكبرى للدولة الوطنية في البلدين بعد الاستقلال، وفي وعي القادة بأن هناك خطا أحمر لا يمكن تجاوزه حين يتعلق الأمر بالعلاقة بين الشعبين، التونسي والجزائري. وبناء على تجربة العلاقات الممتدة والثابتة بين البدين، فإن الأزمات التي تمر بها المنطقة، أو تلك المحلية أو حتى العابرة والمفتعلة سواء من الداخل أو من الخارج لن تؤثر في مسار حركة التاريخ بين الدولتين.

تتّسم العلاقات التّونسيّة الجزائرية بحالة من الاستقرار تتخلّلها أحيانا فترات من المدّ و الجزر حسب الظّرف الذي يمرّ به أحد البلدين ،غير أنّها لم تصل أبدًا رغم حدّة الخلافات التي تميّز هذه العلاقة أحيانا إلى المواجهة المباشرة أو القطيعة الدّائمة، بل شهدت فترات من التحسّن و الاستقرار، ساهم في تهدئتها الكثير من الاتفاقيات المشتركة في مختلف المجالات و مشروع إتحاد المغربي العربي. ورغم التعاون الواسع بين الدولتين على المستويين الاقتصادي والصناعي (شركات مشتركة) وتكثيف التنسيق والتشاور بشأن ملفات التعاون الثنائي والقضايا السياسية محل الاهتمام المشترك[2]. ربّما هو عامل التقارب الجغرافي

---

[1] – مهدي فتاك، **مرجع سابق**، ص 122.

[2] – عقيل الخطيب، **تونس– الجزائر....دبلوماسية المد والجزر**، 2016/10/15 ،www.noonpost.org ، تاريخ الاطلاع: 2017/12/17.

و الثقافي و حتّى التاريخي المشترك بدءًا من الإشعاع الثقافي للزّيتونة و صولا إلى الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي و وحدة المصير المشترك الذي يُخفّف حدّة الخلافات التي كانت تظهر وتختفي في فترات متباعدة.

في حين أن ظهور جماعات الإسلام السياسي باعتبارها قوى فاعلة ومؤثرة وساعية إلى السلطة أوجد حالا من التوتر، وكانت البداية من الجزائر، وذلك حين أطلق الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد مشروع التعددية السياسية عبر دستور فبراير 1989 والذي بموجبه تأسست الأحزاب السياسية في الجزائر. وقد سبب ذلك انزعاجا لدى تونس بقيادة الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، إلى درجة أنه طالب الجزائر بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأن ظهور تيار الإسلام السياسي يشكل تهديدا لبلاده بعد أن عملت على حظر نشاطه. وزاد في قلق الرئيس بن علي تواجد راشد الغنوشي والبعض من رفاقه في الجزائر، حتى أنه بعث رئيس وزرائه حامد القروي إلى الجزائر ليطلب رسميا تسليم راشد الغنوشي المحكوم عليه بالإعدام، لكن السلطات الجزائرية لم تستجب لطلبه، وإن كانت قد طالبت الغنوشي بمغادرة الجزائر، فلجأ إلى بريطانيا[1].

على الرغم من الخلاف السابق بين النظامين، وهو عميق ومصيري، وجد الجيش الجزائري، حين أعلن حالة الطوارئ وحلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية، وتعليق نتائج الانتخابات ثم إلغاءها، وبروز العشرات من الحركات الإسلامية المسلحة التي كان البعض منها يقوم بالهجوم على مواقع على الحدود التونسية الجزائرية، في تونس سندا قويا له. لقد بلغ التنسيق الأمني بين تونس والجزائر أوجه في تلك المرحلة، حيث كانت السلطات التونسية تسلّم عناصر متعاطفة مع الحركات الإسلامية الجزائرية فرّت إلى تونس، وبدورها الجزائر تسلم معلومات عن نهضويين تونسيين مروا بالجزائر.

العلاقات التونسيّة الجزائريّة بعد 24 يناير 2011

واصلت السياسة الخارجية الجزائرية وفق مسار ثابت في علاقاتها مع تونس، والذي هدفه علاقات حسن الجوار والتعاون الثنائي مع انطلاق الحراك العربي، والتي كانت تونس أولى الدول التي تشهد هذا الحراك، والذي أدى إلى سقوط نظام بن علي في جانفي 2011. ومثّلت تونس ملفا كبيرا في السياسات الخارجية للجزائر باعتبارها "مهد الربيع العربي" واعتبرت الجزائر الأمن في تونس أمنا جزائريا بالدرجة الأولى، فانطلقت الزيارات بين القيادات والشخصيات السياسية بين البلدين، وحدث تعاون أمني كبير في مكافحة الإرهاب

[1] – خالد عمر بوقفة، **العلاقات الجزائرية التونسية: لم تقطعها السياسة وعمقها الإرهاب**، 2016/10/04، alarab.co.uk، تاريخ الاطلاع: 2017/11/17.

فكَان العنوان الأبرز في هذا الملف الكبير، وكلّلت العلاقة بين البلدين بزيارة الرئيس التونسي الباجي السبسي إلى الجزائر ولقائه بوتفليقة.

بعد سقوط نظام الرئيس بن علي و مع موجة "ثورات الرّبيع العربي" حاولت الجزائر النأي بنفسها عن هذه الموجة التي أطاحت بالكثير من الأنظمة العربية، و كانت متخوّفة من "تصدير الثّورة" إليها، كما أن وصول حركة النّهضة إلى الحكم في تونس بعد 23 أكتوبر 2011 لم تكن تنظر إليه الجزائر بعين الرضا، لأنّها حركة ذات طابع إسلامي عانى منه النظام الجزائري سنوات التسعين، مع إقرار بأن هذا قد يشكّل خطرا على حدودها، في ظلّ أوضاع إقليميّة متوتّرة، خاصّة في مالي، الشيء الذي دفع بالساسة التونسيين في كل مرّة إلى تطمين الجزائر إلى هذه النّقطة، وكانت كل حكومة تتشكّل بعد الثّورة يختار رئيسها التوجّه للجزائر كأوّل وجهة خارجية له، الشيء الذي قابلته الجزائر بمنح تونس هبة بقيمة 10 مليون دولار وقرضا بقيمة 40 مليون دولار(*).

وكانت تونس قد اتخذت إجراءات من جانبها كقرار الحكومة التونسية، الذي يسمح للمواطنين الجزائريّين بالدخول إلى تونس، باستعمال بطاقة التعريف الوطنيّة فقط داخل مشروع أطلق عليه الرئيس التونسي المؤقت المنصف المرزوقي "الحريات الخمس"، و هو قرار رفضته الجزائر مبرِّرة موقفها بأنَّها غير معنيّة بالأمر، وعَزَت ذلك إلى الظُّروف الأمنيّة الّتي تَحكُم المنطقة، والّتي لا تُشجِّع في نظرها على اتخاذ مثل هذا الإجراء.

(*) لم تهضم السلطات المغربية، المساعدات التي خصصتها الجزائر لتونس بعد الثورة، واعتبرتها بمثابة التنافس على كسب هذه الدولة في صف الجزائر، بما يشكل خطرا على المغرب على حد تحليل مسئولي سفارة المغرب بتونس الذين وجهوا مذكرة مفصلة إلى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، تحدد تفاصيل تعامل الجزائر مع القيادة الجديدة التونسية والحكومة، وخطر هذا التعاون على المغرب، وأبرزت المذكرة التي حملت موضوع "خطة عمل لمواجهة" محاولات الاختراق في تونس من طرف الجزائر والانفصاليين "تقصد جبهة البوليساريو"، مؤرخة في 27 ديسمبر 2012، أنه ومن المتفق عليه أن تغير الظروف الإقليمية بعد "الربيع الديمقراطي"، الذي شهدته بعض الدول العربية والمغاربية، يفرض على المملكة تغيير منهجية التعامل مع النخب الجديدة، التي وصلت إلى سدة الحكم، وأبرزت في السياق ما أسمته "إسراع خصوم وحدتنا الترابية لربط الاتصال بهذه النخب"، ومنحها مساعدات مالية باعتبار تونس بحاجة إلى مصادر للتمويل لتحقيق التنمية. وطالبت المملكة المغربية سفيرها بتونس، تحديد طبيعة العلاقات والمساعدات الجزائرية لتونس، وما إن كانت هذه الأخيرة سياسية، أم جمعوية، أم ثقافية، أو أنها تطورت إلى اتفاقات وبرامج تعاون، وتعزيز ذلك بتقديم تفاصيل أكثر من خلال تحديد معطيات عن الأماكن والتواريخ والأسماء، وإرفاق المعطيات بوثائق. و اعتبر المغرب أنه وفي حال ثبوت وجود مساعدات من الدولة الجزائرية للحكومة التونسية لمساعدتها على الخروج من الأزمة، "ومحاولتها اختراق الساحة التونسية فإن الخطر سيكون أشد".

في 8 يناير 2013 صادق البرلمان الجزائري، على مشروع قانون متعلق بترسيم الحدود البحرية مع تونس. "ويتضمن مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الحدود البحرية بين الجزائر وتونس، مادتين وملحقاً يشمل تسع مواد تهدف في مجملها إلى الضبط النهائي للحدود البحرية بين البلدين من خلال ممارسة كل طرف في مجاله البحري، سيادته أو حقوقه السيادية أو ولايته القانونية. وتنص الاتفاقية وفق التقرير التمهيدي للجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية على تبادل المعلومات في حال التنقيب لاستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية على مقربة من خط الحدود البحرية، وفي حال إمكان استغلال هذه الموارد كلياً أو جزئياً انطلاقاً من الجانب الآخر لخط الحدود يضبط الطرفان باتفاق مشترك الترتيبات المتعلقة بهذا الاستغلال[1].

إبّان حكم حركة النّهضة الإسلاميّة في تونس و قبل تشكيل حكومة المهدي جمعة التي أفرزها الحوار الوطني برعاية الإتحاد العام التّونسي للشغل ،استقبل الرئيس الجزائري كلاًّ من راشد الغنوشي زعيم حركة النّهضة و الباجي قايد السّبسي رئيس حركة نداء تونس للتوسّط وتهدئة حدّة الخلافات و حدّة الأزمة السياسية في تونس الشيء الذي انعكس مع لقاء باريس الشّهير بين الرّجلين على مسار التوافق و الخروج من الأزمة السياسية الحادة التي أعقبت اغتيال السياسيين شُكري بالعيد في 6 فبراير 2013 و محمّد البراهمي في 25 يوليو 2013 و التي كادت تدخل بالبلاد في نفق مظلم بعد الانقسام الحاد الذي عرفه الشّارع التّونسي[2].

هذا **و**أعلنت الجزائر أن الشأن التونسي داخل ضمن الخطوط الحمراء ردا منها على عرض إماراتي سعودي بتنفيذ تحرك ما في تونس، ينهي مشروع الانتقال الديمقراطي ويسلم البلاد لشخصية شمولية مطيعة للغرفة الإقليمية، مقابل حفنة من المساعدات لتونس على غرار ما حدث في مصر. وهذا على هامش الدورة 35 لمجلس وزراء الداخلية العرب التي عقدت في الجزائر بتاريخ 7 و8 مارس 2018. لم يكن محمد بن سلمان أكثرا حرصا من محمد بن زايد على إلحاق الثورة التونسية ببقية الثورات العربية، فقط يصعب على هذا الأخير القيام بمثل هذه المهمة بشكل مباشر لدى القيادة الجزائرية، لعدة أسباب من بينها التحركات الإماراتية في ليبيا واقتحام القارة السمراء دون استئذان، والاحتكاك بالمصالح

[1] – بدون مؤلف، **العلاقات التونسية الجزائرية بين الماضي والحاضر**، مقال منشور بتاريخ: 2014/03/26، www.afrigatenews.net ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/19.

[2] – عمر أزراج ، **العلاقات الجزائرية التونسية...شعارات نائمة وواقع مر**، 2015/10/29،alarab.co.uk ، تاريخ الاطلاع: 2018/01/07.

الجزائرية في أكثر من موقع إلى جانب ملفات أخرى عالقة. هذا ما جعل السعودية تتكفل بنقل الملف التونسي إلى الجزائر[1].

التعاون الاقتصادي و العسكريّ بين البلدين

عرفت العلاقات التونسية الجزائرية تطورا هاما تمثل خاصة في تكثيف نسق التشاور بشأن ملفات التعاون الثنائي والقضايا السياسية محل الاهتمام المشترك وتوقيع عدة اتفاقيات هامة. وتدعمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع سنة 2001 على الاتفاق الإطاري الجديد للتعاون الصناعي الهادف إلى تطوير صيغ الشراكة والاستثمار المباشر بين البلدين، كما تجاوز عدد الاتفاقيات والبرامج التنفيذية المبرمة منذ 1963 بين البلدين 115 وثيقة من أهمها اتفاقية الإقامة لسنة 1963 والاتفاقية التجارية والتعريفية لسنة 1981 واتفاقية نقل المسافرين والبضائع والعبور عبر الطرقات البرية لسنة 2001 والاتفاق حول الترتيبات المؤقتة المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين البلدين لسنة 2002[2]. كما وقعت الجزائر وتونس 8 اتفاقيات في مجالات أمنية واقتصادية، عقب انعقاد اللجنة المشتركة التونسية الجزائرية في دورتها الـ 21. ووقع الجانبان اتفاق تعاون في الجانب الأمني، ومذكرة تفاهم في ميدان مراقبة حماية المستهلك، وأخرى لإنشاء لجنة ثقافية مشتركة كما وقعا برنامج تنفيذيا في مجال التشغيل للعامين الجاري والمقبل، وآخر في مجالات المرأة والأسرة والمسنين، والشباب والرياضة، وثالث في مجال الشؤون الدينية، ومحضر تبادل وثائق التصديق على ضبط الحدود البحرية.

وقد شهد حجم التبادل التجاري بينهما تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة. في حين أنه إذا قمنا مثلا، برصد الحقائق الثابتة ذات الصلة بحجم التبادل التجاري الثنائي الكلي بين البلدين، فإن جميع التقارير والمعطيات تؤكد بالأرقام أنه لا يتجاوز 2 مليار دولار، وهو حجم ضعيف جدا إذا قارناه بحجم التبادل التجاري بين أوروبا والجزائر الذي يتراوح بين 39 مليار و45 مليار دولار وتجني منه فرنسا 10 مليار أورو وإيطاليا 8 مليار أورو.

أما الاستثمار والتبادل الثقافي والتعليمي، وخاصة في عدد من المجالات الحيوية التي تمثل القوة الناعمة ويفترض أنها الأرضية الصلبة التي تنطلق منها الأدوار الحيوية الإستراتيجية التي تضمن التجسير الروحي بين الشعبين، مثل الإنتاج السينمائي والتلفزيوني

---

[1] –نصر الدين السويلمي، **الجزائر ترفض العرض الإماراتي السعودي حول تونس**، 2018/03/09، www.babnet.net ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/28.

[2] – عبد الباسط مقدر، **مرجع سابق**، ص 39.

والمسرحي والشراكة الحقيقية والفعلية في حقل الطبع والنشر والتوزيع، ورفع مستوى حقلي التربية والإعلام، فإن الواقع لا يفصح عن وجود لها.

على العموم، هناك تعاون مشترك بين الدولتين في كل المجالات، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، صحيح توجد حسابات مختلفة للدولتين، ومنها العلاقة مع الخارج فرنسا والولايات المتحدة تحديدا، لكن تلك الحسابات المرتبطة بمصالح كل دولة لن تكون أقوى من تداخل الجغرافيا وميراث التاريخ.

أما عن الأزمة الدبلوماسية الصامتة بين الجزائر وتونس على خلفية توقيع تونس لاتفاق تعاون عسكري مع واشنطن، وتقديمها لطلب عضوية في حلف شمال الأطلسي.فقد بدأت مع إمضاء تونس لمذكرة تفاهم للتعاون طويل المدى مع الولايات المتحدة الامريكية في ماي 2015 وإعلان الرئيس الأمريكي أوباما عن نيته منح تونس مكانة "الشريك الرئيسي من خارج الحلف الأطلسي" خلال زيارة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي واشنطن. وجاء في بيان صدر عن الخارجية الأمريكية، أن اعتبار تونس حليفًا رئيسيًا خارج الناتو يشير إلى العلاقات الوثيقة التي تربط بين الولايات المتحدة وتونس. مشيرًا إلى أنه من شأن هذا الأمر أن يمنح تونس"امتيازات ملموسة، من بينها أن تصبح مؤهلة للتدريبات ومنحها القروض في إطار التعاون في مجال الأبحاث والتطوير". وليست تونس الأولى عربيًا التي تمضي هكذا اتفاق، حيث سبقتها إلى ذلك كل من مصر والمغرب والبحرين والأردن والكويت وتكون بذلك السادسة عربيًا وهي رقم 17 دوليًا[1].

وبالرجوع إلى تاريخ الجزائر وخاصة فترة العشرية السوداء، نجد أنها استماتت في رفض التواجد العسكري الأجنبي، ولو كان بعنوان المخلّص والمنقذ وهو ما لن تستسيغه الآن وهي في وضع أفضل نسبيًا وإن كان حال الجيران متقلبًا.ورغم غياب التحفظ الرسمي على هذه الاتفاقية، بادرت الأمينة العامة لحزب العمال الجزائري لويزا حنون، بالتهجم عليها وعلى النظام التونسي جملة، إذ قالت إن الهدف من زيارة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي إلى واشنطن، هو تمكين الولايات المتحدة من إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في تونس، واعتبرت ذلك "تهديدًا مباشرًا للجزائر، من شأنه أن يجعل الحصار شاملاً حولنا من كل الحدود التي تحيط بنا".وتضيف المتحدثة بالقول إن الجزائر، التي "تغار على سيادتها"، لم يحمل لها هذا التحول الإستراتيجي في المنطقة أي بشائر وأنه من الواضح، بالنظر إلى العمليات التي يقوم بها الناتو والقيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) في البلاد، أن سيناريو إقامة قاعدة

[1] – بدون مؤلف، **ما هي توتر العلاقات بين تونس والجزائر**، 2015/06/21، www.noonpost.org، تاريخ الاطلاع: 2018/02/28.

عسكرية أمريكية في جنوب الجزائر أصبح مستبعدًا، وبالتالي فإن تونس "الصغيرة"، بحسب توصيف الموقع الجزائري، قد تشكل خيارًا بديلاً من أجل توفير موقع متقدم للولايات المتحدة في أفريقيا.

وأشارت بعض التحاليل إلى رفض سابق صدر من الجزائر بخصوص إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية على الأراضي الجزائري ضمن برنامج "أفريكوم" (القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا) لدواعٍ دستورية باعتبار أن الدستور الجزائري يمنع إقامة مثل هذه القواعد.كما أرجعت رفض الجزائر لحادثة سابقة عندما تقدمت "الجارة الكبرى" بطلب شراء طائرات من دون طيار من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف دعم جهود محاربة الإرهاب وكانت الإجابة بالرفض، وقدرت أن التحجج بالوضع الليبي مُبالغ فيه خاصة مع تعيين أمريكا سفيرًا لها فيها وهو ما يحيل على توجه الأمور نحو التهدئة.

من جهته، سارع مستشار السبسي السياسي والأمين العام لحزب "نداء تونس" محسن مرزوق، إلى التعامل من هذه التخوفات الداخلية والخارجية في كل التصريحات الصحفية التي تلت زيارة الولايات المتحدة، نافيًا إمكانية تأثير هذه المذكرة الموقّعة على سياسات تونس وعلاقاتها الإقليمية، وأكد مرزوق أن "الجزائر هي بيت تونس، وتونس هي بيت الجزائر"، موضحًا أن الموقف التونسي من ليبيا يغلب مصلحة هذا البلد، وأن "تونس لن تغادر الخيمة العربية، وتحافظ أيضًا على أفضل العلاقات مع أوروبا وتريد الانفتاح أكثر على أسيا وأفريقيا وروسيا واعتبر مرزوق أن حصول تونس على صفة الحليف الرئيسي خارج حلف الأطلسي سيمكّن من مضاعفة الدعم العسكري الأمريكي لتونس من أجل تطوير قدراتها الدفاعية والإستراتيجية.

في القراءة السياسية للمواقف الأخيرة المرتبطة بالعلاقة بين الشعبين الجزائري والتونسي، لا يمكن التعويل دائما على العاطفة، لأن المصالح النفعية المباشرة أقوى، ومن هنا يمكن فهم المطالبة الجزائرية بإلغاء الضريبة على الرعايا الجزائريين، وما ترتب على ذلك من ضغط على السلطات الجزائرية، تجاوب معه وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة بالقول إنه سيتم العمل بمبدأ المعاملة بالمثل، جاء ذلك في رده على استفسار تقدّم به البرلماني لخضر بن خلاف، حول طريقة تعامل الحكومة مع الضريبة المفروضة على الرعايا الجزائريين الذين يغادرون التراب التونسي. وعلى خلفية الموقف الجزائري جاءت تصريحات مساعد رئيس البرلمان التونسي المكلف بالاتصال، المنجي الحرباوي، حيث قال "لقد تقرر إلغاء الضريبة المفروضة على المركبات الجزائرية المغادرة للتراب التونسي والمقدرة بـ30 دينارا تونسيا، وذلك في أجل أقصاه 31 ديسمبر المقبل". كما أن القيادتين تجاوزتا الأمر بسلالة كبيرة، عبر زيارة رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد إلى العاصمة الجزائر

التقى خلالها كبار المسئولين بمن فيهم الرئيس بوتفليقة، وهي أول زيارة للشاهد إلى الخارج بعد تعيينه على رأس الحكومة[1].

واستبقت تونس زيارة رئيس حكومتها للجزائر بإلغاء ضريبة 30 دينارا كبادرة لإبداء حسن النية وتهيئة الأجواء للزيارة، التي وصفت في العاصمتين المغاربيتين بالاستثنائية وردّت الجزائر بإلغاء الضريبة، وقال تونسيون إن إلغاء الضريبة في مصلحة تونس، إذ تشير الإحصاءات التي أصدرها ديوان السياحة التونسي إلى أن عدد السياح الجزائريين الذين زاروا تونس هذا الموسم بلغ 1.2 مليون؛ وهو ما يعادل حوالي ثلث السياح الذين زاروا تونس خلال العام الجاري، ما يعني أن للجزائريين دورا كبيرا في خدمة السياحة والاقتصاد في البلد الجار.

الجذور التاريخيّة:

كانت تونس مركز عمل و تنظيم و تدريب و تخطيط للثّوار الجزائريين إبّان ثورة التّحرير الوطني ،كما كان السّلاح يدخل منها و عبرها إلى الجبهات في الجزائر ،كما اختلطت الدّماء التّونسيّة و الجزائريّة في كثير من المعارك ،كحادثة ساقية سيدي يوسف المنطقة الحدوديّة بين البلدين[2] .

بدأت الخلافات تظهر في العلاقات التونسية الجزائرية مباشرة بعد إعلان استقلال تونس في العام 1956، حيث تتحدّث الكثير من المصادر التاريخية عن محاولات قام بها الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة بعد زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتوسّط لتهدئة حدّة المواجهة بين فرنسا و جبهة التّحرير الوطني، حيث حاول طيلة ثلاثة أسابيع من النقاشات و الاتصالات مع قيادات الثّورة الجزائريّة إقناعهم بإنهاء الكفاح المسلّح و الجلوس إلى التّفاوض، الشيء الذي لم يلقى صدى لدى الجزائريين و أثّر كثيرا عن وديّة العلاقة، غير أنّ ذلك لم يعني تخلّي تونس عن دورها في دعم الثّورة الجزائرية من خلال عبور السّلاح واحتضان قادة الثّورة [3].

بعد استقلال الجزائر وانتصار ثورة التحرير، تم التوقيع على اتفاقية دبلوماسية وقنصلية بين البلدين في 26 يوليو 1963، وعلى اتفاقية إنشاء اللجنة الكبرى المشتركة للتعاون بين البلدين في 6 يناير 1970.

---

[1] – خالد عمر بوقفة، **مرجع سابق.**

[2] – عبد الحفيظ موسم، **الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية**،(أطروحة دكتورا، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2016/2015)، ص 47.

[3] –أمال جدي، خولة بوزيان، **العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف وأثره على الموقف الفرنسي تجاه الثورة**،(مذكرة ماستر، قسم التاريخ والآثار، جامعة تبسة، 2019/2015)، ص 61.

وفي كانون الثاني/ يناير 1963 استدعت تونس سفيرها في الجزائر بحجة تواطؤ الجزائر مع عناصر عسكرية تابعة لبن يوسف حاولت اغتيال الحبيب بورقيبة في تونس.هذا الإجراء كان مظهرا لخلافات إيديولوجيّة عميقة بين النّظامين ،فأحمد بن بلة المرتبط بالمشروع النّاصري القومي الاشتراكي لم يكن مرتاحا كثيرا لبورقيبة الذي يراه كان متخندقا مع المعسكر الغربي و أنّه طالما عادى الثّورة الجزائرية حسب رأيه لذلك كان بن بلة منحازا لغريم بورقيبة صالح بن يوسف المرتبط بدوره بالمشروع القومي النّاصري[1] .

هذه الخلافات ظهرت مرّة أخرى عندما منحت تونس حق اللجوء السياسي للعقيد الطاهر الزبيري رئيس هيئة الأركان في الجيش الجزائري والذي قاد محاولة انقلاب ضدّ حكم الرئيس هواري بومدين المنقلب بدوره على أحد بن بلة.

في عهد الشاذلي بن جديد و مع إنشاء الإتحاد المغاربي اتسمت العلاقات الثنائية بالكثير من الاستقرار، الذي لم يحجب بعض الخلافات حول قضيّة الصّحراء الغربيّة غير أن هذا الاستقرار لم يدم طويلا، فمع أحداث 5 أكتوبر 1988 في الجزائر التي تزامنت مع تغيير في السّلطة في تونس، التي آلت إلى الجنرال زين العابدين بن علي بعد انقلاب أبيض على "الرجل المريض" الحبيب بورقيبة، حيث كانت التعدّدية السياسية المعلنة في الجزائر وظهور جبهة الإنقاذ الإسلاميّة من الأشياء التي عكّرت صفو العلاقة بين البلدين، خاصة وأن النّظام التّونسي كان قد دخل في مواجهات كبيرة مع الحركة الإسلامية في تونس بعد فترة الانفتاح السياسي أواخر الثمانينات، التي أعقبت بيان 7 نوفمبر 1987 الذي جاء به الرّئيس السابق زين العابدين بن علي [2].

في خطاب له دعا الرئيس السابق الحبيب بورقيبة لسيادة تونس على منطقة تبسة على الحدود الجزائرية التونسية، كما ترويه لنا حكاية شعبية في الجزائر، غالباً ما تكون غير معروفة أو تنكر من قبل بعض التونسيين في العلاقة بين البلدين..كان رد الفعل الجزائري بسيطاً ومباشراً، حيث هدد بومدين الرئيس الجزائري في ذلك الوقت بقطع الكهرباء عن الأراضي التونسية، وهي الكهرباء التي قدمتها السلطات الجزائرية في ذلك الوقت. يزعم البعض أن الانقطاع حدث بالفعل، حكاية لا تزال مطمئنة لبعض الجزائريين وترسخ فكرة أن تونس ملحقة صغيرة، واعتمادها على بلد أكثر قوة واقتصاديا وأوسع إقليميا. لكن هذه مجرد تفاصيل. ما يهم في الحقيقة هو العلاقات الجزائرية التونسية التي تفيدها هذه الحكاية.

لقد عملت تونس لفترة طويلة على ضمان عدم مقارنتها، سواء من قريب أو من بعيد، بالجزائر المخيفة من أجل جذب السياح. ومع ذلك، كان علينا أن نضع الأمور في

---

[1] – يحيى أبو زكرياء، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**،(دار ناشري للنشر الالكتروني، جوان 2003)، ص 24.

[2] – بدون مؤلف، **العلاقات التونسية الجزائرية بين الماضي والحاضر**، نفس المرجع السابق.

نصابها، فهذه السياسة هي جزء لا يتجزأ من إستراتيجية بن علي الاقتصادية. حيث سعت الحكومة لعقود من الزمن للترويج لصورة مطمئنة عن تونس، يجب أن نفهم أن الجزائر كانت مرفوضة خلال العشرية السوداء، حيث كان الشعب التونسي تحت حكم بن علي. كل هذا كان لحماية صورة تونس بن علي المعاصرة. إن اللوم الذي يمكن توجيهه إلى بعض التونسيين هو اعتبارهم للجزائريين سياحاً منخفضي المستوى والذين لا يستحقون أن يعاملوا بنفس الطريقة التي يعامل بها الغربيون، ثم جاء هجوم سوسة ليضع حجاباً على هذا الواقع. اليوم ، هؤلاء "الجزائريون" هم الفرصة الوحيدة للاقتصاد التونسي كي لا يغرق تماماً. ولعل ما صرح به الأمين العام لحركة نداء تونس محسن مرزوق بان العلاقات الجزائرية التونسية هي أساس كل علاقات تونس الخارجية دليل على قوة هذه العلاقات.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار الغربي

1-السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب:

يبرز تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية العمق الشديد والترابط الوثيق والتأثير المتبادل لسياسة كليهما على الآخر، والذي يرجع إلى الحضور القوي للبلدين على الصعيدين شبه الإقليمي المغاربي والإقليمي الإفريقي، لكن الظروف التاريخية لعبت دورا مهما في توتر العلاقة بين البلدين، الأمر الذي كرس حالة التنافس المستمر منذ 1962 إلى اليوم عبر مراحل متقطعة. وطيلة فترة حكمه الذي قارب 19 عام، حاول الرئيس بوتفليقة بناء مسار تعاوني مع الجارة المغربية، والتي أنطلقها فور استلامه الحكم عام 1999 بمشاركته في جنازة الملك حسن الثاني، الذي تربطه به علاقات صداقة قوية. ويفصل الرئيس بوتفليقة العلاقات الشخصية عن توجهات الدولة الجزائرية، بحيث يرى أن علاقته مع العاهل المغربي **"كلها محبة وإخاء له ولعائلته الكريمة والشعب المغربي الشقيق، لكن ما يخص الدولة فنحن لا نتهاون به على الإطلاق"**[1].

وتميزت فترة حكم الملك محمد السادس بطغيان الجوانب السياسية على الجوانب الاقتصادية أو الفنية، التي من شأنها تعزيز المسار التعاوني. وبقيت مسألة فتح الحدود عالقة نتاج التشبث الجزائري بعدم جدوى فتحها لأنها لا تعود بالمنفعة على الاقتصاد الجزائري حيث صرح بوتفليقة قائلا:

" العلاقات الثنائية هي سائرة، الحدود التونسية الجزائرية مفتوحة، 3 ملايين جزائري يسافرون إلى تونس سنويا، بينما تستقبل الجزائر 5000 تونسي، وكذلك بالنسبة للمغرب لهذا أعتقد أن الملفات معقدة"[2].

---

[1] – مهدي فتاك، مرجع سابق، ص81.

[2] – عبد العزيز بوتفليقة، **ندوة صحفية خلال زيارة إلى الإمارات**، أبوظبي، 2000/02/17.

تشهد العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب منذ استقلال البلدين تجاذبات لا تنتهي، على خلفية قضية الصحراء الغربية تحديدا، وصلت لدرجة القطيعة الدبلوماسية وغلق الحدود، لكن هذه العلاقات تعرف أيضا محطات تصالح وانفراج وتقارب ثقافي بين الشعبين الجارين. وتشكل قضية الصحراء الغربية محور الخلاف الرئيسي بين البلدين، إذ يتهم المغرب الجزائر بعدم الحياد في القضية ووقوفها إلى جانب جبهة البوليساريو، في حين تشدد الجزائر على أنها مجرد ملاحظ في الملف المعتمد من طرف الأمم المتحدة.حيث تلخص الدور الجزائري والتصور القائم حوله في كلمة الرئيس بوتفليقة الذي قال:

"إن مشكل الصحراء الغربية يغني المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، فهو ليس مشكل جزائري مغربي البتة، بل لا يعدو أن يكون مشكل تصفية استعمار تتكفل منظمة الأمم المتحدة به، وحله إنما يتمثل في تطبيق حق الشعب الصحراوي لتقرير مصيره، وفي هذا الإطار بالذات تبذل الجزائر التي ساندت هذا الحق دوما دعمها للشعب الصحراوي، الذي اغتصب منه ترابه الوطني ظلما وعدوانا، إن الشعب المقهور هذا لا يمكن أن يحمل وزر الطريق المسدود الذي آل إليه اتحاد المغرب العربي، وتقرير مصيره سيحقق استتباب السلم والأمن الدائمين في المغرب العربي[1]"

تسبب الخلاف السياسي بين الجزائر والمغرب حول مسألة الصحراء، في فشل كافة محاولات الصلح بين البلدين وتطبيع العلاقات بينهما، وهو ما جعل المغرب يدعو في الآونة الأخيرة الجزائر إلى التفاوض مباشرة لحل قضية الصحراء، لكن الأخيرة ترفض وتقول إنها ليست طرفًا في ذلك النزاع، وإنما تساند الشرعية الأممية، وكأن مسألة الصحراء ليست سببا كافيا لإشعال النزاع واستمراره بين المغرب والجزائر، ليضاف عامل آخر في السنين الأخيرة المتمثل في سباق الزعامة بين البلدين.

تعد الجزائر والمغرب قوتين متوازنتين سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا، تطمح كل منهما إلى قيادة منطقة شمال أفريقيا، وفي سبيل تحصيل هذه الزعامة، التي ستكسب من وصل إليها مكانة إستراتيجية هامة بين الدول، لا يكل أي واحد منهما، من تسخير كل طاقاته الإعلامية والسياسية والمالية والمخابراتية لأجل تلك الزعامة. كما يشير اضطراب العلاقات المغربية الجزائرية إلى أن تطور متغيرات القوة المادية(*) والمعنوية(**) وفن إدارتهما لدى أي من الطرفين، يدفع إلى محاولة تحقيق مكانة الدولة المركزية[2].

---

1) [1] – عبد العزيز بوتفليقة، حديث لصحيفة الحياة اللندنية، 1999/07/28.

(*)– تشير أغلب المؤشرات المادية على توازن نسبي يميل إلى حد ما إلى مصلحة الجزائر، وهذا الأمر يعزز نزعة هذه الدولة على أن تكون الدولة المركزية، في الوقت الذي يرى فيه المغرب أن الإرث التاريخي لمنطقة المغرب كرس مركزيتها على حساب الوحدات الإقليمية الأخرى.

(**)–إن كلتا الدولتين تحتل مرتبة متأخرة في المؤشر العام للديمقراطية، وان الفوارق بينهما في مؤشرات الفعالية الحكومية والحريات المدنية والثقافة والمشاركة السياسية ليست كبيرة،وأن كل دولة تتقدم على الأخرى في بعض المؤشرات وتتخلف عنها في مؤشرا أخرى، ما يعزز التوازن النسبي بين الدولتين.

[2] – وليد عبد الحي، **العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيواستراتيجية**،(سياسات عربية، ع 6،جوان 2014).

وعند النظر في طبيعة الصراع بين الجزائر والمغرب، فإن كلا منهما يسعى لتعزيز قدراته الذاتية، وتحالفاته الإقليمية والدولية ليكرس مؤهلاته المطلوبة للدولة المركزية من جهة ونقاط ضعف الآخر في الاتجاهات نفسها من جهة أخرى، من أجل تقليص فرص فوز الخصم بمكانة الدولة المركزية.

أجمع خبراء جزائريون ومغاربة على أن هناك تنافساً دبلوماسياً كبيراً بين كل من الجزائر والمغرب في شمالي أفريقيا، على لعب الدور المحوري في كل من أزمتي مالي وليبيا، حيث يعمل كل بلد على أن يكون الطرف الذي يستشار من قبل قوى دولية بشأن ذلك. لكن هناك تفاصيل ترجح كفة الجزائر في هذين الملفين، لكونها دولة لها حدود مشتركة مع ليبيا ومالي، والأكثر تأثراً بما يحدث، وهو ما لا يتوفر لدى الرباط. كما أن الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب، وهي ظاهرة سجلت انتشاراً بفعل أزمات المنطقة يجعلها تسجل نقاطاً على حساب الرباط كشريك فعال مع الغرب في التعامل مع أزمات المنطقة. كما لا يخفى على أحد أن فرنسا تقدم دعماً كبيراً للرباط للعب دور محوري في هذه الأزمات من أجل خلق توازن في المنطقة، ومنع الجزائر من الانفراد بإدارة هذه المشاكل، وبالتالي البروز كقوة إقليمية لها تأثير كبير في هذه الملفات.

ولم يعد غريبا تصادم المغرب والجزائر في كل المحافل الدولية التي قد تجمعهما وهو ما لا يخفى على المراقبين الذين يعلمون بالعداء التاريخي المبطن بينهما. ويمتد سباق الزعامة هذا إلى ساحات أخرى غير السياسية، فسباق التسلح المحموم بين البلدين يثير الفزع، حيث يصرف كل منهما مليارات الدولارات سنويًّا في شراء الأسلحة، كما أن رحى حرب الزعامة تدور حتى في المعترك الديني، إذ يحاول كل منهما تصدير نموذجه الديني في الخارج، كما تشكل الطرق الصوفية المعروفة، مثل الطريقة التيجانية والطريقة العلاوية والقادرية وغيرها، محطة تجاذب وتنافس شرس بين المغرب والجزائر، باعتبار ما تمثله هذه الطرق الصوفية، خصوصاً التيجانية، من وزن ديني وروحي تحظى به لدى الملايين من أتباعها في العالم بأسره. وبرز الصراع المغربي الجزائري بشكل جلي حول الطريقتين التيجانية والعلاوية من أجل استثمار إشعاعهما الكبير كورقة "دينية" رابحة لنيل بعض المكتسبات الدبلوماسية، خصوصاً في قضية الصحراء وفي البلدان الأفريقية[1].

تعتبر القارة الإفريقية هي مجال نفوذ رئيسي بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية حيث أبدت الجزائر إرادة سياسية كبيرة في الانفتاح اقتصاديا على القارة الإفريقية في عهد الرئيس بوتفليقة، إذ استقبلت رؤساء دول وحكومات بلدان افريقية، وعقدت اجتماعات اللجان الثنائية الإستراتيجية، والتي طغى عليها التوجه الاقتصادي وفرص الشراكة الثنائية المثمرة.

---

[1] – الحسن السرات، **الطريقة التيجانية بين المغرب والجزائر ..صراع السياسة والدين**، 2007/07/09، www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2018/02/19.

هذه الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة كانت محل إشادة من قبل البلدان الإفريقية، التي أكدت أن للجزائر دور لا تستطيع جهة أخرى تعويضه، خاصة في ميادين الطاقة والصناعات الغذائية والأدوية. ومن الملاحظ استهداف المغرب للتقليص من هذا النفوذ من خلال تحويل تمدده في القارة الإفريقية من المقاربة المعيارية القائمة على الجوانب الروحية والدينية، إلى المقاربة البراغماتية القائمة على الاعتبارات الاقتصادية.

ففي المجال المالي تسيطر المؤسسة التجارية المغربية "وافا بنك"على 67.66 بالمائة من البنك السينغالي- التونسي، و 51 بالمائة من بنك مالي الدولي، كما يساهم البنك المغربي للتجارة الخارجية في 35 بالمائة ضمن ما يسمى بنك إفريقيا، وهو ثالث اكبر مجموعة بنكية في غرب إفريقيا. وفي قطاع الاتصالات، تستحوذ الشركة المغربية للاتصالات على أسهم معظم الشركة الموريتانية "موريتيل"، كما تستحوذ على 51 بالمائة من أسهم شركة "اوناتيل البروكينابية، بالإضافة إلى 51 بالمائة من شركة غابون تليكوم أما في قطاع النقل فتستحوذ الخطوط الملكية المغربية على 51 بالمائة من الشركة السينغالية للطيران، كما تساهم شركة النقل البحري المغاربي "كوماناف" بنسبة 51 بالمائة أيضا ضمن الشركة السينغالية للنقل البحري "سومات"[1].

هذه بعض الأرقام التي يجب أن تلفت انتباه صانع السياسة الخارجية الجزائرية إلى أن المغرب انتقل في تعزيز نفوذه في القارة الإفريقية من المقاربة المعيارية التي تعتمد على الاعتبارات الروحية والدينية إلى المقاربة البراغماتية التي تعتمد على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية. حيث أن طلب المغرب الانضمام مرة ثانية إلى الاتحاد الإفريقي، في حين اعترضت الجزائر ودول إفريقية، بموجب قانون الاتحاد، على طلبه طرد الصحراء الغربية من عضوية الاتحاد، وهو ما نفاه المغرب أو تراجع عنه، وقال وزير خارجيته صلاح الدين مزوار إنه لم يطالب بطرد الصحراء الغريبة بل "أراد استرجاع عضوية بلاده دون شرط". وهذه العودة، إلى منظمة الاتحاد الأفريقي، وضعت بذلك حداً لسياسة الكرسي الفارغ التي انتهجها منذ ثمانينيات القرن الماضي داخل المنظمة الأفريقية، وهو ما كان يسمح لجبهة "البوليساريو" بتثبيت مكانتها داخل البيت الأفريقي. وهذه العودة المغربية شكلت ضربة لتلك الجبهة، باعتبار أن حوالي 44 دولة أفريقية من أصل 54 بلداً، لا تعترف أو سحبت اعترافها بالجمهورية الصحراوية. وهذا تطور أدى إلى ردة فعل مضادة من طرف "البوليساريو" والجزائر التي تعلن صراحة دعمها مبدأ "تقرير المصير" وإجراء استفتاء في الصحراء، ورفض الطرح المغربي بإقامة حكم ذاتي بالصحراء تحت السيادة المغربية.

ساهم في هذا التسابق المحموم حول الزعامة اختلاف طبيعة النظامين السياسيين الحاكمين، حيث نجد في المغرب نظامًا ملكيا مع دور مقيد للأحزاب، بينما نجد في الجزائر

[1] – محمد د، **مرجع سابق.**

نظامًا عسكريًّا مخابراتيا ، الشيء الذي أدى إلى محاولة كل منهما لعب دور شرطي المنطقة – ولا سيما فيما يخص ملف الإرهاب– لإكساب نظامه الحاكم شرعية دولية وإقليمية ووطنية أكبر.

استفاد الحضور المغربي في أفريقيا من تراجع الدور الجزائري فيها، فالعشرية السوداء التي شهدتها الجزائر والأزمة التي لحقت قبل ذلك باقتصاد البلاد سنة 1985، أثّرتا على الطموح الجزائري بأفريقيا، بعد أن كانت الجزائر اللاعبَ الشمال أفريقي الأكثرَ تأثيرا في قرارات القارة، نتيجة دعمها المالي السخي لبلدانها ومساندتها واحتضانها حركات التحرر الأفريقي. صحيح أن حركة الدبلوماسية المغربية تحرز الآن تقدما كبيرا في مسار الحضور أفريقياً، لكن هذا لا يعني بالطبع أن الطريق أمامها محفوف بالورود، فالجزائر تمتلك حلفا إستراتيجياً وتقليديا (نيجريا وجنوب أفريقيا وأنغولا، مثلاً) يتمتع بنفوذ سياسي واسع وتأثير اقتصادي كبير وقوة ديموغرافية مؤثرة، كما أنها باتت تستشعر حجم المنافسة المغربية.

لكن الجزائر لم تُحدث آلية تفكير إستراتيجي تتواءم مع متطلبات المرحلة، تحافظ بموجبها على تأثيرها التقليدي وتؤسس لرؤية براغماتية تؤمّن لها ترسيخ أقدامها في القارة وظل اهتمامها منصبا أكثر على الاتحاد الأفريقي، ومن قبله منظمة الوحدة الأفريقية، على حساب بناء علاقات واسعة مع الدول الأعضاء. في حين ركز المغرب –قبل عودته إلى الاتحاد الأفريقي(*) في السنوات الأخيرة على اختراق دول أفريقية جديدة في وسط وشرق القارة مستفيدا من حضوره التقليدي بغربها، وذلك عبر تكثيف الزيارات الدبلوماسية، وتعزيز التعاون الاقتصادي البيني وتوجيه الاستثمارات المغربية نحو أفريقيا. تقديم حسابات السياسة في ثوب الاقتصاد مكن المغرب من جلب تعاطف أفريقي معه بخصوص قضية الصحراء فقطع العديد من الدول الأفريقية علاقاتها مع الصحراء وارتمت في أحضان المغرب[1].

(*) كانت عودة المغرب إلى عضوية الاتحاد الأفريقي –في دورته الـ28 المنظمة في يناير/كانون الثاني 2017 بأديس أبابا– خطوةً هامة، باعتبارها تشكل تصالحا للمغرب مع فضائه الأفريقي وتعزز الحضور العربي في البيت الأفريقي. لكن هناك عوامل سياسية واقتصادية دفعت المغرب للاهتمام بأفريقيا والتصالح مع الاتحاد الأفريقي، من بينها الاعتبارات الاقتصادية التي تمت الإشارة إليها، لكن العامل الرئيسي الذي يقف وراء هذه العودة هو سعي المغرب إلى منافسة غريمته الجزائر، التي تمتلك نفوذا واسعا في الاتحاد وتعتبر أحد بلدانه المموِّلة له. "ربما يسعى المغرب – بانضمامه إلى الاتحاد– لتصدّر محور جديد داخل الاتحاد، يقابل محور الجزائر/ أبوجا/بريتوريا الذي يعتبر المحور الوحيد والمهيمن على الاتحاد الأفريقي، وقد تجلت بوادر هذا الأمر بمطالبة 28 بلدا من الدول الأعضاء –في قمة كيغالي (يوليو/تموز 2016)– بطرد جمهورية الصحراء الغربية من الاتحاد، كما يعزز هذا الطرحَ وقوفُ المغرب مع مرشح السنغال لمنصب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الدورة الـ28 للاتحاد، مقابل اصطفاف المحور الآخر خلف مرشح تشاد موسي فاكي الذي فاز بالمنصب. فقد تكون من بين مبررات المغرب للعودة إلى البيت الأفريقي محاولةُ التأثير والتغيير من الداخل، وكسر شوكة الاعتراف بجمهورية الصحراء بشكل متدرج.

[1] – سيدي ولد عبد المالك، **التنافس الجزائري المغربي في إفريقيا: والتجليات الأسباب**، 2017/10/30، www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/26.

تداعيات الاستقطاب بين الجزائر والمغرب ستؤثر حتما على طبيعة الانسجام الذي ظل يطبع الاتحاد الأفريقي في السنوات الأخيرة، فملف الصحراء لن يكون هو نقطة الخلاف الوحيدة بل إن تباين وجهات النظر بين الجارتين الشماليتين في كثير من الملفات الإقليمية (الوضع بمنطقة الساحل مثلا) سيلقي بظلاله على أجندات الاتحاد الأفريقي مستقبلا.

إن التنافس الجزائري المغربي ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، والذي وصل إلى حدد اللعب الإقليمي بورقة الأمازيغ، إذ يتنافس النظامان الجزائري والمغربي على احتواء النزعة الأمازيغية، وقد حاول الاستعمار الفرنسي مصالحة هذا التراث في المنطقة لعزل العروبة ومن ثم الجهاد القراءاني، لكن تمايز الدين عن اللغة لم يكن قادرا على شق الصف، فانتهى بوتفليقة إلى حديث الإسلام بلسانيين فأمر بالوعظ بهذه اللغة. فيما خفض المغرب من خطواته نحو التطبيع مع هذه الفئة، متهما حراكا اجتماعيا في الريف بالانفصال. وهو مارد عليه بوتفليقة بما سماه تقدم الجزائر وإعلانها 12 يناير عيدا رسميا، ولم يسبق في زمن الحسن الثاني اللعب على ورقة القبايل في المحافل الدولية، وكلما تأخر المغرب في موضوع تنزيل الأمازيغية، حاولت الجزائر اللعب على الزمن وباقي الأوراق، فبوتفليقة لم يحتج كثيرا لإعادة تموضع الأمازيغية في بلاده لأن التنافس مع المغرب هو محور اللعبة الداخلية في الجزائر[1].

التعاون الاقتصادي بين البلدين

إن الخلافات السياسية الشديدة لم تنعكس على المصالح الاقتصادية المتبادلة، ولم تضعف العلاقات بين الشعبين، أو تنال منها، وهذا الحال يمثل سابقة بالغة الإيجابية على المستوى العربي، على عكس التوتر السياسي الحاد بين الجزائر والمغرب، تشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموا متزايدا، ساهم كثيرًا في تقليص هوة "العداء" بينهما، بفضل مراعاة المصالح المشتركة التي تجمع الدولتين الشقيقتين، وإن كانت هذه العلاقات التجارية بينهما لا ترقى للتعاون الاقتصادي الكامل ما دامت الحدود مغلقة. إن أنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر المغرب، هو واحد من المصالح الإستراتيجية التي تجمع البلدين المتجاورين، حيث لم تجد الجزائر طريقا أفضل لتصدير صادراتها الطاقية نحو أوروبا سوى تدشين أنبوب غاز يمر عبر التراب المغربي، وبموجب الاتفاق المبرم بين كل من إسبانيا والجزائر والبنك الأوروبي للاستثمار، تحصل الرباط بدل الرسوم الضريبية على 10% من عائدات الغاز الجزائري المُسال في الأنبوب العابر في التراب المغربي، وتقدر كمية الغاز الجارية به حوالي 20 مليار متر مكعب سنويا، أي أن نصيب المغرب يقارب مليار ونصف

[1]– عبد الحميد العوني، **بين بوتفليقة والملك المغربي..أسرار اللعب الإقليمي بورقة الأمازيغ**، 2018/02/16، جريدة الأسبوع الصحفي، تاريخ الاطلاع: 2018/03/12.

دولار سنويا، واعتبر معهد بروكينغز الأمريكي في دراسة له أن أنبوب الغاز الممتد من الجزائر إلى إسبانيا عبر المغرب، كان من أبرز العوامل الهامة التي ساهمت في تحسين العلاقات بين الخصوم.

رغم فتور العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر، إلا أن هذا لم يمنع من عقد مبادلات تجارية بشكل رسمي، حتى أن الجزائر تصنف بكونها الشريك التجاري الأول للمغرب في القارة الإفريقية. ويبلغ حجم التبادل بين الطرفين ما معدله عشرة مليارات دولار في العام. وقد تضاعفت الصادرات المغربية إلى الجزائر 30 مرة بين عامي 1999و 2017، جنباً إلى جنب مع تصاعد الخلافات السياسية. ولا شك أن بقاء الحدود البرية مغلقة مع بقاء مشكلة الإرهاب قائمة يقلل من فرص التبادل التجاري، على أنه يبقى بعدئذ، أن الخلافات السياسية لم تنعكس على حركة الطيران، أو على التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي، فيما يسهم ذلك كله في تبريد الأزمة السياسية بين البلدين، ويمنع تصعيدها، مع بقائها على حالها من الجمود والاستعصاء "التاريخي".

وتشير أرقام رسمية لمكتب الصرف، وهو مؤسسة حكومية بالمغرب، إلى أنه خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2017، بلغ حجم المبادلات التجارية بين المغرب والجزائر 2 مليار درهم (241 مليون دولار)، حيث استورد المغرب من الجزائر نحو 1.7 مليار درهم وصدر إليها ما يناهز 272 مليون درهم . ورغم ذلك، يرى مراقبون أن المبادلات الاقتصادية بين المغرب والجزائر تبقى هزيلة بالمقارنة بحجم فرص نموها إذا ما تم فتح الحدود البرية بينهما، حيث يحرم البلدان من آلاف المشاريع الاستثمارية، التي من شأنها رفع التنمية وإنقاذ عشرات الآلاف من مستنقع البطالة.

وفي هذا الصدد، يقول الباحث في مركز برشلونة للدراسات الدولية، فرانسيس غيليس، "تعد منطقة المغرب العربي إحدى أقل المناطق اندماجًا في العالم، رغم توافر شروط التكامل الاقتصادي والروابط التاريخية والثقافية واللغوية المشتركة، ويرجع ذلك جزئيا إلى الحدود المغلقة بين المغرب والجزائر، مضيفًا أن بإمكان المغرب تزويد جارته الجزائر بحاجياتها من الفلاحة والفوسفات، مثل ما يمكن للأخيرة تلبية حاجة الرباط للمنتجات الطاقوية.

كما يتصدر الوقود الجزائري، السلع المهربة في المغرب وقد تسبب في إغلاق العديد من محطات البنزين بمدينة وجدة حيث قاد إغلاق الحدود المغربية الجزائرية منذ ما يربو عن ربع قرن إلى انتشار ظاهرة تهريب السلع بشكل مكثف، حيث تروج السلع المهربة في الأسواق بالمناطق الحدودية، من ملابس ومواد غذائية وسجائر وأدوية، علاوة على

العملات الصعبة وأشياء أخرى كثيرة، ويتصدر الوقود الجزائري الرخيص الثمن، السلع المهربة في المغرب، إذ تسبب في إغلاق العديد من محطات البنزين بمدينة وجدة.

ويقدر حجم هذا السوق الموازي بملايين الدولارات، كما المغربية في هذا الشأن، إذ يسهم في تشغيل آلاف الأفراد العاطلين عن العمل، ويوفر للمستهلكين منتوجات أقل سعرًا وإذا ما تم تقنين نشاط التهريب وفتح الحدود البرية بشكل رسمي، فإن ذلك سيجلب ضرائب مهمة لميزانية الدولتين. وباتت تعرف السوق السرية للسلع المهربة تراجعًا كبيرًا في السنتين الأخيرتين، بعدما تم تشديد الحراسة الأمنية على الحدود، وإعلان كل من المغرب والجزائر "حربًا على المهربين".

الجزائر والمغرب: خلافات وعلاقات تبحث عن استقرار

يلعب "مفهوم الصورة" دورًا كبيرًا في تحليل العلاقات بين الدول، ومفهوم الصورة يعني انطباعات ثابتة تكونها الدول عن نفسها والآخرين، ومن أشهر الصور المكرسة في العلاقات بين الدول "صورة الحليف" و"صورة العدو"، ويمكن المغامرة بالقول إن الصورة الأخيرة تشكلت في العلاقات الجزائرية المغربية منذ استقلال البلدين في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تكريس هذه الصورة خاصة من الجانب المغربي أبرزها[1]:

- اعتبر المغرب أن النشاط الدبلوماسي الجزائري أكثر ما يضعف من الموقف المغربي تجاه القضية الصحراوية، وأصر أن الجزائر الطرف الأساسي في النزاع بشأن الصحراء الغربية وليس جبهة البوليساريو، بالإضافة إلى أن كل ما تحقق للجمهورية الصحراوية من اعتراف سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي نتاج مباشر لنشاط الدبلوماسية الجزائرية.
- رأى المغرب أن الجزائر تسعى إلى تهميشه استراتيجيًا في منطقة المغرب العربي، من حيث أن الموقف الجزائري من القضية الصحراوية ليس موقفًا مبدئيًا يتعلق بدعم الجزائر للقضايا التحررية واستمرارًا لصورة "قلعة الثوار" التي تشكلت للجزائر في سياستها الخارجية تاريخيًا، ولكنه موقف مصلحي يتعلق بخوف الجزائر من استغلال المغرب للإمكانيات الاقتصادية الموجودة في إقليم الصحراء الغربية، والذي يسمح للمغرب استقطاب أولويات القوى الكبرى، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى التهميش الاستراتيجي للجزائر.

[1] – حوسين بلخيرات، **العلاقات الجزائرية المغربية بين الصورة النمطية وتحولات السياق**، 2017/06/27، www.noonpost.irg، تاريخ الاطلاع: 2017/12/21.

- ج- يعتبر المغرب أن الجزائر يعطل الكثير من الفرص الاقتصادية له إما من خلال التحكم في الإمدادات الطاقوية أو من خلال التأثير على القطاع السياحي، الذي يعتبر بالإضافة إلى القطاع الزارعي عصب الاقتصاد المغربي حيث يكرر المغرب في خطابه الرسمي معاناته المستمرة من مسألة غلق الحدود والتي تعتمدها الجزائر لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي.
- د- ساهم العامل الخارجي وتحديدًا السياسة الفرنسية في استدامة "صورة العداوة" في العلاقات الجزائرية المغربية، وذلك لاعتبارات جيواستراتجية تتعلق بالحفاظ على فرنسا باعتبارها القوة الكبرى الأكثر نفوذًا في منطقة المغرب العربي.

مابين تبادل الزيارات وتبادل الاتهامات

رغم رسائل التهنئة المناسباتية بين الرئيس بوتفليقة وملك المغرب محمد السادس إلا أن العلاقات بين البلدين لا تزال في وضع "التوتّر المزمن"، ولا شيء يجعلها كذلك سوى ملف الصحراء الغربية. يناهز عدد الرسائل التي يتبادلها بوتفليقة ومحمد السادس 10 رسائل في السنة، منها ما ارتبط باستقلال البلدين وثورة الجزائر وعيد العرش في المغرب، إلا أن كل تلك الرسائل تحمل وعودا دون عمل.. يتمنى فيها الرجلان دوام الصحة لبعضهما ولشعبيهما ويؤكّدان، للمرة غير المعلومة.. على السعي لبناء اتحاد مغرب عربي..

إن صدور إشارات إيجابية من طرف المغرب بعد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر، مهدت لتحضير لقاء بين البلدين في صيف 1999، إلا أن وفاة الملك الحسن الثاني أدت إلى إرجاء اللقاء، ثم فشل التقارب في سبتمبر/أيلول من العام نفسه بعد اتهام الجزائر للمغرب بإيواء جماعات مسلحة جزائرية. إلى أن تم أول لقاء رسمي يعقد بين الرئيس الجزائري بوتفليقة وملك المغرب محمد السادس في مارس في الجزائر 2005[1].

أيضا، رغم الزيارات التي تبادلها مسئولون في البلدين إلا أن الأمر على مستوى العلاقات بقي "متوتّرا"، أهمها إرسال العاهل المغربي مبعوثا خاصا في جويلية 2016، لم يلتق الرئيس بوتفليقة، هو ناصر بوريطة وهو وزير منتدب للشؤون الخارجية، والذي كلف رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح ووزير الخارجية، رمطان لعمامرة، بتمثيله في ندوة المناخ المنعقدة في مراكش في نوفمبر 2016، وهو تمثيل رفيع جدا قرأ فيه مراقبون رغبة في فتح صفحة جديدة، وقد سبقت تلك الزيارة تصريحات الوزير الأول، عبد المالك سلال لصحيفة "الشرق الأوسط" السعودية دعا فيها إلى "حوار مباشر مع المغرب"، ما اعتبر مؤشرا على تحسن العلاقات بين البلدين.

---

[1] – مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات الجزائرية المغربية ومشكلة الصحراء الغربية**، 2014/10/13، www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2017/11/15.

لكن سرعان ما عادت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المغرب والجزائر إلى نقطة الصفر، بعد حرب التصريحات المندلعة بين مسؤولي حكومتي البلدين الجارين. فبعد اتهام وزير الخارجية الجزائري، عبد القادر مساهل، مصارف مغربية والخطوط الجوية الملكية بالعمل على تبييض أموال وتجارة المخدرات في أفريقيا، ردت الرباط باستدعاء السفير المغربي في الجزائر للتشاور، في تطوراتٍ أعادت تأجيج التوتر إلى العلاقات المغربية – الجزائرية، وتزامنت مع مستجدات في ملف الصحراء الذي هو موضع خلاف بين البلدين.

واعتبرت الحكومة المغربية أن السلطات الجزائرية تحاول وضع عقبات أمام مهمة المبعوث الأممي الخاص إلى الصحراء وإعادة خلط الأوراق السياسية، كما تحاول إظهار الرباط وكأنها تسعى إلى رفض التفاوض بشأن نزاع الصحراء. وفي المقابل، فإن الجزائر تتهم الرباط بأنها تحاول استمالة الأمم المتحدة إلى صفها، وطي صفحة التوتر الذي ساد بين الطرفين في عهد الأمين العام السابق للمنظمة الدولية، بان كي مون، بشأن ملف الصحراء. وكان بان ذكر، في إحدى تصريحاته، ما أسماه "احتلال الصحراء"، الأمر الذي أدى إلى أزمة بين المغرب والأمم المتحدة، انتهت بطرد موظفين أمميين، بقرار من السلطات المغربية، قبل أن تعود المياه إلى مجاريها تدريجياً بانتهاء ولاية الأمين العام السابق. حيث تبادلت الجزائر والمغرب رسائل تهدئة بعد فترة طويلة من توتر العلاقات بين البلدين الجارين، وذلك إثر الزيارة التي قام بها وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، للعاصمة الجزائرية بتاريخ 2018/01/20، في إطار حضوره اجتماع وزراء « حوار5+5 » بين دول ضفتي البحر المتوسط. وعلى الرغم من أنّ الزيارة لا تدخل في إطار العلاقات الثنائية، إلا أنها شكلت حدثاً رمزياً مهماً، اهتم له الإعلام الجزائري أكثر من الاجتماع نفسه، نظراً لكون زيارة الوزير المغربي تأتي بعد نحو 6 سنوات من عدم تبادل الزيارات على هذا المستوى بين البلدين، إضافة إلى السياق المضطرب الذي اتصفت به علاقات البلدين في الأشهر الماضية.

كما هنأ رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، العاهل المغربي محمد السادس بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، في ظل أجواء أزمة بين البلدين بسبب تصريحات نارية من مسئولين بالرباط ضد الجزائر. وهذه الخطوة من رئيس الجمهورية معتادة تجاه العاهل المغربي في المناسبات الوطنية والدينية، لكنها تزامنت هذه السنة مع توتر سياسي بين الجانبين، انطلقت شرارته مع تصعيد مفاجئ من الرباط تجاه الجزائر بسبب مزاعم دعم إيراني لجبهة البوليزاريو. واستدعت الجزائر سابقا السفير المغربي لإبلاغه احتجاجها على هذه التصريحات، لكن السلطات في الرباط واصلت تصعيدها عبر تصريحات لوزير الخارجية ناصر بوريطة، يتهم فيها الجزائر باحتضان لقاءات بين قيادات حزب الله والبوليزايو

دون تقديم أدلة. ولعبت الجزائر ورقة التهدئة تجاه جارتها الغربية، بعد مشاركة وفد برلماني من مجلس الأمة في اجتماع البرلمان العربي بالرباط، لكن المملكة واصلت حملات التصعيد على لسان عدة مسؤولين. ومع ذلك فإن السياق الحالي يشير إلى تبلور مجموعة من التحولات التي قد تدفع إلى حدوث تقارب في العلاقات الجزائرية المغربية في المرحلة المقبلة، وهذه التحولات ترتبط بالأوضاع الداخلية للدولتين كما ترتبط بالبيئة المحيطة بها[1]:

1- أهمية تشكيل محور (جزائري – مغربي) في الدائرة العربية يتصدى لتوجهات اندفاع المحور (الإماراتي – السعودي – المصري) للسيطرة على النظام الرسمي العربي، وقد استغرب هذا المحور التناغم في المواقف الجزائرية والمغربية تجاه الأزمة الخليجية رغم رهانه على عكس ذلك، إذ من الواضح أن هذا المحور الثلاثي ينوي قيادة النظام الرسمي العربي خارج هياكل جامعة الدول العربية، التي لم تبادر إلى طرح الأزمة الخليجية داخلها وهو ما يفرض على كل من الجزائر والمغرب تنسيقات عملية خارج جامعة الدول العربية.

2- الامتعاض المشترك من الإستراتجية الفرنسية التي تهمش كلا الدولتين في مقاربتها لمنطقة الساحل الإفريقي، رغم تأثر كل من الجزائر والمغرب بالأوضاع في تلك المنطقة، حيث أقدمت فرنسا على جملة من الإجراءات المتسارعة منذ تسلم الرئيس الفرنسي الجديد إيمانويل ماكرون قيادة الدولة، ومنها تشكيل قوة جديدة "تجمع قوة الساحل" والتي تضم خمس دول بإشراف فرنسي، بالإضافة إلى طرح فرنسا لمقاربة تنموية جديدة من خلال الاتحاد الأوروبي سميت بـ"تحالف من أجل الساحل"، يضاف إلى ذلك إشراف فرنسا بشكل مباشر على جهود التسوية في ليبيا بما يتجاوز المبادرات الدبلوماسية لكل من الجزائر والمغرب.

3- الارتباط المباشر في الأوضاع الداخلية للدولتين، فما تصفهم السلطات المغربية "بالقيادات الأمازيغية المتطرفة" في إطار ما يسمى بـ"حراك الريف" والتي تقود هذا الحراك، تتشابه في خلفيتها الأيدلوجية والعرقية مع ما تسمى في الجزائر بحركة "الماك" وهي الحركة التي تطالب بانفصال منطقة القبائل عن سيادة الدولة الجزائرية.

4- التحولات السياسية الداخلية في كلا البلدين، فبالنسبة للمغرب فإن تشكيل الحكومة المغربية بعيدا عن السيطرة المطلقة لحزب العدالة والتنمية (يسيطر على 5 وزارات و4 كاتب دولة فقط من بين 39 عضوًا في الحكومة وكلها ليست وزارات سيادية رغم احتلاله للصدارة في الانتخابات التشريعية الأخيرة)، فالقيادات التقليدية لهذا الحزب لها رؤية أيدلوجية ضيقة تجاه النظام الجزائري من حيث تعريفه بأنه "نظام عسكري علماني"[2]، ويقابلها

---

[1] – حوسين بلخيرات، **مرجع سابق**.

[2] – عبد الإله بن كيران، **الحركة الإسلامية وإشكالية المنهج**،(منشورات الفرقان، الدار البيضاء، 1999)، ص 82.

في الجزائر تقليص النفوذ الفرنسي والذي كان يعد أحد العوامل الرئيسية في استمرار العلاقات الصراعية بين الجزائر والمغرب.

5- إعادة انضمام المغرب لمنظمة الاتحاد الإفريقي مؤشر قوي على أن المغرب لم يعد ينظر للعلاقات مع الجزائر انطلاقًا من اعتبارات "الهوية"، التي كانت تفرض عليه تصور حدود سيادته وأمنه القومي ارتباطًا بما يسمى في المغرب "اللحظة التاريخية للدولة العلوية"، والتي تشمل جزءًا من الأراضي السيادية للجزائر أو ما أسماه المغاربة "الصحراء الشرقية" لأن القانون التأسيسي لمنظمة الاتحاد الإفريقي يمنع التعدي على سيادة الدول الأعضاء تجاه بعضها البعض (المادة 4 الفقرة ب تنص على احترام الحدود القائمة على نيل الاستقلال) وهذا يعني أن إعادة انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي تنازل قانونيًا وعمليًا عن أي مطالبة بجزء من الأراضي السيادية للجزائر.

وتناضل عدة أحزاب في الجزائر من أجل فتح الحدود مع المغرب وتطبيع العلاقات معها وأبرزها حزب « جبهة القوى الاشتراكية »، و« التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية » إضافة إلى « حركة مجتمع السلم » ، التي سبق لرئيسها عبد الرزاق مقري، أن اعتبر أنّ استمرار إغلاق الحدود يخدم شبكات التهريب بكل أنواعها، على رأسها تهريب المخدرات، لأن ذلك « يتيح للمجرمين التخفي وسط المواطنين العاديين من الجهتين، الذين يضطرون إلى المرور عبر الحدود خارج القانون ».

الجذور التاريخية

بدأت قصة النزاع المغربي الجزائري، في الواقع، منذ العهد الاستعماري الفرنسي حيث لم يكن هناك رسم للحدود بشكل دقيق وكامل بين البلدين المتجاورين، ولم تكن فرنسا معنية بذلك إلا بعد اكتشاف حقول من النفط ومناجم حديد في المنطقة الحدودية، إذ أعادت ترسيم الحدود بإدخالها كل من "الحاسي البيض" و"كولومب بشار" ضمن المقاطعة الفرنسية للجزائر آنذاك[1]

بعد استقلال المغرب سنة 1956، واستقلال الجزائر سنة 1962، طالب المغرب باسترجاع سيادته على المنطقتين، بالإضافة إلى مناطق أخرى كانت تعود لمغرب قبل الاستعمار مستندًا في ذلك إلى خارطة المغرب الكبير التي نشرها حزب الاستقلال المغربي

[1] – خالد بن الشريف، **إنفوغرافيك: كل ما يجب أن تعرفه عن الصراع المغربي الجزائري، مسبباته وسيناريوهاته المستقبلية**،2015/03/09 ، www.sasapost.com، تاريخ الاطلاع: 2018/01/04.

في 7 يوليو 1956، لكن الجزائر رفضت الطلب، ودعت إلى عدم المساس بالحدود التي رسمها الاستعمار الفرنسي بالاستناد إلى مؤتمر باندونغ المنعقد في 1956[1].

أمام هذا الواقع المتوتر ازداد التصعيد بالمناطق الحدودية بين البلدين إلى أن اندلعت مناوشات في ضواحي تندوف وحاسي بيضة وفكيك، تحولت بسرعة إلى حرب ضروس في أكتوبر من عام 1963، سميت بحرب الرمال، تكبد فيها الطرفان خسائر مادية وبشرية كبيرة، لتنتهي هذه الحرب "السوداء في تاريخ البلدين" بتدخل منظمة الوحدة الأفريقية، التي أرست اتفاق وقف إطلاق النار بينهما في 20 فبراير 1964 [2].

تمت اتفاقية تقسيم الحدود بين البلدين في 15 يوليو 1972، بين الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك المغربي آنذاك الحسن الثاني، إلا أن هذا الأمر لم يعنِ انتهاء العداء. بعد إعلان تكوين جبهة البوليساريو سنة 1973، التي تدعو إلى استقلال منطقة الصحراء الغربية بالجنوب، كدولة مستقلة، قامت الجزائر – بالإضافة إلى دول أخرى– بدعم الجبهة عسكريًّا ولوجستيكيًّا في قتالها مع القوات المغربية في نهاية السبعينيات، الشيء الذي أدى بالجيش المغربي، بعد دحره قوات البوليساريو بعد عناء، في عام 1980 إلى بناء جدار أمني استمر تشييده مدة 7 سنوات، يمتد على طول الحدود الجنوبية بين البلدين الجارين.

وبدأت قضية إقليم الصحراء منذ عام 1975، بعد إنهاء وجود الاستعمار الإسباني بها ليتحول النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو إلى نزاع مسلح، استمر حتى عام 1991 وتوقف بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة. وتصر الرباط على أحقيتها في إقليم الصحراء، وتقترح كحل حكماً ذاتياً موسعاً تحت سيادتها، في حين تطالب "البوليساريو" بتنظيم استفتاء لتقرير مصير الإقليم، وهو طرح تدعمه الجزائر التي تؤوي النازحين الفارين من الإقليم[3].

يعتبر النزاع المغربي الجزائري من أطول النزاعات بين الدول المتجاورة في العالم، تستخدم فيه الأدوات السياسية والإعلامية والمالية والمخابراتية، تعود أسبابه لعوامل تاريخية جغرافية وسياسية، ويبدو أن هذه الحرب الباردة بينهما مستمرة في ظل غياب أي مؤشرات جدية لإنهاء الصراع. ورغم كل محاولات الصلح فقد باءت بالفشل، نظرًا لتجذر الأسباب

---

[1] – Abdelmalek Alaoui, **La même référence**.

[2] – البشير ساكري، **النزاع الجزائري المغربي...سرطان في الجسد المغاربي**، 2015/09/19، www.albayan.co.uk، تاريخ الاطلاع: 2018/04/16.

[3] – وليد عبد الحي، **مرجع سابق**.

المحركة للصراع وتبطنها، والتي تؤدي إلى توليد أسباب أخرى للنزاع بدورها، مما يدخل البلدين في حلقة مفرغة لا نهاية لها.

حينما تنحصر الخلافات السياسية بين الأنظمة الحاكمة فقط، فإنه يمكن حل تلك الخلافات ومحاصرتها، لكن عندما يتم إقحام الشعوب في تلك النزاعات، فإن الأمر يصبح خطيرًا بشكل كبير؛ حيث تتجذر ثقافة العداء في المجتمع، ويبدو أن الوضع بين المغرب والجزائر يسير في هذا الاتجاه، خصوصًا مع التحريض الإعلامي المتبادل بينهما، الشيء الذي قد ينبئ بالأسوأ في القادم، ولا يساعد في كل الأحوال على حل المشكلة بين البلدين. وما زالت تظهر بين الفينة والأخرى دعوات من قبل شخصيات سياسية، تدعو إلى العمل المشترك المغاربي، خصوصًا بعد تهديدات الجماعات المتطرفة التي تسكن حدود المنطقة إلا أن الخلاف بين المغرب والجزائر يقف حائلًا دون ذلك.

ولعل أبرز مخلفات الصراع المغربي الجزائري هو إغلاق الحدود بينهما منذ 24 عامًا، مما سبب مآسي إنسانية بين البلدين الجارين، تجلت في منع تنقل الأفراد والبضائع، على الرغم من أن هناك علاقات اجتماعية واقتصادية راسخة بين ساكنة الجارين.

أخيرًا يجدر بنا عدم إغفال أن هناك كثيرًا من المواطنين المغاربة والجزائريين، الذين تربطهم علاقات طيبة ولا يأبهون كثيرًا بالنزاع السياسي بين البلدين، ويتطلعون إلى اتحاد مغاربي، يتعايش فيه سكان شمال أفريقيا بمختلف انتماءاتهم العرقية والثقافية في أمن وأمان لكن هذا الأمر سيظل مجرد أمنية حالمة، حتى تفتح الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب.

2-السياسة الخارجية الجزائرية تجاه موريتانيا:

لم تتمكن الجزائر في المرحلة التي أعقبت استقلال موريتانيا من بناء تحالفات إستراتيجية ثابتة وغير قابلة للاهتزاز مع هذه الدولة، وذلك بسبب التغيرات السياسية المتتالية التي تعرفها موريتانيا، مع ذهاب أنظمة عسكرية ومجيء أخرى، الرمال السياسية الموريتانية رمال متحركة، حيث أن تجربة هذه الدولة في بناء نظام حكم ما بعد الاستقلال عرف تغيرات متواصلة بما لا يساعد على خلق ثوابت سياسية، تخص كيفية تصور الموريتانيين لشكل مجمَع عليه لنظام سياسي مستقر ومتفق على آلية إفرازه وقواعد تشكيله اجتماعيًّا دون إحداث هزات بشكل متواصل، وهو ما يضطر السياسة الخارجية للجزائر إلى تغيير أدوات التعامل الدبلوماسي بشكل متواصل، بسبب المتغيرات الداخلية في موريتانيا وما يتبعها من مواقف في سياساتها الخارجية.

العلاقات الجزائرية الموريتانية كانت هشة منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، فبعد 6 أشهر من انتخاب بوتفليقة في عام 1999 ربطت موريتانيا علاقات

دبلوماسية شاملة "أكتوبر 1999" مع إسرائيل، بتبادل الزيارات وفتح سفارات في نواكشوط وتل أبيب، وأصبحت موريتانيا ثالث دولة عربية بعد مصر والأردن لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وهذا في حد ذاته خضوع لضغوطات أوروبية وأمريكية[1].

منذ مجيء الرئيس محمد ولد عبد العزيز لم يقم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بأية زيارة لنواكشوط خلال فترة حكمه وحتى الوقت الراهن. بالمقابل، قام الرئيس محمد ولد عبد العزيز بزيارة الجزائر عام 2011. وهي الزيارة التي خفَّفت من موقف الجزائر الرافض للانقلاب الذي قاده ولد عبد العزيز عام 2008، وكان يُنظر إليه جزائريًّا بقلق كبير بسبب ما كانت الجزائر تتوقعه من نتائج لعلاقات ولد عبد العزيز مع المغرب. هنالك إدراك متبادل في الجزائر وموريتانيا لأهمية هذه الأخيرة كعنصر ارتكاز في إنجاح سياسات الجزائر تجاه المغرب، سواء في ملف الصحراء الغربية أو في سعي الجزائر لتحقيق إستراتيجيتها في منطقة الصحراء والساحل لتطويق المغرب في ذلك الاتجاه. واعتبارًا لهذه المعطيات فقد تجاوزت الجزائر عقدة انقلاب عام 2008 في موريتانيا وموقفها منه، وتعاملت بواقعية سياسية مع مخرجاته ونتائجه السياسية. وبالعكس، فقد تعززت صلاتها مع موريتانيا على مدار الأعوام الثلاثة اللاحقة بشكل كبير، خاصة في المجالات الأمنية والاستثمار الاقتصادي.

وفي الوقت الذي تحركت فيه الجزائر في تلك الفترة باتجاه دعم موريتانيا لتولي رئاسة الاتحاد الإفريقي ومنحها مساحات للتحرك وتوسيع دورها الخارجي، وتمكنت من توظيف رئاسة موريتانيا في اتجاه مبادرة تعيين جواكيم شيساني، الشخصية المرفوضة مغربيًّا منسقًا إفريقيًّا خاصًّا بملف الصحراء الغربية، فإن المغرب كان قد قطع الطريق أمام طموح موريتانيا للحصول على عضوية منصب غير دائم بالأمم المتحدة عام 2011. يبدو أن التعقيدات الأهم في العلاقة بين المغرب وموريتانيا ذات أبعاد أمنية وإستراتيجية. وأغلب التوترات الفرعية ناتجة عن التعثر في إيجاد تقارب في الرؤى حول هذه الملفات الكبرى. إن حاجة المغرب إلى موريتانيا أكبر من حاجة الجزائر إليها، سواء تعلَّق الأمر بالحفاظ على الحياد الإيجابي والمتوازن تجاه قضية الصحراء الغربية، أو لكونها معبَرًا جغرافيًّا أساسيًّا للمغرب صوب إفريقيا، وهو ما يعني استمرار التكلفة التي تتطلبها حاجة المغرب الأمنية والسياسية لموريتانيا، وخصوصًا الموقف من قضية الصحراء الغربية[2].

---

[1] – لخضر رزاوي، **موريتانيا تحالفت مع قوى إقليمية على حساب الجزائر**، مقال منشور بتاريخ:2015/04/27، www.echouroukonline.com ، تاريخ الاطلاع:

[2] – كمال القصير، **الاستقطاب المغربي– الجزائري يعقد العلاقة بموريتانيا سياسيا ويفيدها اقتصاديا**، 2015/06/01 ، www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 2017/11/32.

على درب جميع الرؤساء الجزائريين سار الرئيس الجزائري الحالي عبد العزيز بوتفليقة ، وهو درب اعتبر موريتانيا بلدا تأخذ الجزائر على عاتقها منذ استقلالها النهوض به ,حيث قرر في نهاية عهدته الثالثة إعفاء موريتانيا من جميع ديونها في سابقة هي الأولى من نوعها . عادة ما تكون التوترات الدبلوماسية نتيجة انحراف أو تباين في أحد مسارات التعاون الاستراتيجي، والواقع في العلاقة الموريتانية–الجزائرية أن هنالك تباينات في الرؤى حول ترتيب الأوضاع في المنطقة المغاربية وجوارها الإقليمي. ورغم التقارب الواضح مع بداية العهدة الرابعة لحكم بوتفليقة، فقد ظلَّت الرؤى متباعدة بين الموقف الموريتاني من ليبيا الداعم للتدخل الأجنبي، خلافًا للموقف الجزائري الرافض لأي شكل من أشكال التدخل العسكري، وهو ما عبَّرت عنه الجزائر بإصدارها بيان يعارض التدخل العسكري بليبيا بعد دعوة دول الساحل الخمس (موريتانيا، النيجر، مالي، تشاد، بوركينا فاسو) في قمتهم نهاية ديسمبر 2014 في نواكشوط لتدخل عسكري بليبيا، وهي المساعي التي عملت الجزائر على إفشالها ومحاصرتها بالمنطقة، واعتبرت الحكومة الجزائرية أن "تجمع دول الساحل الخمس التي تتعاون معها الجزائر منذ عقود في مجالات أمن المنطقة، وتقدم لها مساعدات غذائية سخية، تدفع باتجاه مناقض للتفاهمات السياسية السابقة، التي تقضي بإبعاد شبح التدخل الأجنبي في منطقة الساحل. وتنسحب التباينات كذلك على ما يتعلق بالموقف من التعامل مع أزمة مالي؛ حيث كانت العمليات العسكرية الموريتانية تمتد في ملاحقة الجماعات المسلحة حتى داخل التراب المالي، عِلمًا بأن سياسة الجزائر في التعامل مع الأوضاع الأمنية في مالي تنحو نحو خيار استبعاد أي نوع من الحلول العسكرية. ، ظهر جليا أن موريتانيا تحالفت مع قوى جهوية في المنطقة، ولديها سياستها الخارجية المبنية على محورين أساسيين، المغرب – أوروبا – أمريكا، كما أن نواكشوط في السنوات الأخيرة تمتنع عن التصويت لصالح لوائح الأمم المتحدة بخصوص الصحراء الغربية، وهذا منعرج للسياسة الموريتانية، فمن حق موريتانيا أن يكون لها خيار سيادي ولكن شرط أن لا يمس بمصالح الجزائر الدبلوماسية[1].

أظهر التوتر الدبلوماسي الأخير بين الدولتين وجود مساحات لتباين الرؤى ويُلاحَظ من خلال بعض التفسيرات التي أدلى بها دبلوماسيون جزائريون سابقون مثل عبد العزيز رحابي، أن خلفيات التوتر الحالي تعود إلى "انخراط موريتانيا في السنوات القليلة الماضية في تجمع الدول الخمس الذي يعمل جاهدًا على تنفيذ إستراتيجية خاصة به، وموازية للإستراتيجية النشيطة للجزائر في منطقة الصحراء والساحل. كما أن إستراتيجية مجموعة

[1] – عبد الرزاق ب، **الجزائر تعلق تعاونها العسكري مع موريتانيا**، مقال منشور بتاريخ: 2016/03/07، www.echouroukonline.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/17.

الدول الخمس تتماشى مع التوجهين الفرنسي والمغربي في تلك المنطقة، حيث ترغب الجزائر في إبعاد أي دور فرنسي أو مغربي للتأثير بالمنطقة.

ثمة عوامل أخرى مهمة في تفسير هذا التوتر الحالي، من بينها التقارب الموريتاني–السعودي في سياق عاصفة الحزم، وكما هو معروف فإن التقارب مع السعودية يقتضي تقاربًا مع المغرب، حيث تعتبر الجزائر أهم معارض عربي للخيار العسكري السعودي في التعامل مع الأزمة اليمنية، وهي رافضة لتشكيل قوة عربية مشتركة. وتُسهم السعودية في التنفيس عن الأزمة الاقتصادية لموريتانيا، وقررت منحها عدة معونات مالية عاجلة لتغطية عجز الموازنة، وضخَّت 50 مليون دولار كوديعة لدى البنك المركزي الموريتاني، ويُتوقَّع "أن يصل حجم هذا الدعم العاجل لأكثر من 300 مليون دولار ستقدمها السعودية لموريتانيا على دفعات[1].

ورغم عدم الإفصاح عن ذلك، تعرف العلاقات الجزائرية الموريتانية فتورا كبيرا حيث مرت العلاقات الثنائية بين البلدين بنوبات من المد والجذر السياسي والعسكري في العقد الأخير بصورة خاصة، وفي نهاية أبريل 2015، شهدت العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وموريتانيا، توترا وفتورا، بعد قرار موريتانيا طرد المستشار الأول بسفارة الجزائر في نواكشوط بلقاسم الشرواطي، إثر اتهامه بالوقوف خلف مقال نشر بإحدى الصحف الإلكترونية الموريتانية اعتبرت أنه يسيء لعلاقات موريتانيا الخارجية، وما تمخض عنه من رد فعل جزائري بطرد أحد المستشارين بسفارة موريتانيا بالجزائر ليلقي بظلاله القاتمة على العلاقات بين البلدين طيلة العامين الماضيين. ويبقى الملف الأمني بين موريتانيا والجزائر مهمًّا في تفسير التوتر الحالي، والملاحظة الأساسية أن الجزائر قد اختارت مستشارًا مكلَّفًا بملف الإرهاب لتطرده من السفارة الموريتانية لديها، ولا يُخفي الجانب الموريتاني منذ فترة امتعاضه من بخل الجزائريين بالمعلومات بشأن منطقة مالي والجماعات المسلحة، خاصة أن موريتانيا الآن أصبحت ذات وجود استخباراتي مهم في شمال مالي.

وبفضل الوساطة التونسية التي أسفرت عن تخفيف التوتر بين الجانبين، دخلت العلاقات بين موريتانيا والجزائر في إطار التهدئة من جديد، حيث قررت الدولتان العودة للتنسيق الأمني في ديسمبر 2016، وإنهاء أزمة دبلوماسية تواصلت 5 أشهر، إلَّا أن هذه التهدئة لم تدم طويلًا، فسرعان ما نشبت الأزمة الأخيرة بين البلدين، التي جمدت الجزائر على أثرها تعاونها العسكري مع موريتانيا، خلفية نواكشوط لإقامة حلف أمني في منطقة الساحل مع جوارها الإفريقي (النيجر وتشاد وبوركينا فاسو ومالي) وتسيير دوريات أمنية من

[1] – كمال القصير، **مرجع سابق**.

دون إشراك الجزائر، وهو ما اعتبرته هذه الأخيرة بمثابة محاولة خلق توازنات جديدة في المنطقة تضعها خارج مجريات الأحداث[1].

ويرجع خبراء، سبب هذا التصدع في العلاقات بين البلدين إلى القلق الجزائري من محاولات موريتانيا بناء منظومة أمنية جديدة دون إشراكها لمواجهة الإرهاب في دول الساحل، وتنامي التنسيق الأمني في المنطقة دون الرجوع إليها، في الوقت الذي تعد فيه الجزائر البلد الأكبر والأغنى بموارده بين الدول الموقعة على هذا التجمع، مما اعتبرته انتهاكًا صارخًا لمبادئ العلاقات الدولية والشراكة الإستراتيجية بين البلدين الشقيقين.

كما أرجعت السلطات الموريتانية قرارها الأخير بغلق حدودها الشمالية مع الجزائر وجعلها منطقة عسكرية إلى الصعوبة التي تواجهها في التفريق بين المهربين والمدنيين وقالت وزارة الدفاع الموريتانية، إنّ هذا الإجراء جاء بعد اتساع حركة المهربين، وصعوبة التفريق بين المدنيين والضالعين في شبكات التهريب".

القرار الموريتاني، جاء مباشرة بعد تبادل قوة من الجيش الموريتاني النار مع مجموعة من مهربين مسلحين في شمال البلاد، وقالت وسائل إعلام محلية إنّ طائرة عسكرية تابعة للجيش الموريتاني دخلت في مطاردة مع مجموعة من المهربين على متن 4 سيارات مسلحة في المنطقة العسكرية المغلقة وقصفت إحدى السيارات، ما أدى لتعطل عجلاتها الخلفية، وتحول ركابها إلى السيارات الأخرى، وتواصلت المطاردة إلى أن دخلت السيارات في مجموعة من سيارات المنقبين عن الذهب. حري بالذكر أن المنطقة الشمالية لموريتانيا تعرف نشاطا متزايدا لعصابات التهريب الدولي يمتد حيز نشاطها من حدودها مع مالي شرقا وحدودها مع الجزائر شمالا وصولا إلى منطقة الكركرات الحدودية غربا.

إن استقرار العلاقات بين البلدين الشقيقين يبقى رهين تعاطي موريتانيا مع ملف الصحراء وعلاقتها بالمغرب من جهة، والعمل على إشراك الجزائر في أنشطة مجموعة دول الساحل الإفريقي من جهة أخرى. فكل من تولى نظام زمام الأمور في موريتانيا وجد نفسه إزاء معادلة الاستقطاب بين المحور المغربي أو الجزائري. وبنفس المنطق يصبح صعبًا عليه بناء علاقات متساوية من حيث القوة والعمق مع الدولتين معا من ناحية، أو الوقوف على الحياد من الإشكالات السياسية القائمة بينهما وتداعياتها من ناحية أخرى. و كلما ضعفت العلاقة بين موريتانيا والجزائر إلا تقوت بينها وبين المغرب، وحين تضعف مع المغرب فإنها تتقوى بالضرورة مع الجزائر. لكنها بالمحصلة تتمحور حول الصعوبة التي تواجهها موريتانيا

[1] – عماد عنان، **هل تتورط الجزائر في عمل عسكري ضد موريتانيا؟** مقال منشور بتاريخ: 2016/04/06 ، www.noonpost.org ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/16.

في تحقيق التوازن في العلاقة مع كل من المغرب والجزائر في آن واحد. وعلى هذا الأساس يمكن تفسير الأزمات الدبلوماسية التي تلوح بين الفينة والأخرى بكونها جزءًا من طبيعة الاستقطاب والتجاذب في العلاقات بين هذه الدول الثلاث. ونتيجة لحاجة موريتانيا إلى كل من المغرب والجزائر في المجال المغاربي سواء أمنيًّا أو اقتصاديًّا، فإنه يصعب تصور وجود تحالف مع أحدهما على حساب الآخر بشكل دائم وثابت. وبذلك يتم معالجة هذه المعادلة الصعبة من خلال أداء دبلوماسي موريتاني متغير في كل فترة، بالتقارب مع هذا الطرف في مرحلة، ومع الآخر في مراحل أخرى. ويبقى خيار التأثير من بوابة الاقتصاد خيارًا جذابًا يسعى إليه المغرب والجزائر؛ حيث نشهد تناميًا على مستوى الحضور والتأثير الاقتصادي من جانب الدولتين.

التعاون الاقتصادي والأمني بين البلدين

ارتفع حجم التنسيق الاقتصادي بين الجزائر وموريتانيا في السنوات الثلاث الأخيرة مع وجود لجنة عليا مشتركة بين الدولتين. ويمكن اعتبار أهم الاستراتيجيات ذات البعد الاقتصادي المؤثر هي مشروع طريق "تيندوف–شوم الموريتانية" الذي سعت الجزائر إلى إنجازه، وهو طريق يبلغ طوله ما يقارب 1000 كلم، وربما كان سيشكِّل مسارًا جديدًا في العلاقة بين الدولتين في حال إنجازه وعدم تعثره؛ حيث يتيح للجزائر إيجاد منفذ على المحيط الأطلسي. وهو ما فتح الباب للحديث عن دور مغربي ضاغط باتجاه إقناع موريتانيا بالعدول عن المشروع بالنظر لأضراره المحتملة على الرباط. كما تمتلك شركة النفط الجزائرية "سونا طراك" نسبة 40% من مشروع استخراج النفط من حوض تاودني بالشمال الموريتاني.

بلا شك يحتاج النشاط الاقتصادي للجزائر في موريتانيا إلى شبكة حلفاء سياسيين في الداخل، ويمكن اعتبار المنافسة على العلاقة مع النخب السياسية والاقتصادية الذي تواجهه الجزائر داخل موريتانيا من طرف المغرب أحد عوامل عدم تمكن الحضور الاقتصادي من بلوغ أهدافه بالتأثير سياسيًّا، لأسباب أهمها الاصطدام بشبكة التحالفات المغربية في موريتانيا.

وفي إطار تعزيز التعاون المغاربي، قررت الجزائر وموريتانيا لأول مرة إنشاء معبر حدودي بينهما للرفع من التبادل التجاري وتطوير حركة النقل بين البلدين، وأعلِن عن ذلك القرار في الدورة الـ18 للجنة العليا المشتركة الجزائرية – الموريتانية، التي انعقدت نهاية ديسمبر 2016، وكان بلقاسم حرشاوي، المدير العام لـ«طاسيلي» الجزائرية قد كشف عن إعدادات متقدمة لفتح خط جوي متبادل بين المطار الدولي بالعاصمة نواكشوط ومطار مدينة ‘تندوف الجزائرية، وأضاف ذات المتحدث أن تسير قريبًا شركة طيران موريتانيا والخطوط الجوية الجزائرية رحلتين أسبوعيًا علي الخط المذكور.

رغم تعقيدات العلاقات السياسية مع كل من المغرب والجزائر فإن موريتانيا تتبنى مقاربة اقتصادية تستفيد من معطيات الاستقطاب لخلق بيئة تنافسية بين المغرب والجزائر على أرضها؛ حيث تندفع الدولتان إلى تأكيد حجم حضورهما وتأثيرهما الاقتصادي بهدف تحقيق نتائج سياسية على المدى البعيد. وتستفيد موريتانيا من هذه التعقيدات نفسها، ومن عنصر الاستقطاب بما يفيد اقتصادها الضعيف ويمنحها فرص تطوير بنيتها التحتية.

وترتبط الجزائر مع موريتانيا بمجموعة من الاتفاقات الأمنية، أهمها معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989، والاتفاقية الأمنية لتشكيل ما يسمى بمجموعة دول الميدان (الجزائر، وموريتانيا ومالي، والنيجر)، التي عقدت بمدينة تمنراست بالجزائر، في يوليو 2010. وتنص الاتفاقية على تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى اتفاقية أمنية ثنائية بين وزارتي الدفاع في البلدين وقعت عام 1988، ونصت على التعاون العسكري في مجالات التدريب بين البلدين، وتسهيل النقل الجوي العسكري.

تحولت الصحراء الكبرى بين موريتانيا ومالي والجزائر إلى قاعدة خلفية للجماعات المسلحة، ما جعل مصالح الدول الثلاث بما فيهم المغرب خصوصًا الجزائر وموريتانيا تجتمع بعد أن فرّقتها عدّة ملفات، الخطر الإرهابي على المنطقة زادت حدته ، إذ ضرب في العمق الموريتاني عدة مرات منذ عام 2005، هذا إلى جانب عمليات اختطاف الرهائن الأجانب التي تنامت، هذا الخطر عجّل من تقارب الجزائر مع موريتانيا والعمل على التنسيق الأمني المشترك لمحاربة ظاهرة الإرهاب، وهو ما تجلى في توقيع البلدين لمعاهدة التنسيق الأمني وفتح قاعدة عسكرية مشتركة مقرّها تمنراست الجزائرية، كما شهدت الحدود بين البلدين مراقبة كثيفة وتنسيقًا، أدى إلى إحباط و تقويض عمل المهربين والجهاديين[1].

لا تخفي الحكومة الجزائرية قلقها من محاولات «جهات في المنطقة» بناء منظومة أمنية لمواجهة الإرهاب في الساحل دون إشراكها، مع أنها البلد الأكبر من حيث الموارد والتجهيزات، وترى الجزائر أن محاولات إقصائها غير ممكنة وغير مجدية أيضًا، وأنه إذا تم فسيكون على حساب المنطقة، بيد أن صحيفة «لوموند» الفرنسية أشارت في مقال لها إلى أن فرنسا، التي تمول مجموعة دول الساحل، وتُعد وسيطها لدى الاتحاد الأوروبي والمانحين الدوليين، تعمدت إقصاء الجزائر بعد تجارب سابقة لم تكن في المستوى المطلوب مثل تجربة مجموعة «دول الميدان» (الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر)، التي لا أثر لها على أرض الواقع، وفقا للصحيفة.

---

[1] – عبد القادر بن مسعود، **ما قد تريد معرفته عن علاقة الجزائر بموريتانيا بعد أزمة الحدود**، 2017/06/17، www.sasapost.com ، تاريخ الاطلاع: 2018/03/17.

يأتي ذلك، في حين أن مراقبين يربطون استياء الجزائر من تصرفات نواكشوط، بالدور الكبير الذي تلعبه موريتانيا في «مجموعة الدول الخمس في الساحل»، حيث احتضنت نواكشوط اجتماعها التأسيسي، وتستضيف حاليًا مقرها الدائم، هذا، وكان الاجتماع الأخير الماكرون بالدول الخمسة في « قمة باماكو» قد أسفر عن تحديد شكل القوة المشتركة التي تغيب عنها الجزائر، وفي ختام القمة تم تهديد الجزائر برفع يدها عن المصالحة المالية.

واستقبلت المغرب هذا التفاهم والتقارب الجزائري الموريتاني بعد قطيعة وصلت حدّ طرد السفراء، بقيام الجيش المغربي بحركات تنشيطية على المثلث الرابط الحدود بين موريتانيا والجزائر، وقالت مصادر لصحيفة الصباح المغربية أن إعادة انتشار ضباط شاركوا في حرب اليمن داخل المثلث الحدودي قد تم بدواعي «مراقبة تدفق الأسلحة».

الجذور التاريخية

تظل موريتانيا أكثر دول المغرب العربي تناسيا في ذاكرة العلاقات السياسية بالنسبة للجزائر، لكن فيضا من العلاقات التاريخية ومحطات من النضال الوطني المشترك من أجل الدولة الوطنية، وزخما من الخلافات التي طرأت في العلاقة بين الجزائر وموريتانيا بسبب قضية الصحراء الغربية، تكشفها مذكرات الرئيس الموريتاني الراحل مختار ولد داداه الذي حكم موريتانيا من ماي 1961 إلى غاية 10 جويلية 1978، حين أطاح به انقلاب عسكري بقيادة العقيد ولد هيدالة، أبقاه رهن الاعتقال حتى إطلاق سراحه ونقله للعلاج في باريس في أكتوبر 1979[1].

في العام 1960 حصلت الجمهورية الإسلامية الموريتانية على استقلالها من فرنسا في ظرفية كانت تعيش فيها البلاد مخاضا عسيرا، بفعل عوامل داخلية منها البداوة وغياب الكوادر البشرية وضعف الموارد الاقتصادية، وتحديات خارجية غذتها أطماع الجيران في بلد كان في إرهاصاته الأولى في تلك الأيام. ورغم وقوف العديد من الدول العربية مع مشروع الدولة الموريتانية، إلا أن الجزائر واكبت نهوض الدولة الموريتانية في صمت حتى وقفت على أشدها بشهادة أول رئيس موريتاني.

اختار مؤسس الدولة الموريتانية "المختار ولد داداه" عنوان "نحن والجزائر" لفصل عريض من مذكراته التي كتبها قبل وفاته عام ،2003 وتحدث فيها عن دور الجزائر في بناء موريتانيا. ويقول الرئيس ولد داداه "إن العلاقات الموريتانية الجزائرية تطورت تطورا

[1] – عثمان لحياني، **الود وأسرار الخلافات بين موريتانيا والجزائر** ، مقال منشور بتاريخ: 2016/04/29 ، www.elkhabar.com ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/20.

كبيرا بعد زيارته للجزائر عام 1967 حيث نشط التنسيق الدبلوماسي بين البلدين على جميع المستويات الخارجية." وعلى الصعيد الداخلي يقول الرئيس ولد داداه"(..تطور التعاون الموريتاني الجزائري بنشوة وحماس حتى سنة 1967...) بل إن الجزائر أعانتنا كثيرا".

ويكشف الرئيس ولد داداه في مذكراته أن الرئيس بومدين أبلغه أن الملك الحسن الثاني طلب من الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال السماح للجيش المغربي بالعبور من تندوف لغزو موريتانيا التي كان المغرب يعتبرها منطقة أصيلة تابعة له، وعاند كثيرا للمطالبة بها، ودفعت الرباط عام 1960 إلى قطع علاقاتها مع تونس، احتجاجا على إعلان الرئيس الحبيب بورقيبة الاعتراف باستقلال موريتانيا.

ثم يتابع الرئيس "ما بين 1967 و1975 كونت الجزائر الكثير من الأطر العليا والمتوسطة المدنية والعسكرية وهذا ما يفسر أن أكبر جالية طلابية عندنا في الخارج كانت في الجزائر وكانوا كلهم تقريبا ممنوحين من طرف الحكومة الجزائرية..وعلى الرغم من أن الجزائر كانت تعاني نقصا في الأساتذة والأطباء فإن ذلك لم يمنعها من إيثارنا ببعضهم فضلا عن البعثات الفنية وبعثات المساعدة الدائمة".

ويضيف الرئيس "ما كان لإنشاء العملة الوطنية والبنك المركزي، في 1973م، أن يتحققا في الظروف الجيدة التي تما فيها لولا العون النفيس الذي قدمته لنا السلطات المصرفية الجزائرية ..وفي هذا المجال أثبتت السلطات الجزائرية كثيرا من التضامن والاستعداد و النجاعة". وللجزائر الفضل في انتماء موريتانيا للجامعة العربية حيث يقول الرئيس الراحل فيما يتعلق بانتماء موريتانيا للجامعة العربية نذكر للأمانة التاريخية، أن السيد بومدين قام بالكثير من الجهود ليتم هذا الانتساب في أكثر الظروف علنية حيث حرص الرئيس بومدين خلال رئاسته للقمة العربية على الإعلان عن تبنى هذه العضوية في قمة الجزائر بدل أن تقبل هذه العضوية على مستوى أخفض أي على مستوى وزراء الخارجية وفقا للعادة المتبعة"[1].

وبخصوص تأميم مناجم الحديد "ميفرما" الذي كان أكبر قرار سيادي تتخذها موريتانيا بعد الاستقلال يذكر الرئيس المختار ولد داداه في مذكراته أن الزعيم الجزائري هواري بومدين كان أول المطلعين على قرار التأميم حيث قدم له نصائح بالتروي خوفا من ردة الفعل الفرنسية. وقال "إن الفرنسيين قادرون على القيام بأي شيء بما في ذلك الإطاحة بالنظام الوليد، إذا ما مست مصالحهم، مؤكدا أن الجزائر تضع كافة إمكانياتها تحت تصرف

[1] – سيد احمد ولد الخليفة، **العلاقات الجزائرية الموريتانية..تاريخ حافل بالعطاء**، 2014/03/30، www.afrigatenews.net ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/15.

موريتانيا فيما إذا تعرضت لمضايقات فرنسية". ولم يستبعد المختار ولد داداه احتلال فرنسا لمدينتي ازويرات ونواذيبو وعلى الفور أكد له الرئيس بومدين أنه سيتخذ ما يلزم من الإجراءات الضرورية. وعندها تم الاتفاق على وضع وحدات من الجيش الجزائري في حالة تأهب يوم الإعلان عن قرار التأميم في الثامن والعشرين نوفمبر 1974م، وهي جاهزة للتدخل عند أول نداء للرئيس المختار ولد داداه[1].تلك واحدة من قصص الكفاح الوطني المشترك بين الجزائر وموريتانيا من أجل تحرير مقدرات الاقتصاد من سلطة المستعمر الفرنسي، يسردها الرئيس ولد داداه في مذكراته.

ويلخص الرئيس ولد داداه في مذكراته "لقد أظهر بومدين كثيرا من الاستعداد والرغبة في مساعدتنا في مرحلة حاسمة من نضالنا، بروح نضالية وبتجرد ملحوظ، ما ترك أثرا عميقا في نفسي، وأعتبر أن له وللجزائر دينا كبيرا علي وعلى بلادي، بالرغم من أذاه الشديد بعد لقاء بشار في 10 نوفمبر 1975".

كان لقاء بشار بحسب ما يرويه الرئيس ولد داداه عاصفا وحاسما بالنسبة للرئيس بومدين فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، ويؤكد نفس المصدر أنه سمع من بومدين ما يفيد بأن "الجزائر لن تقبل أبدا المخطط المكيافيلي الذي يعد له الحسن الثاني بتواطؤ من إسبانيا الفاشية، ولن تقبل أبدا أن توضع أمام الأمر الواقع، ولن تفرط أبدا في مصير الشعب الصحراوي، وإذا اقتضى الحال فستضع تحت تصرفه كل وسائلها المادية والبشرية، وإذا لم يكن ذلك كافيا فسنلجأ إلى التضامن الثوري العالمي من أجل جمع 50 و65، بل 100 ألف مقاتل من أجل الحرية، ومنع المغرب من سحق الشعب الصحراوي"[2].

يقول تجمع الموريتانيين خريجي الجامعات الجزائرية أن مستقبل العلاقات بين البلدين سيكون واعدا في السنوات المقبلة، والسبب في ذلك يعود إلى أن اغلب النخبة الموريتانية هي من خريجي الجامعات الجزائرية، فأكثر من نصف الأطباء الموريتانيين اليوم تخرجوا من الجامعات الجزائرية، حالهم حال مئات المهندسين والأطر والضباط، وهو ما يعني أن صناع القرار في موريتانيا خلال العقود المقبلة سيكونون ، إما درسوا في الجزائر أو تدربوا فيها ونتيجة ذلك معروفة نخبة موريتانية تؤمن بتوجهات الجزائر الإقليمية والدولية.

خلاصة الفصل الثالث:

إنّ الجزائر لازالت تمارس سياسة الانكفاء الذاتي ومحاولة التعديل السلوكي بعيدا عن الخوض في شؤون الداخلية للدول مصدر الأزمات الأمنية، وهذا ما سيشكّل في حد ذاته

[1] – عبد القادر بن مسعود، **مرجع سابق.**

[2] – عثمان لحياني، **مرجع سابق.**

خطرا على الواقع السياسي داخل النظام الجزائري، وسيؤدّي إلى استيراد مشاكل اجتماعية في المستقبل تعجز عن حلّها المقاربات الأمنية المعمول بها من طرف النظام السياسي في مواجهة التوترات الاجتماعية الداخلية، حيث لا يظهر أي مؤشّر فعلي، يسمح بالتنبّؤ بتغيير على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية، أو حتى مراجعة مواقفها مع دول الجوار المغاربي خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة، وهذا ما يجعل من مخرجات السياسة الخارجية الجزائرية عبارة عن سلوك موقفي صامت، يتسم بالضبابية وعدم الوضوح، ويجعل من الدور الجزائري في المنطقة ثانوي مقارنة مع دول تعتبر ذات مركز هامشي بالنسبة للنزاعات الحاصلة.

ومن المرجح أن تكون علاقة النظام الليبي الجديد مع الجزائر متوترة، على المدى القصير. ونفس الشيء يقال عن العلاقة بينه وبين المغرب. في المقابل، ستكون العلاقة مع موريتانيا عادية إن لم نقل جيدة ومع تونس أيضا. هذا يعني أن المنطقة قد تدخل سياسة المحاور مجددا: محور ليبي–مغربي يقابله محور جزائري–موريتاني، بينما ستسعى تونس للحفاظ على مسافة معقولة من المحورين تفاديا لاستعدائهما. إن ظهرت مجددا سياسة المحاور فإنها ستزيد وضع الاتحاد المغاربي تعقيدا. من هذا المنطلق يبدو أن العلاقات المغاربية البينية لن تخرج سليمة من المحنة الليبية. لكن من المرجح أن تكون حالة الاستقطاب هذه ظرفية لأن استتباب الأمن في ليبيا مصلحة مشتركة لعدد من الأطراف الرئيسية. ثم إن تحديات الأوضاع الأمنية بالمنطقة –والمتمثلة أساسا في ملفات الأزمة الليبية والإرهاب والهجرة غير النظامية– تستدعي هي الأخرى توثيق عرى التنسيق والتكامل بين حكومات المنطقة، بما يضمن تحصين المنطقة ككل من الوقوع في الفوضى وأتون الاضطرابات الأمنية.

نُقل عن الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران الذي يروى أن وزير دفاعه سأله مرة عن الدولة التي يخشى منها، فأجابه بأنه يخشى من بلجيكا بالدرجة الأولى. استغرب وزير الدفاع الفرنسي جواب رئيسه المحنك، خاصة وأن بلجيكا دولة صغيرة مقارنة بفرنسا. وطلب منه أن يفسر له سبب خشيته من بلجيكا الجارة فقال ميتران "إن العلاقات مع الدولة الجارة لا تحكمها الأعراف الدبلوماسية التي تخترع اختراعا من أجل المصالح، بل تضبطها علاقات التاريخ والمصير، وإذا انهارت هذه العلاقات فذلك سيكون شبيها بانهيار جزء من كياني، وهذا ما أخشى منه".

الخـاتـمـة

الخـاتمة

يصعب فهم السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها العام، من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة، ويزداد هذا التوجه صعوبة إذ لم تتم موضعة هذه الدبلوماسية ضمن التدبير السياسي العمومي، فالسياسة الخارجية الجزائرية تتكئ على جملة مقومات وثوابت دستورية وقانونية، شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري الدبلوماسي.

وإذا أردنا تقديم وجهة نظر تقييمية للسياسة الخارجية في ظل حكم الرئيس بوتفليقة من الممكن القول أن دبلوماسية الفعل تبقى الكفة المرجَحة، في إطار عقيدة أمنية تتضح من خلالها المصالح و آلية التفاعل مع التهديدات، و مراجعة تأثير البعد القيادي تتطلب الموازنة بين شخصية القائد السياسي و المكانة و الدور الفعليين للجزائر. أما على الصعيد التنفيذي للسياسة الخارجية للجزائر فقد لاحظنا رواج الدبلوماسية الجزائرية خلال العهدتين الرئاسيتين الأولى والثانية، في حين تبقى حصيلة العهدتين الأخيرتين محتشمة لأسباب متعددة منها ما هو داخلي ومنها ما يتعلق بالبيئة الإقليمية.

النتائـــــج

من خلال الدراسة للسياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة تجاه دول الجوار المغاربي توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج مفادها:

- الاهتمام الجديد للسياسة الخارجية الجزائرية بات يركز على البعد الأمني سيما مع انتشار ظاهرة الإرهاب، ومختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود والأوطان (جريمة منظمة، تجارة المخدرات..)، وهذا يتطلب دبلوماسية من نوع جديد "الدبلوماسية الأمنية" ويبدو أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد نجح إلى حد ما في هذا الأمر. لكن إذا أرادت الجزائر فعلا تعزيز أمنها القومي، عليها العمل جديا في إطار إقليمي مغاربي، أي الاندماج الحقيقي في اتحاد المغرب العربي والتنسيق مع باقي أعضائه لبناء صرح مغاربي متكامل قادر على مجابهة الأخطار الأمنية المحدقة.

- إن أزمة السياسة الخارجية الجزائرية العاجزة عن التوفيق بين ما يوصف بالمبدأ الثابت المؤكد لعد التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة، والمعايير التي تقتضي النشاط والحيوية والحضور الفاعل في المسائل الإقليمية من جهة أخرى، جعل الجزائر تبدو متنازلة عن الدور الذي يمنحه إياها موقعها الحيوسياسي في الاضطلاع بدور إقليمي عبر

المبادرة الدبلوماسية، والقيادة، والوساطة، وقد ترك الموقف الجزائري مما حدث في الفضاء المغاربي انطباعا قويا في الخارج، مجمله أن ردة فعل الجزائر– بغض النظر عن توجه موقفها– كان اقل مما يمنحه دورها كقائد إقليمي.

➢ إن التحرك الجزائري يبدو محكوما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار، ولا يزال هذا المبدأ مقدسا في نظر الجزائر، بل إن أحد أسباب توتر العلاقة مع دول الجوار المغاربي كان تدخلها من أجل تشجيع التمرد على بعض الأنظمة القائمة لدول أخرى .

➢ إن الجزائر تبقى ملتزمة ببناء اتحاد المغرب العربي من خلال مواصلة دعم جهود الأمم المتحدة من أجل "حل عادل و نهائي لمسألة الصحراء الغربية يفضي إلى تقرير مصير شعب هذا الإقليم". هذا إلى جانب دعم الجزائر المستمر لجهود الممثل الخاص للأمم المتحدة المكلف بليبيا من أجل "استتباب عاجل للسلم والأمن والمصالحة الوطنية لفائدة الشعب الليبي الشقيق في الحفاظ على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية لهذا البلد". وستستمر الجزائر في إقامة علاقات حوار و أخوة و تضامن و تعاون و حسن الجوار وهي "علاقات تتمنى في أن تتوسع لكافة جيرانها المغاربة في إطار احترام الشرعية الدولية".

الـملاحـق

المحلق رقم (1)

محددات صنع القرار في السياسة الخارجية

العوامل السيكولوجية التي تسهم في صنع قرارات السياسة الخارجية	العوامل الدولية والمحلية لقرارات السياسة الخارجية
الانسجام المعرفي	الردع
مجموعة الخيارات المتاحة(المخاوف الفورية)	سباق التسلح
العواطف	المفاجأة الإستراتيجية
الصور	تشكيل الأحلاف
منظومة المعتقدات والخرائط المعرفية	نمط نظام الحكم لدى الخصم
المقارنات والتعلم من الحالات المشابهة	الظروف والمصالح الاقتصادية
شخصية القائد	الرأي العام
نمط القيادة	الدوائر الانتخابية

المصدر: فهم صنع القرار في السياسة الخارجية

أليكس مينتس وكارل دي روين الابن

خريطة: بلدان المغرب العربي

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

Studies.aljazeera.net

المحلق رقم (2)

النزاع المغربي الجزائري: أسبابه، آثاره وسيناريوهاته

قائمة المراجع

1 . النصوص والقوانين:

- ✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور سنة 2008**، الجريدة الرسمية، ع 63، المؤرخ في 2008/11/16، المادة 26.
- ✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور سنة 1996**، المواد 70،77، 97، 130.

2. الكتب بالعربية والأجنبية:

أ. باللغة العربية

1) أبو زكرياء يحيى ، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**،(دار ناشري للنشر الالكتروني، جوان 2003).
2) أليكس مينتس و كارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2016).
3) بن كيران عبد الإله ، **الحركة الإسلامية وإشكالية المنهج**،(منشورات الفرقان، الدار البيضاء، 1999).
4) جرغون عرفات علي ، **العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع....الانفراج.....التوتر** ،(العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016).
5) عبد العال وائل ، **الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية**،(سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام، جامعة بيرزيت، 2018).
6) عبد العظيم الشيمي محمد ، **تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في أزمة الخليج الثانية**، (دار المكتب العربي للمعارف، بيروت، 2014).
7) عرفات علي جرغون، **قطر وتغير السياسة الخارجية:حلفاء.....أعداء**، (دار العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2016).
8) فونتنال جاك ، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو اقتصاد**، ترجمة محمود براهم (ديوان المطبوعات الجامعية،2016، الجزائر،).
9) كامل الخزرجي ثامر ، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009).

ب. باللغة الأجنبية:

1) Achour Cheurifi, **La classe politique Algérienne de 1900 a nos jour**,(Casabah Editions, Algérie, 2001).

3 . االمقالات العلمية:

أ. باللغة العربية

1) بلقاسمي مولود ، **الموقف الدفاعي للجزائر تجاه الأزمة الليبية**،(مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع11، 2017/12/02).

2) بوبوش محمد ، **مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية**، (الحوار المتمدن، ع 2736، 12 أوت 2009).

3) بوسعدية رؤوف ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**،(مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،ع9 ، جوان 2016).

4) خلف موسى حسين، **إدارة أزمات السياسة الخارجية**، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2014/11/13).

5) دلامي محمد عربي ، **السياسة الخارجية:دراسة في المفاهيم،التوجهات والمحددات**، (مجلة دراسات وأبحاث ع25، 25 ديسمبر2016).

6) **الرقابة الدستورية للمعاهدات**، مجلة المجلس الدستوري الجزائري، تصدر عن المجلس الدستوري الجزائري، العدد 01، 2013.

7) زغوني رابح ، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي**، (مجلة سياسات عربية،ع23، نوفمبر 2016).

8) الصيداوي رياض ، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة**،(الحوار المتمدن، ع 1852، 2007/03/12).

9) عبد الحي وليد ، **العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيواستراتيجية**،(سياسات عربية، ع 6،جوان 2014).

10) عمران ماجد ، كلثوم فيصل ، **السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان**،(مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، ع 1، 2011).

11) عمرو حسن الناظر، **الأداة العسكرية في صنع السياسة الخارجية بالتطبيق على الحرب الروسية على جورجيا حول أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية**،(الحوار المتمدن، ع 3564، 2011/12/02).

12) غبار رضا، **الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016**، (دفاتر القانون والسياسة، ع 15،جوان2016) .revues.univ-ouargla.dz

13) الكفارنة أحمد عارف ، **العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية،** (مجلة دراسات دولية، ع42).

ب. باللغة الأجنبية:

1) Kebdani Fouad, **Argelia Y El Magreb: Un Pasado Común E Incapacidad De Construir El Futuro** ,(Oussour Aljadida, N° 16-17, April 2014-2015) p2.

4 . الأطروحات والمذكرات:

1) أوشريف يسرى ، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**،(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2015-2016).

2) بونقطة محمد مسعود ، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي**، (أطروحة دكتورا، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي،كلية العلوم السياسية،جامعة الجزائر3) .

3) بيرم فاطمة ، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009).

4) جدي أمال ، بوزيان خولة ، **العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف وأثره على الموقف الفرنسي تجاه الثورة**،(مذكرة ماستر، قسم التاريخ والآثار، جامعة تبسة، 2019/2015).

5) حشود نور الدين ، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004**،(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة، 2005).

6) سعيد العوضي مبارك ، **المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 1980-2010**،(مذكرة ماجستير،كلية العلوم السياسية، الكويت،2011).

7) سليمان ريم التاج، **أثر العوامل الداخلية على سياسة السودان الخارجية**، (شهادة البكالوريوس، جامعة الخرطوم، 2013).

8) عائشة بوزيد ، **هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية: قضية الصحراء الغربية نموذجا**، (أطروحة دكتورا، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر، 2017/2016).

9) العطري ميلود ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008/2007).

10) غسان سامي علي ، **السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية دراسة حالة: البرنامج النووي الكوري الشمالي**، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بغداد،2017).

11) غلام نجيب ، **دور المتغيرات الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا تجاه إفريقيا في فترة 1990-2015** (مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جوان 2017).

12) فتاك مهدي، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي: تونس والمغرب نموذجا 1999/2009**، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011/2010).

13) قاسم رشيد ، **مشاريع الوحدة المغاربية، مؤتمر طنجة المغاربي-أنموذجا-**(مذكرة ماستر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة ، 2015/2014).

14) مقدر عبد الباسط ، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي،(2010-2016)** ، (مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجلفة، 201/2016/).

15) موسم عبد الحفيظ ، **الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية**،(أطروحة دكتورا، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2016/2015).

5 . الملتقيات و المحاضرات:

1) برقوق محند ، محاضرة بعنوان: **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية**، (ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل وضغوطات الخارج قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، 5 و6 نوفمبر 2007).

2) بن الشيخ عصام ، **محاضرات سياسة الجزائر الإقليمية والدولية**، جامعة ورقلة ،2016/2015.

3) بوطورة مصطفى ، **محاضرة بعنوان دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية والدولية وحماية الوطن من تداعياتها السلبية** ، ديوان وزارة الشؤون الخارجية ، الجزائر، 29 جوان 2016.

4) بوقارة حسين ، **محاضرات في السياسة الخارجية** ، سنة أولى ماجستير، جامعة قسنطينة، 2003/2002 .

5) الهتاش ناجي محمد ، **محاضرات السياسة الخارجية**،المرحلة الرابعة،جامعة تكريت، 2012/2011.

6 . المواقع الالكترونية:

أ. باللغة العربية:

1) أحمد شوكت أسماء ، **القيادة السياسية والتغير السياسي في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى**، 2016/07/26، democraticac.de ، تاريخ الاطلاع:2018/02/01.

2) أزراج عمر، **العلاقات الجزائرية التونسية...شعارات نائمة وواقع مر**، 2015/10/29، alarab.co.uk، تاريخ الاطلاع: 2018/01/07.

3) / ، **ماذا يحدث للسياسة الخارجية الجزائرية؟** مقال منشور بتاريخ 2017/11/23 www.alarab.co.uk ، تاريخ الاطلاع:2018/02/18.

4) أسامة الحدي، **صنع القرار في السياسة الخارجية**، 2009/11/11،9alam.com، تاريخ الاطلاع: 2017/12/15.

5) ب عبد الرزاق، **الجزائر تعلق تعاونها العسكري مع موريتانيا**، 2016/03/07، www.echouroukonline.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/17.

6) بدون مؤلف، **العلاقات التونسية الجزائرية بين الماضي والحاضر**، 2014/03/26، www.afrigatenews.net ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/19.

7) / ، **العلاقات الليبية الجزائرية ما بعد 17 فبراير وأزمة الانقسام السياسي**، قسم قضايا الأمن العسكري والسياسي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2018/03/03.

8) / ، **ما هي حقيقة توتر العلاقات بين تونس والجزائر**، 2015/06/21، www.noonpost.org، تاريخ الاطلاع: 2018/02/28.

9) / ، **محيي الدين عميمور في حوار مع جريدة التحرير الالكترونية**، 2017/14/13، www.atahrironline.com.

10) بلخيرات حوسين ، **العلاقات الجزائرية المغربية بين الصورة النمطية وتحولات السياق**، 2017/06/27، www.noonpost.irg، تاريخ الاطلاع: 2017/12/21.

11) بن الشريف خالد ، **إنفوغرافيك: كل ما يجب أن تعرفه عن الصراع المغربي الجزائري، مسبباته وسيناريوهاته المستقبلية**،2015/03/09 ، www.sasapost.com، تاريخ الاطلاع: 2018/01/04.

12) بن عنتر عبد النور، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا**، studies.aljazeera.net2011/09/06 ، تاريخ الاطلاع: 2017/12/24.

13) بن محمد ريم ، **وثيقة: نور الدين بلمداح يرد على اتهامات وزارة الخارجية**، مقال منشور بتاريخ 2018/03/06، aljazairalyoum.com، تاريخ الاطلاع: 2018/03/15.

14) بن مسعود عبد القادر ، **ما قد تريد معرفته عن علاقة الجزائر بموريتانيا بعد أزمة الحدود**، 2017/06/17 ،www.sasapost.com، تاريخ الاطلاع: 2018/03/17.

15) / ، **من النجاح إلى الفشل....هكذا احتكر بوتفليقة الدبلوماسية في الجزائر**، 2017/10/30، www.sasapost.com، تاريخ الاطلاع: 2018/01/28.

16) بن يوسف نبيلة ، **الدعاية السياسية أثناء الحروب : دراسة حالة الدعاية السياسية في الحرب على العراق 2003**، أفريل 2010 ،revues.univ-ouargla.dz ، تاريخ الاطلاع:2018/02/12.

17) بوتفليقة عبد العزيز ، **حديث لصحيفة الحياة اللندنية**. 1999/07/28، www.el-mouradia/arab/president/interview/recherche.htm .

18) / ، **حديث مع القناة الفضائية اللبنانية LBC** ، الجزائر، 2000/02/04.

19) / ، **ندوة صحفية خلال زيارة إلى الإمارات**، أبوظبي، 2000/02/17.

20) / ، خطاب إلى الأمة،2002/03/12، www.el-mouradia/arab/président/recherche/recherche.htm

21) بوحنية قوي ، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي** ، 2012/07/03 studies.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع:2018/01/02.

22) / ، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**، 2014/02/29، studies.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/24.

23) بوعموشة س ، **59 سنة على انعقاد مؤتمر طنجة الوحدة المغاربية حبيسة الإرادة السياسية**، 2017/04/29،www.ech-chaab.com ،تاريخ الاطلاع: 2018/01/03.

24) بوقفة خالد عمر، **العلاقات الجزائرية التونسية: لم تقطعها السياسة وعمقها الإرهاب** ، 2016/10/04 ، alarab.co.uk، تاريخ الاطلاع: 2017/11/17.

25) تاج مهدي ، **مشروع المغرب العربي: فرصة التحول الديمقراطي**، 2012/02/26، studies.aljazeera.net تاريخ الاطلاع: 2017/12/17.

26) حجازي عبد اللطيف ، **الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية**،2017/03/09، futureuze.com ، تاريخ الاطلاع: 2018/03/22.

27) الخطيب عقيل ، **تونس- الجزائر....دبلوماسية المد والجزر**، 2016/10/15 ،www.noonpost.org ، تاريخ الاطلاع: 2017/12/17.

28) الخلفي مصطفى ، **أزمة العلاقات الجزائرية المغربية ومشكلة الصحراء الغربية**، 2014/10/13، www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2017/11/15.

29) د محمد ، **حسين بلخيرات: الجزائر نجحت في تجنب الاصطدام مع سياسات القوى الكبرى**، مقابلة مع جريدة الإخبارية ، منشورة بتاريخ 2017/04/03، www.elikhbaria.com، تاريخ الاطلاع:2017/12/23.

30) دخيل عبد السلام ، **الأبعاد السياسية للمقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية**، platform.lmanhal.com تاريخ الاطلاع: 2018/01/05.

31) الرامي نادية، **محددات ومبادئ السياسة الخارجية المغربية**،platform-almanhal.com ، تاريخ الاطلاع: 2018/01/14.

32) رزاوي لخضر ، **لهذه الأسباب انتعشت السياسة الخارجية للجزائر**، مقال منشور بتاريخ 2014/08/04، www.echouroukonline.com ، تاريخ الاطلاع:

33) / ، **موريتانيا تحالفت مع قوى إقليمية على حساب الجزائر**،2015/04/27، www.echouroukonline.com ، تاريخ الاطلاع: 2018/03/15.

34) زرواق نصير ، **الجزائر والأزمة الليبية**، 2014/11/05، www.aljazeera.com، تاريخ الاطلاع: 2017/11/20.

35) ساكري البشير ، **النزاع الجزائري المغربي...سرطان في الجسد المغاربي**، 2015/09/19 ،www.albayan.co.uk، تاريخ الاطلاع: 2018/04/16.

36) السرات الحسن ، **الطريقة التيجانية بين المغرب والجزائر..صراع السياسة والدين**، 2007/07/09، www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2018/02/19.

37) سنوسي محمد ، **البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011**، مقال منشور بتاريخ 2015/11/29،elhiwar.com، تاريخ الاطلاع: 2017/12/03.

38) السويلمي نصر الدين ، **الجزائر ترفض العرض الإماراتي السعودي حول تونس**، 2018/03/09، www.babnet.net ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/28.

39) عمروس عمارية ، **البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية**، 2017/02/15، marsadz.com، تاريخ الاطلاع:2017/11/01.

40) عميمور محيي الدين ، **ذكريات ليبية**، مقال منشور بتاريخ:08 /2014/06، www.ech-chaab.com، تاريخ الاطلاع: 2018/02/01.

41) عنان عماد، **هل تتورط الجزائر في عمل عسكري ضد موريتانيا؟** مقال منشور بتاريخ: 2016/04/06 ، www.noonpost.org ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/16.

42) العوني عبد الحميد ، **بين بوتفليقة والملك المغربي..أسرار اللعب الإقليمي بورقة الأمازيغ**، 2018/02/16، جريدة الأسبوع الصحفي، تاريخ الاطلاع: 2018/03/12.

43) غبارة عبد الباسط ، **هل أصبحت الجزائر الفاعل الأبرز في الأزمة الليبية؟** 2018/01/16، www.afrigatenews.net، تاريخ الاطلاع: 2018/03/13.

44) فورم الشروق، **خالد نزار..المذكرات الكاملة**، 2017/10/29، www.ennaharonkine.com، تاريخ الاطلاع: 2017/12/25.

45) القاسم فيصل ، **الدبلوماسية الجزائرية....من الفخر بمانديلا إلى جرائم بشار**، 2016/04/30. www.sasapost.com ، تاريخ الاطلاع:2018/02/15.

46) قاطع علي سليم، **دور الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية**، 2017/07/26، democraticac.de، تاريخ الاطلاع:2018/03/05.

47) القصير كمال ، **الاستقطاب المغربي- الجزائري يعقد العلاقة بموريتانيا سياسيا ويفيدها اقتصاديا**، 2015/06/01 ، www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 2017/11/32.

48) لحياني عثمان، **الود وأسرار الخلافات بين موريتانيا والجزائر** ، مقال منشور بتاريخ: 2016/04/29 ، www.elkhabar.com ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/20.

49) ولد الأمير سيد أحمد ، **عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق**، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/02/04، تاريخ الاطلاع: 2018/02/29.

50) ولد الخليفة سيد احمد، **العلاقات الجزائرية الموريتانية..تاريخ حافل بالعطاء**، 2014/03/30، www.afrigatenews.net ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/15.

51) ولد عبد المالك سيدي ، **التنافس الجزائري المغربي في إفريقيا: والتجليات الأسباب**، 2017/10/30، www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/26.

ب . باللغة الأجنبية:

1) Alaoui Abdelmalek, **Libye: a quoi joue l' Algérie ?** 31/08/2011, www.atlantico.fr, date de vue: 21/02/2018.

2) Amaker Christopher ,**Thefunctions of diplomacy**, 20/07/2011,www.e-ir.info, Date de view: 20/01/2018.

3) Chikhaoui Arslan, **Les défis de la politique étrangère de l'Algérie dans un contexte régional dévolution domestique**, joui 2017, www.nesa.center.org, date de vue: 13/01/2018.pp242,234.

4) Elhadouni- Youssef, **La politique étrangère comme expression de la volonté des Etats**, 05/02/2011,www.wordpess.com,date de vue:05/11/2017.

5) François Daguzan Jean, **La politique étrangère de l'Algérie: Le temps de l'aventure?** IFRI, 03/08/2015.

6) Risse Kappen Thomas, **Public Opinion, Domestic Structure and Foreign Policy in Liberal Democracies**, 01/06/2011, www.cambridge.org,date of view: 02/03/2018.

فهرس المحتويات

العنوان		رقم الصفحة
مقدمة		أ
الفصل الأول	السياسة الخارجية في المنظور النظري	1
المبحث الأول	مفهوم السياسة الخارجية وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة	3
المبحث الثاني	أدوات السيـاسة الخـــارجية	7
المبحث الثالث	محددات صنع القرار في السياسة الخارجية	13
الفصل الثاني	توجهات السياسة الخارجية الجزائرية	19
المبحث الأول	مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	20
المبحث الثاني	هيكل صنع السياسية الخارجية الجزائرية	24
المبحث الثالث	هيكل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية	33
الفصل الثالث	السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي 1999-2018	40
المبحث الأول	العلاقات الجزائرية المغاربية: نسق الأحداث وبينة المصالح	42
المبحث الثاني	السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار الشرقي	52
المبحث الثالث	السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار الغربي	80
الخاتمة		104
الملاحق		107
قائمة المراجع		113
فهرس المحتويات		123